الجمهـورية الجـزائرية الديـمقراطيـة الشعـبيـة

وزارة التعليم العالـي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

الاتجاهات االحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على االجزائر

مشروع مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة المـــاستر في العلوم التجارية

تخصص تجارة دولية

إعـداد الـطالب:

دوافلية محمد الهـــادي

إشـراف الأستاذ:

خاشعي محمـد

رقم التسجيل	.....
تاريخ الايداع	.....

السنة الجامعية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يبلغ رضاه...

وصلى الله على أشرف من اجتباه....

وعلى من صاحبه ووالاه...

وسلم تسليما لا يدرك منتهاه...

بتوفيق من الله عز وجل، تم إتمام هذا العمل المتواضع، الذي نسأل الله أن لا يحرمنا أجره.

واعترافا منا بالفضل لأهله عملا بقول **رسول الله صلى الله عليه وسلم**:" لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا ا **خاشعي محمد** الذي كان أمينا معنا، ناصحا لنا ومشرفا علينا، والذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما لا ننسى أن نشكر أساتذتنا الأفاضل الذين سأنال شرف مناقشتهم لمذكرتي هذه، فلهم الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو قريب على إتمام هذه المذكرة، بجهده، ووقته ودعائه، وداه ودمنا له أوفياء.و خاصة الصديق و الأخ بشير.

إهداء

الحمد لله المعطي المنان والصلاة والسلام على نبيه وصحبه الكرام.

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما رب العزة والإكرام

« واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا ».

إلى الذي رباني ورعاني وشاركني أفراحي وأحزاني وحلم بيوم ظفري بشهادتي،.ولم يبخل علي بشيئ ،إلى أبي العزيز.

إلى منبع الحنان والعطف والوجدان إلى من شاركتني الماضي والحاضر بنبضات قلبها وشوق عيناها يلوح إلى مستقبل أفضل، إلى من تسعد روحي بقربها وتهيم وجداني وجوارحي في فلكها . إلى أمي الغالية.

إلى من كانوا ولا يزالوا بصيص أمل وشعلة عمل في حياتي فزادتها نصحا ورشادا، أخي حمزة و هشام و أخواتي.

إلى كل أصدقائي، و أخص باذكر : حمزة، بلال، سالم، حليم، أحسن، فاتح، حمزة (لمغير)،عيسى، أمين، رابح، خالد، محسن، هاني، جمال، بشير، عبد الله، أسماعيل، ياسين، وليد، سليم، حمادة، وكل الأصدقاء الذين لم يسعني ذكرهم.

قـائمة المحتويــات

الإهـداء	I
تشكـرات	II
قائمة المحتويات	III
قائمة الجـداول	VI
قائمة الأشكـال	IV
المقدمـة العامة	أ– د
الفصل الأول: النظـام العالمـي الجديد و العولمة الاقتصاديـة	
تمهيـد	(02)
المبحث الأول: ماهية النظام الاقتصادي العالمي و مراحل تطـوره	(03)
المطلب الأول: مفهوم و خصائص النظـام الاقتصادي العـالمي الجديد	(03)
الفرع الأول: مفهوم النظام الاقتصـادي العـالمي	(03)
الفرع الثاني: خصائص النظـام الاقتصادي العـالمي الجديد	(04)
المطلب الثاني: نشـأة و تطـور النظـام الاقتصـادي العالمي	(08)
الفرع الأول: المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973	(08)
الفرع الثاني: المرحلة الممتدة من 1974_1990	(09)
الفرع الثالث: المرحلة الممتدة من 1991 إلى القـرن 21	(10)
المطلب الثالث: مؤسسات النظـــام الاقتصـادي	(11)
الفرع الأول: صندوق النقد الدولـي	(11)
الفرع الثاني: البنك العالمـي	(13)
الفرع الثالث: النظـام التجـاري الجديد	(15)
المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية، معالم، أدوات، و اتجاهات	(16)
المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية	(16)
المطلب الثاني: دوافع و أنواع العولمة الاقتصادية	(19)
الفرع الأول: دوافع العولمة الاقتصادية	(19)
الفرع الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية	(21)
المطلب الثالث: أبعاد العولمة الاقتصادية و الشركات المتعددة الجنسيات	(27)
الفرع الأول: أبعاد العولمة الاقتصادية	(27)
الفرع الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات	(28)
المبحث الثالث: النظام التجـاري الجديد و مدى مساهمته في العولمة الاقتصادية	(33)

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية	(33)
الفرع الأول: نشـأة الجات	(33)
الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للجـات[2]	(34)
الفرع الثالث: الجولات التي مرت بهـا الجات	(36)
المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة	(42)
الفرع الأول: نظرة عامة حول المنظمة العالمية للتجارة	(42)
الفرع الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة	(42)
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	(43)
خلاصة الفصل الاول	(48)
الفصل الثاني: **الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية و الاستثمار الدولي**	
تمهيـد	(50)
المبحث الأول: التجارة الدولية، أسباب قيامها، أهميتهـا و العوامل المؤثرة فيها	(51)
المطلب الأول: نظرة عامة عن التجارة الدولية و أهميتها.	(51)
الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الدولية	(51)
الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية	(52)
الفرع الثالث: الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية	(53)
الفرع الرابع: فوائـد تحرير التجـارة الدولية	(54)
المطلب الثاني: أثار التجارة الدولية	(55)
الفرع الأول: الأثار المتوقعة على الدول المتقدمة	(55)
الفرع الثاني: الأثار المتوقعة على الدول النامية	(56)
المبحث الثاني: الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية	(61)
المطلب الأول: اتجاهات التجارة الدولية وفق الأقاليم الجغرافية(1990-2004)	(61)
الفرع الأول: الصادرات وفق الأقاليم الجغرافية	(61)
الفرع الثاني: الواردات وفق الأقاليم الجغرافية	(65)
المطلب الثاني: اتجاهات التجارة الدولية(2005-2010)	(69)
المطلب الثالث: اتجاهات التجارة الدولية (2010-2012)	(71)
المبحث الثالث:إتجاهات الاستثمارات الأجنبي المباشرة و علاقته بالتجارة الدولية	(74)
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي و علاقته بالتجارة الدولية	(74)
المطلب الثاني: تحليل حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة	(77)
الفرع الأول: تحليل حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة و الخارجة (2000-2005)	(77)
الفرع الثاني: تحليل حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة و الخارجة(2005-2011)	(81)

خلاصة الفصل الثاني.	(86)
الفصل الثالث: الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية و الاقتصاد الجزائـري	
تمهيـد	(88)
المبحث الأول: تحرير قطاع التجارة الخارجية	(89)
المطلب الأول:مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	(89)
الفرع الأول: مرحلة التحرير التدريجي (1986-1993)	(89)
الفرع الثاني: مرحلة التحرير الكلي لأبتدءا من 1994	(90)
الفرع الثالث: أهداف عملية تحرير التجارة الخارجية الجزائرية	(92)
المطلب الثاني: المؤسسات الجزائرية المكلفة بتسيير و ترقية التجارة الخارجية	(93)
الفرع الأول: وزارة التجارة	(93)
الفرع الثاني الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية	(93)
الفرع الثالث: الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة	(94)
الفرع الرابع: الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات	(94)
الفرع الخامس:الصندوق الخاص بتنمية الصادرات	(95)
المطلب الثالث: تدفقات التجارة الخارجية الجزائرية	(95)
الفرع الأول: حركة التجارة الخارجية (2000-2010)	(95)
الفرع الثاني: حركة التجارة الخارجية (2011-2014)	(105)
المبحث الثاني: تشجييع و تحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة	(110)
المطلب الأول: تقييم المناخ الإقتصادي للإستثمارالأجنبي	(110)
المطلب الثاني: تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر	(114)
المبحث الثالث: الأثار المرتقب إنعكاسها على الإقتصاد الجزائري في ظل النظام الجديد	(119)
المطلب الأول: الأثار الإيجابية المرتقبة	(119)
المطلب الثاني: الأثار السلبية المرتقبة	(121)
المطلب الثالث: موقف الجزائر من الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية	(124)
خلاصة الفصل الثالث	(124)
خاتمة عامة	(126)
قائمة المراجع	
ملخص	

قائمـة الجـداول

الرقـم	العنـــوان	الصفحة
01	الانتشار الجغرافي لأكبر مائة شركة متعددة الجنسيات في العالم خلال السنوات الممتدة من (1990 إلى 2000).	30
02	موجز نتـائج جولات الجـات.	40
03	أسباب قيام التجارة الدولية.	51
04	الصادرلت وفق الأقاليم الجغرافية (2004) و نسبة مساهمة الدول من (1990-2004).	62
05	وفق الأقاليم الجغرافية (2004) و نسبة مساهمة الدول من (1990-2004).	66
06	صادرات و واردات السلع و الخدمات العالمية من (2005-2010).	69
07	أحجام الصادرات و الواردات من بلدان مختارة للفترة (2010-2012).	71
08	مساهمة مجموعة البلدان في حركة الأجنبية المباشرة الداخلة و الخارجة خلال الفترة (2000-2005).	77
09	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (2001-2005)	83
10	حجم الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2010)	96
11	توزيع واردات الجزائر الجزائر حسب المناطق الجغرافية (للفترة 2000- 2010)	98
12	توزيع صادرات الجزائر الجزائر حسب المناطق الجغرافية (للفترة 2000- 2010).	100
13	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية للفترة (2000 - 2010)	102
14	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية للفترة (2000 - 2010)	104
15	حجم الميزان التجاري الجزائري للفترة (2011-2014)	105
16	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية للفترة (2011 - 2014).	107
17	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية للفترة(2011 - 2014).	108
18	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة (2000-2014)	112
19	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب القطاعات للفترة (2000-2014).	114

20	مصـادر تدفقـات الاستثمار الأجنبي المباشـر الجزائر حسب الأقاليم لجغرافية	116

قائمــة الأشكــال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	التقسيم القطاعي بالنسبة لكبريـات الشركـات المتعددة الجنسيات.	29
02	الهيكـل التنظيمــي للمنظمـة العالمية للتجـارة.	43
03	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات للفترة (2005-2011).	81
04	يبين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لمجموعات الدول خلال الفترة (2005-2011).	84
05	حجم الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2010).	96
06	حجم الميزان التجاري الجزائري للفترة (2011-2014).	106
07	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة (2000-2014).	113

الملخص:

عرفت الأحداث الإقتصادية الدولية تطورات منذ القدم، حيث شهدت سقوط أنظمة مثل النظام الإشتراكي ونظام بروتون وودز، و ظهور أنظمة أخرى مثل الجات و المنظمة العالمية للتجارة حيث تطورت مع مرور الوقت لتجعل لها جذور وأذرع مثل المؤسسات المالية الدولية تساعدها على نشر قوانينها الخاصة بالتبادل التجاري الدولي و نشر وتعميق مبادئ العولمة الإقتصادية في كافة العالم بالإعتماد على الشركات المتعددة الجنسيات، وقد أثبتت الأرقام صحة ذلك حيث تميزت تدفقات السلع و الخدمات بالتحرير ورفع الحواجز الجمركية عبر كافة الدول سواء متقدمة أو نامية، بما في ذلك الجزائر التي توجهت نحو الإصلاحات وتحرير تجارتها الخارجية وتهيئة مناخها الإستثماري وزيادة الشراكة، إلا أن الواضح من كل هذا هو أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر من هذا النظام وهذه التدفقات.

يشهد النظام الاقتصادي العالمي باستمرار تطورات مستمرة من فترة إلى أخرى، وهذا ما يدعو الى دراسة و فهم الدور الذي تلعبه التجارة الدولية في تنمية و تطوير اقتصاديات الدول من خلال توفرها على بيئة اقتصادية مناسبة ونظام تجاري عالمي متطور

يعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة للتطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى. الأمر الذي يدعو إلى دراسة وتحليل الدور الذي تلعبه التجارة الدولية في تنمية وتطوير اقتصاديات الدول من خلال توفرها على بيئة اقتصادية مناسبة ونظام تجاري عالمي متطور.

حيث شهد العالم في ظل تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التغيرات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم، نظرا لتوسع التعاملات التجارية تارة وتضاعفها تارة أخرى. ففي البداية كان للمنظمات الدولية النقدية والمالية المنبثقة عن مؤتمر بروتن وودس 1994 وجهود الولايات المتحدة الأمريكية الفضل الكبير في تحسين وتطوير شروط التبادل التجاري.

ولكن بعد أزمة الدولار سنة 1971 والإنهيار الكبير نظام بروتن وودس، سارعت الدول إلى تعديل نظام العلاقات الدولية والمطالبة بإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد. حيث عرف هذا النظام احتكارات دولية جديدة في الإنتاج والتسويق لصالح الدول المتقدمة مما سبب مشاكل كبيرة للدول النامية من أهمه إضعاف صناعاتها المحلية مم يسبب نقص الإيرادات وارتفاع مديونيتها تجاه الخارج.

وفي خضم هذا تم التوصل إلى أتفاق لتنظيم الشؤون التجارية وهو ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة الجات، هذه الاتفاقية التي سهرت على تنظيم التجارة الدولية قرابة نصف قرن إلا أنها واجهت مشاكل ونزاعات بين الدول لم تكن قادرة على حلها فحاولت إيجاد وسيلة أكثر نجاعة، وكانت جولة الأوروغواي التي دامت قرابة السبع سنوات لمناقشة الموضوع وانتهت بالاتفاق على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة .

كل هذه التطورات ساهمت في في إنتشار ما يسمى ب العولمة الاقتصادية التي أصبحت السمة الأساسية للنظام العالمي الجديد و هذا عن طريق الدور الكبير الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات و التكتلات الإقتصادية و أيضا صندوق النقد الدولي، البنك العالمي الذين أصبحوا فيما بعد المنتخكم الأساسي في تنظيم إتجاهات وشؤوون التجارية الدولية . مثل تدفقات السلع و الخدمات و حركة الإستثمارات الأجنبية المباشة.

ومع كل هذه الأحداث التي عرفها الاقتصاد العالمي تأثرت الجزائر كغيرها من الدول بكل هذه التطورات وخاصة بعد إتباعها للنظام الرأسمالي الذي ظهر جليا من خلال سعيها للإندنماج في إقتصاد السوق وتوجهها نحو إصلاح تجارتها الخارجية وتهيئة مناخها الإستثماري. وأيضا سعيها للإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة من منطلق المفاوضات الجارية بين الطرفين.

وهذا ما أثار فضولنا إلى محاولة دراسة هذه الموضوع وفق التساؤل التالي:

ما هي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على الجزائـر؟

وهذا ما يدعونا لطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية ؟
- إلى أي مدى يؤثر النظام التجاري الجديد على اقتصاديات الدول النامية ؟
- ما هي العولمة الاقتصادية وماهي ألياتها ؟
- ما هو واقع التجارة والاستثمارات الدولية في الجزائر؟
- ما هي أثار الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية على الدول الراغبة للانضمام لمنظمة التجارة الدولية ؟

ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على الفرضيات الآتية:

- النظام العالمي الجديد يتميز بالدينامكية والتطور خلال مراحل تطوره .
- النظام العالمي الجديد وتحرير التجارة الدولية لهما أثار إيجابية على اقتصاديات الدول.
- محاولة الجزائر على رفع التحدي من خلال ترك الاحتكار والاتجاه نحو تحرير في الجزائر ساهم في ترقية التجارة الخارجية والإستثمارات .

هـدف الدراسـة

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في تطور مراحل تكوين النظام الاقتصادي العالمي الجديد وفي مضمون النظام الجديد للتجارة العالمية و تقصى آثاره على طبيعة واتجاهاتها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي عامة واقتصاديات الدول النامية والجزائر خاصة.

أهمية الموضـوع

ترجع أهمية الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتأثيرها على اقتصاديات بلدان العالم الثالث عامة، والجزائر خاصة من منطلق سعي هذه الأخيرة إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأيضا سعيا منا إلى إظهار التحديات والعقبات التي تواجهها في المستقبل.

أسباب اختيار الموضوع

- الميل الشخصي للموضوع كمجال للبحث.
- الأهمية الإستراتيجية خاصة في مجال رفع التحديات في ظل التحولات الراهنة.
- المحاولة الجادة من قبل الجزائر الساعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- تعدد أبعاد الموضوع و تشعبها، مما يجعله شيقا للبحث والإثراء.
- نقص الاهتمام به، فليست هناك الكثير من الدراسات والكتابات حول هذا الموضوع بصفة واسعة.

المنهجية المتبعة

للإجابة عن التساؤلات المطروحة والفرضيات المعتمدة اتبعنا المنهج التاريخي لدراسة تطوير النظام الاقتصادي الدولي والمنهج الوصفي بحيث نقوم بوصف ظاهرة العولمة الاقتصادية و وصف الاتجاهات الجديدة للتجارة و من ثم إسقاطها على الدول النامية.

الدراسة السابقة و الجديدة

– حداد محمد، العولمة وإنعكاساتها على إقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

– حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

– شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة و أثرها على البلدان النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007.

ومن بين نتائج هذه الدراسات السابقة لدينا:

– العولمة أدت إلى عدم المساواة في الدخل بين الدول العربية والدول الغنية على المستوى الخارجي، وبين العامل الماهر والغير الماهر على المستوى الداخلي، ويرجع هذا الاختلاف في توزيع الدخل إلى الفجوة التكنولوجية، لأن هذه الأخيرة زادت من إيراداتها بالنسبة للدول المتقدمة على حساب الدول العربية عن طريق فتح الأسواق.

– التعايش مع النظام الجديد للتجارة العالمية أمرا لا مناص منه، وفي هذه الظروف لا مفر للدول النامية من سلوك سبيلين في آن واحد لمواجهة التحديات التي تفرضها التحولات التي عرفها هذا النظام.

هيكل البحث:

من اجل الوصول إلى الأهداف المرجوة قسمنا موضوع بحثنا وفق خطة منهجية من ثلاث فصول مع مقدمة عامة و خاتمة و هذه الفصول هي:

نتناول في الفصل الأول تطور النظام الاقتصادي العالمي و خصائصه مند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية القرن 21م مع التركيز على العوامل الدافعة لتغييره في كل مرحلة، ثم العولمة الاقتصادية من حيث الآليات و المعالم وصولا إلى النظام التجاري الجديد.

و نقوم في الفصل الثاني بتحليل اتجاهات التجارة العالمية و الاستثمارات الأجنبية، حيث ستتناول أسباب قيام التجارة الدولية و الحاجة إلى تحريرها و أثر هذا التحرير على اقتصاديات الدول، ثم قمنا بتحليل حركة التجارة الدولية و الاستثمارات .

و استعرضنا في الفصل الثالث واقع التجارة الخارجية في الجزائر، ثم قمنا بتحليل حركة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي الوارد إليها.

تمهيـــد:

لقد شهد العالم عدة أحداث منذ منتصف العقد الرابع من القرن الماضي أسهمت بدرجة كبيرة في تغير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية واتجاهاتها، و أدت تدريجيا الى تكون الشكل الراهن للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ذلك النظام الذي وضعت أولى علاماته في تلك القرارات المنبثقة عن مؤتمر بروتن رودز، والذي تطور مع مرور الوقت ليصبح المحرك الأساسي للعلاقات الاقتصادية الدولية، وظهور ما يسمى بالعولمة التي شملت جميع المجالات بما في ذلك العولمة الاقتصادية التي تماشت مع ما يدعو إليه النظام التجاري الجديد والمنظمة العالمية للتجارة.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التعرف على النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومراحل تطوره عبر التاريخ والمؤسسات التي تعمل في ظله، ثم التطرق للعولمة الاقتصادية: أنواعها، أبعادها وأدواتها وصولا إلى النظام التجاري الدولي أو ما يعرف بالمنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي و مراحل تطـــوره.

إن المتأمل في التغيرات والتحولات التي تبلورت مند بداية التسعينات عن وجه الخصوص تشير كلها إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة تعمل على تشكيل وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه وسماته وفي ترتيباته للأوضاع الاقتصادية عن تلك التي كانت سائدة من قبل.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص النظـام الاقتصادي العـالمي الجديد

أولا. مفهوم النظام الاقتصادي العـالمي:

تشير الكثير من البحوث الأقتصاديه إلى أن مصطلح النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أو النظام العالمي كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الترويج له، لم يكن اختراعًا أمريكيًا بل إن الرئيس ميخائيل غورباتشوف إبان مرحلة" البيروسترويكا "في الاتحاد السوفياتي سابقا، هو أول من أطلقه وحدد مضمونه المتمثل في الانتقال من مرحلة الصراع الأيديولوجي إلى مرحلة التعايش القائم على التعاون وحل المشاكل الدولية بصورة سليمة، إلى جانب اعتبار الديمقراطية قيمة إنسانية حقيقية وكبيـرة، يجب تكريسها وفق المصالح المشتركة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات حاولت أن تستغل هذا التحول الجديد والمفاجئ في الوضع الدولي لتكريس تفردها بزعامة العالم، ولذلك جندت كل إمكاناتها السياسية والإعلامية للتبشير بهذا التحول التاريخي الجديد، والحديث عن النظام الدولي الجديد الذي تقوده وتعمل على تكريسه والذي يقوم على جملة من المبادئ والأسس والقواعد التي لخصها الرئيس الأمريكي جورج بوش في تلك المرحلة، في خطاب ألقاه في إحدى القواعد الجوية الأمريكية أثناء أزمة حرب الخليج الثـاني.[1]

ويقصد بالنظام الاقتصادي العالمي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة أي ترتيب الأوضاع الاقتصادية على نحو معين، هذا الترتيب يتضمن نتائج معينة بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي[2].

وقد تكون الأجزاء المختلفة المكونة للاقتصاد العالمي الجديد مجموعة الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية، أو الشركات المتعددة الجنسيات، أو قد تكون المنظمات الإقليمية والتي تعمل من خلال نظم معينة نقدية أو مالية أو تجارية تشكل في مجموعها النظام الاقتصادي العالمي.

[1] عبد المطب عبد الحميد، **النظام الإقتثادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، 2003، ص 10.

[2] مجلة الفكر السياسي، **النظام الدولي الجديد**، ص 206.

ثانيا. خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

يتميز النظام الاقتصادي العالمي بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تظهر في كل مرحلة من مراحل تطوره إلى غاية الوقت الحالي:

أ. ديناميكية النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

تشير هذه الخاصية إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي عرف تطورات عديدة عبر الزمن يطلق عليها بديناميكية التطور.

وبالتالي فالخاصية الديناميكية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوما بعد يوم، بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائم على أساسها في المستقبل، ووجود أكثر من سيناريو لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، مثلا البعض يطرح سيناريو القطب الواحد والبعض الأخر يطرح فكرة الشكل الهرمي والبعض الثالث يطرح سيناريو الكتل المتوازنة. كل هذه السيناريوهات تطرح فقط لهيكلة النظام الاقتصادي العالمي، ناهيك عما ستكون عليه الآليات المتبعة، والأنظمة المكونة، وما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها.

ب. الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل interdépendance من خلال تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث يتم إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية و خاصة الصناعية بين أكثر من دولة. وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عديدة أصبحت من السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في العقد الأخير من القرن العشرين لعل من أهمها:

- زيادة درجة التعرض Exposure للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج.
- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية ايجابية كانت أو سلبية من ركن إلى أخر من أركان الاقتصاد العالمي.
- تزايد أهمية الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة.
- إن السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد الصناعية الكبرى أصبحت ذات آثار تتجاوز حدودها وتترك بصمات على اقتصاديات الدول الأخرى.

- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج ذلك عن زيادة أو تخفيف العوائق في درجة التدفقات الدولية السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتصارع فيها البلاد المختلفة[1].

ت. النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي والإنفراد بالقمة القطبية:

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ من منطلق انهار القوى الشيوعية، والانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، أي سيادة نموذج اقتصادي واحد وآليات السوق الحرة بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي فإن هذه المرحلة أصبحت تغلب عليها أيديولوجيا اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر.

أما الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، بل تدور السيناريوهات نحو تعددية الأقطاب، والأقطاب المرشحة لذلك هي الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا واليابان.

ووفقا لهذا السيناريو فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة، ويسمح هذا السيناريو بأن تتوحد فيما بينها بحيث تغلب على علاقاتها عوامل التجانس، والاعتماد المتبادل على عوامل التنافر والانفراد مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها وخاصة من الناحية التجارة واقتسام أسواق العالم الثالث، ولكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا واليابان وخاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

ث. وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، و قد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بصنع هذا المنتج، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات و الأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد هذه المكونات فقط .

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة الإقتصادية منظماتهاو تداعياتها**،الدار الجامعية 2008،ص27

لذلك اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة من قبل، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصيص بعض البلاد في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية.

وقد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع والمسالة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض الدول النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، ويرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، حيث لم هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التلفزيون أو الحاسب الآلي، وإنما هنالك أنواع متعددة وما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج وقد يختلف عما يحتاجه الأخر، ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة.

ج. **الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا وتعميق العولمة الاقتصادية:**

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود الثورة الصناعية الثالثة التي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا وغيرها والتي تعتبر مظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية. والثورة الصناعية الثالثة الأساس المادي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في المرحلة المعاصرة، وتلعب دورا محوريا في تشكيله بل وتعد محرك التغير في جميع أجزائه حيث ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج لعل من أهمها:

- ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة والمعلومات والأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.
- ثورة في التسويق، نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة، ونتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات، فقد أصبح الصراع على الأسواق العالمية امرأ حتميا لضمان الاستمرار، وقد يفسر ذلك جزئيا الاتجاه إلى تكون التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي.
- النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية، وتحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.
- تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وشاركت في ذلك أيضا الثورة التكنولوجية، والنمو المتزايد للتجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال عبر الدول.

وكل هذه الآثار الناتجة عن الثورة الصناعية الثالثة أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد أو خاصية العولمة التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بحيث يطلق عليه بحق اقتصاد عالمي نتيجة لتعميق الاتجاه نحو العولمة globalization وتحول العالم إلى قرية صغيرة global village محدودة الأبعاد، فالعالمية لم

تعد تسمح بترك أي بقعة في العالم معزولة عن السياق العالمي، بل تعمل على تعميق النمذجة أو التوحد على كافة المستويات الإنتاجية، التمويلية، التكنولوجية، التسويقية والإدارية، ولا شك أن الشركات المتعددة الجنسيات وتعاظم دورها في الاقتصاد العالمي الجديد تعمق أيضا من عالمية الاقتصاد[1].

ح. تعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات:

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات هي عالمية النشاط أو الأنشطة، التي تعتبر في كل معانيها إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا، الخبرات التسويقية والإدارية.

كما أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات والعالمية النشاط أيضا، في تشكيل وتكوين وأداء الاقتصاد العالمي الجديد لعل من أهمها:

- يشير التقرير الذي نشرته مجلة فورشن في يوليو 1995 عن أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم أن إجمالي إيراداتها يصل إلى حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي وتستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات في مجموعتها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم، ولذلك تلعب دورا مؤثرا في التمويل الدولي.
- أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات وهو يوضح مركزها في التسويق الدولي وأن إنتاج أكبر 600 شركة متعدية الجنسيات وحدها يتراوح ما بين 20% – 25% من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا.
- كذلك تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.
- يضاف إلى ذلك الدور القائد الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في الثورة التكنولوجية، فهي مسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي يرجع معظمها لجهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،**النظام الإقتصادي العالمي الجديد**، مرجع ذكره، ،ص50،48،45 .

المطلب الثـاني: نشـأة وتطـور النظام الاقتصادي العالمي:

أولا. المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973

كان للحرب العالمية الثانية الأثر البالغ في بداية تكون النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال تشكل ملامح وسمات جديدة لعالم ما بعد الحرب، نلخصها فيما يلي.[1]

- إضعاف قوة وهيبة بريطانيا وفرنسا على المستوى الدولي.
- ضرب محور برلين – طوكيو.
- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب اقتصادي وعسكري جديد بامتياز على الساحة الدولية.
- انقسام الاقتصاد العالمي من ناحية الأنظمة الاقتصادية إلى نظام اقتصادي رأسمالي ونظام اقتصادي اشتراكي وإلى عالم متقدم ومتخلف.
- ظهور دول جديدة خارج المنظومة كالصين.
- انعقاد مؤتمر بروتن وودز وما تمخض عنه من نتائج هامة على المستوى النقدي (صندوق النقد الدولي) والتجاري (الغات) والمالي (البنك العالمي). هذه المنظمات ساهمت بشكل كبير في النمو والاستقرار ومنه تشكيل ملامح النظام العالمي الجديد.

وقد لوحظ على ترتيب الأوضاع الاقتصادية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية أن الدول الرأسمالية تسيطر على الدول النامية وتعمل على استغلال ثرواتها، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الدول الرأسمالية المتقدمة استحوذت على نصيب الأسد في كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من التمويل المتاح منهما، في حين حصلت الدول النامية على النصيب الأقل.

وقد تكونت على كل تلك الترتيبات الاقتصادية عدد من النتائج نذكر أهمها:

- تفاقم الأزمة في دول العالم الثالث من خلال تزايد حدة التفاوت بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية.[2]
- الحصول على النفط بأسعار زهيدة للغاية كأحد العوامل الجوهرية المسؤولة إلى حد بعيد عن هذا النمو المزدهر لرأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تمكنت البلدان الصناعية من خلال شركاتها النفطية (الأخوات السبع) وهيمنتها على اكتشاف واستخراج وتسويق النفط لمدة طويلة وبالذات في البلدان النامية من أجل جعل سعر هذه المادة الإستراتيجية غير ذي وزن يعتمد به في إجمالي تكاليف المنتجات الصناعية[3].

---

[1] رامز. زكي، **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة** ،.كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.1985.الكويت. ص 15.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[3] حشماوي محمد، **الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية** ، اطروحة دوكتوراه، جامعة الجزائر 2006، ص5 .

- تدخل الحكومة بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي في ضوء ما أملته الفلسفة الكينزية من توجهات ومن سياسات لمجابهة حدة الأزمات الدورية. ومن المعلوم أن كينز في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظيف (1932) قد أثبت في ضوء منهجه التحليلي و أدواته النظرية، أن الرأسمالية تنطوي على حدوث الأزمات، و أنها قد فقدت قدرتها الذاتية على التوازن التلقائي.

ولمجابهة هذه المخاطر رأى كينز أنه من الضروري التدخل المباشر من قبل الدولة في تسيير النشاط الاقتصادي باعتبارها الجهاز الوحيد القادر للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال (بمعنى وجود الطلب مع القوة الشرائية) لتفادي الأزمات.

ثانيا. المرحلة الممتدة من 1974_1990:

لعل نتائج المرحلة الأولى المحسوبة على دول العالم الثالث قد أبرزت الحاجة إلى نظام اقتصادي دولي جديد وخاصة تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم والتفاوت الواقع بين الدول المتقدمة والدول النامية واكتشاف أيضا أن استمرار تلك الأوضاع ليس في صالح الدول المتقدمة نفسها، لأن الرخاء لا يمكن أن يستمر والأمن لا يمكن أن يستتب إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار تطلعات شعوب العالم الثالث.

من أهم مميزات هاته المرحلة نلخصها فيما يلي:

- تزايد إدراك ووعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك في التحكم في أسعار وكميات البترول لتحقيق مصالحها عام 1973 وبعد حرب أكتوبر واكتشافها إن لديها ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها.
- التيقن بأن تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تعديلا جوهريا أمرا لابد منه يقتضي تغيرات جذرية في إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية، وحتى الاجتماعية داخل الدول المعنية.
- كما كان لدول عدم الانحياز كحركة سياسية مستقلة الدور الفعال للتصدى لهذه القضية التي تمس شعوبها وتهدد السلام العالمي في نفس الوقت، وبالفعل تصدرت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.
- مقررات مؤتمر القمة الرابعة لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر العاصمة في سبتمبر 1973 وتقدم الرئيس الجزائري في ذلك الوقت **هواري بومدين** بصفته رئيس المؤتمر بطلب إلى **كورت فالدهايم** لعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، لمناقشة تلك القضية المطروحة فانعقدت الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل 1974 وأسفرت على إقرار وثيقتين على قدر من الأهمية هما:

أ. إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، بقرار رقم 3202، والذي يتكون من النقاط التالية:

- مشكلة المواد الخام والمواد الأولية وأثرها على التجارة.
- نظام النقد الدولي وعلاقته بتمويل التنمية في الدول النامية.

- التصنيع ووسائل تشجيعه في الدول النامية.
- انتقـال التكنولوجيا.
- إجراء الضبط والرقابة على الشركات متعددة الجنسيات.
- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.
- برنامج خاص لمساعدة الدول في حالة الطوارئ التي تأثرت أكثر من غيرها من الأزمات الاقتصادية.

ثم جاءت الدورة العادية 29 للأمم المتحدة من سبتمبر إلى ديسمبر 3281 الخاص بإقرار ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وهدف الميثاق هو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

ب. إعلان ليمـا في مارس 1975 والذي أوصى برفع نصيب الدول النامية في الإنتاج الصناعي عام 2000 إلى 25% من الإنتاج الصناعي العالمي بدل 7% عام 1974.[1]

وبعدها وخلال مؤتمر منظمة الأوبك 1980/1979 الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البترول من 7 دولار للبرميل إلى 35 دولار للبرميل، وكان من جراء ذلك أنه حدث لأول مرة تصحيح لأسعار التبادل الدولي في العلاقة التي تربط الدول الصناعية بالدول النامية وتم تحويل جزء هام من الدخل القومي العالمي من البلاد الأولى للبلاد الثانية.

ولكن الصراع العنيف الذي دار بين دول الأوبك والدول المستوردة للنفط في الثمانينات بسبب الأهمية التي يحتلها النفط في عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج انتهى بنجاح هذه الأخيرة بالسيطرة على السوق المالية للنفط، ليصبح سوق يتحكم فيه المشترون وليس البائعون وقد نتج عن هذا سياسة اقتصادية جديدة يطلق عليها البعض المركنتيلية الجديدة، ابرز معالمها السياسية الحالية في التجارة الدولية، والممارسات التقليدية التي انتهجتها الشركات متعددة الجنسيات وهو ما زاد سوء مراكز الدول النامية في التجارة الدولية[2].

وقد أسفرت هذه المرحلة {1974 –1990 } عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982 وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدول والبنك العالمي واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية.

ثالثـا. المرحلة الممتدة من 1991 إلى القـرن 21:

كان منطلق هذه المرحلة منذ إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطابه أمام الكونجرس في مارس 1991 أن حرب الخليج تعتبر المنعرج الأول لميلاد نظام عالمي جديد، وذلك في إطار البحث للانفراد

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،**مرجع سبق ذكره** ص23 ،24 .

[2] حشماوي محمد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص8 ،9 .

بالقمة من قبل العالم الرأسمالي، الذي يرى ضرورة سيادة آلية السوق والحرية الاقتصادية والديمقراطية. إلا أن الجديد في هذه المرحلة هو بعدما كانت دول الجنوب النامية تعتبر السباقة في المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يحقق التوافق بين الدول، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسعى من وراءهم لإرساء هذا النظام وقواعده وفق مصالحها الشخصية.

والجديد في هذه المرحلة فيما يلي:

- إعادة هيكلة للنظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم الفوائد وإعادة توظيف الأنشطة الصناعية والتكنولوجية.
- انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية.
- التحول من الخصخصة privatisation والتخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق و القطاع الخاص.
- الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي.[1] بمعنى أخر العمل على إدماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع و الخدمات، رؤوس الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه السواق سوقا واحدة، كالسوق القومية[2].
- إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995 لتحل محل سكرتارية الجات مع انتهاء جولة أوروغواي 1994 والتوقيع عليها في مراكش لتتركز وظيفتها في تسيير النظام التجاري الدولي والعالمي الجديد، وبذلك يكتمل الضلع الثالث المكون لمثلث النظام الاقتصادي الدولي الجديد. والجديد في منظمة التجارة العالمية أنها تؤكد بقوة أن تشكيل النظام الاقتصادي الجديد سيقوم على التحول لا محالة نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية ليس في مجال السلع فقط بل في مجال الخدمات والملكية الفكرية والأدبية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر البالغ على التجارة الدولية.

المطلب الثالث: مؤسسات النظـــام الاقتصــادي

يتكون النظام الاقتصادي العالمي من ثلاث مؤسسات دولية تساهم بصورة كبيرة في عمليات تسيير وتنظيم وتمويل التجارة الدولية عبر الدول وهي: النظام النقدي الدولي متمثلا بصندوق النقد الدولي، والنظام المالي الدولي المتمثل بالبنك الدولي ثم النظام التجاري ممثلا في المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص28، ص 29.

[2] محمد حداد، **العولمة و إنعكاساتها على إقتصاديات الدول العربية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005، ص56.

الفـرع الأول: صندوق النقـد الدولـي

أولا . تعريف الصندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تأسس سنة 1944 وبدأ مزاولة نشاطه في سنة 1947. يعتبر الصندوق الحارس والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي.

ويمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه مؤسسة نقدية عالمية تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.[1]

ثانيا. مهـام الصنـدوق النقد الدولي

يعمل الصندوق على:

- تشجيع التعاون النقدي، وتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بالإضافة إلى المساعدة الفنية على بناء اقتصاديات قوية والحفاظ عليها.
- تقديم القروض للبلدان الأعضاء ومساعدتها على وضع برامج لسياساتها الاقتصادية بغية لحل مشاكل ميزان المدفوعات حين يتعذر عليها الحصول على التمويل الكافي بشروط معقولة لتغطية مدفوعاتها الدولية الصافية. وقروض الصندوق قصيرة الأجل نسبيا وتمول في الأساس من مجموع المساهمات التي تدفعها الدول الأعضاء في شكل اشتراكات للعضوية[2].

ثالثا. أهداف الصندوق النقد الدولي

تتركز أهداف الصندوق النقد الدولي في تشجيع التعاون النقدي الدولي، وتيسير نمو التجارة الدولية نموا متوازنا، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف ومن ثم الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي للأفراد، بالاضافة إلى تصحيح الاختلال الموجود في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظامم الإقتصادي العالمي ، مرجع سبق ذكره**، ص84.

[2] http://www.imf.org/external/np/exr/facts/imfwb.htm , 2014-03-15, 14.20.

رابعا. تقييم أداء صندوق النقد الدولـي

أن المتتبع للأوضاع الراهنة على المستوى الدولي نجد أن كل المؤسسات الدولية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي سواء تعلق الأمر بالجانب السياسي أو الاقتصادي أو العسكري والتي نجد منها:

- أن الدول الخمسة المتقدمة الكبرى تسيطر على إدارة الصندوق وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفرد بـ 20 % من القوة التصويتية و 20 % من رأسماله.
- أن معظم القروض والتسهيلات وحقوق السحب الخاصة الممنوحة موجهة للدول المتقدمة.
- تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما اصطلح على تسميته بالمشروطية، أي بمعنى انه يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي، تكون في أغلب الحالات انكماشية، بناءا على ما أسفرت عنه التجارب في هذا المجال.
- تترتب على سياسات الإصلاح أثار اجتماعية مرتفعة التكاليف، لا تراعي ظروف الدول النامية[1].

الفـرع الثــاني: البنك العالمــي

أولا. التعريف بالبنــك العــالمي:

البنك العالمــي للإنشاء والتعمير هو ثاني مؤسسة نقدية، تم إنشاؤه بموجب إتفاقية بروتون وودز في 22 يوليو سنة 1944، لإيجاد قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية. مقـره الدولي واشنطن، يعمل به حوالي ثمانية ألاف موظف وألفين عامل ميداني، وبلغ عدد الدول الأعضاء فيه 184 دولة، يقسم رأس ماله إلى أسهم قيمة كل منها 100 ألف دولار، وتقدم كل دولة اشتراكها ذهبا أو دولارات أمريكية[2].

ثانيا. مهـام البنك العالمي:

يعمل البنك على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات معينة مثل بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظامم الإقتصادي العالمي ، مرجع سبق ذكره**، ص85.

[2] السيد محمد احمد السريتي ،محمد عزت غزلان ،**مرجع سبق ذكره**، ص288.

والمساعدات التي يقدمها البنك غالبا تكون طويلة الأجل بصفة عامة، وتمول من مساهمات الدول الأعضاء ومن خلال إصدار السندات، كما نجد أن أغلب موظفي البنك الدولي من المتخصصين في قضايا أو قطاعات أو تقنيات معينة[1].

ثالثا. أهداف البنك العالمي:

تختلف أهداف البنك العالمي عن صندوق النقد الدولي والتي نلخصها في الأتي:

- التعميـر: يقصد به المعاونة في تنمية أقاليم الدول الأعضاء عن طرق تعمير المناطق التي دمرتها الحروب، بالإضافة إلى ذلك يقوم بتسيير استثمار رؤوس الأموال في أغراض إنتاجية لاستثمار القدرات القومية للدول الأعضاء.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة: عن طريق الضمانات التي يقدمها البنك أو المساهمة بنسبة من القروض المقدمة، بغرض تعمير وتنمية الدول المنظمة إليه والتي تحتاج على مساعدة في إنشاء مشروعات ضخمة تساعد في الأمد الطويل على تنمية اقتصاديات الدول.
- تقديم المساعدات الفنية: في إعداد وتنفيذ برامج القروض، وفي تنفيذ برامج استثمار طويلة الأجل، وقد لجأت الكثير من الدول الأعضاء وخاصة الدول السائرة في طريق النمو إلى طلب معونة البنك الدولي في مسائل تتعلق ببرامج تنميتها الاقتصادية.
- العمل على تنمية التجارة الدولية: وذلك بالمحافظة على استقرار موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية في مجال الصناعة، الزراعة وتوليد الكهرباء.
- تسوية المنازعات الدولية: يلعب البنك العالمي دور كبير في تسوية النزاعات بين حكومات الدول الأعضاء أو بينها وبين مستثمرين أجانب، ومثال عن ذلك عندما قام البنك الدولي في عام 1985 بتسوية نزاع نشأ بين شركة غاز تابعة للحكومة الأرجنتينية وشركة هولندية.

رابعا. تقييـم أداء البنك العـالمي

هناك مجموعة من الملاحظات حول أداء البنك العالمي نذكر منها[2]:

- أن إدارة البنك الدولي لا زالت تتأثر كثيرا بنفوذ الدول الخمسة الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على 20% من القوة التصويتية في البنك الدولي كما هو الحال في صندوق النقد الدولي.

[1] www.worldbank.org, 2015-04-19, 16.25.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد، **مرجع سبق ذكره** ص103.

- لا يقدم البنك إلا القليل لتنمية المشروعات الصناعية وهي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويركز فقط على قطاعات الزراعة والطاقة والبنية الأساسية.
- تزايد المشروطية من قبل البنك الدولي، وخاصة في برامج الإصلاح الهيكلي التي تحتاج إلى إعادة نظر من طرف البنك لتكون أكثر ملائمة لظروف الدول النامية، ويكفي الإشارة إلى أن عنصر الوقت والعنصر الاجتماعي في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي لا تعطي الوزن الملائم، وهو ما دأبت الدول النامية مجتمعة المطالبة به.
- يعاب على مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التمويل الدولية، وخاصة الأخيرة أن مواردها محدودة وبالتالي فائدتها ليست كبيرة للدول النامية.

الفرع الثالث: النظـام التجـاري الجديـد

يعتبر النظام التجاري العالمي الجديد الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث شهد العالم مع مطلع 1995 وضع أسس النظام موضع التنفيذ حيث نصت اتفاقية الجات الأخير على تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتي تعرف اختصارا (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (OMC) ويكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBR) وصندوق النقد الدولي (IMF). كما ستتولى تلك المنظمة الإشراف على تطبيق قرارات جولة أورجواي وحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء. وتعتبر منظمة التجارة الدولية حاليا المرجع التجاري الاقتصادي الأعلى، الذي يحدد طبيعة العلاقات التجارية والاقتصادية لمعظم الدول. وسنتطرق له بالتفصيل في المبحث الثالث.

المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية، معالم، أدوات، واتجاهات.

عرفت المرحلة الراهنة مجموعة من التغيرات الجذرية في النظام العالمي الجديد عموما والنظام الاقتصادي العالمي خصوصا، تنبأ عن بداية قيام نظام اقتصادي معولم يتميز بمعالم واتجاهات تختلف عن تلك السائدة من قبل.

المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية

ارتبط مفهوم العولمة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد والتطور الذي تشهده الدول الكبرى ثقافيا، اقتصاديا وسياسيا، وعملها على تعميم وكوكبة كل دول العالم أي اختراق الدول وشعوبها في كافة مجالات حياتها دون استعمال القوة.

الفرع الأول: مفهـوم العولمــة الاقتصادية.

أولا: تعريف العولمة :

العولمة هو مفهوم يقصد به وبصرف النظر عن تعريفاته المتعددة، وصف خصائص المرحلة الراهنة من مراحل تطور العلاقات الدولية وليس طرح نظرية جديدة أو منظور جديد لفهم آليات هذا التطور، وهي مفهوم مركب يعني أساسا بدراسة طبيعة التطورات التي طرأت عن العلاقات الدولية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المرحلة الراهنة وأثر ذلك على اتجاهات هذا التطور في المستقبل.

العولمــة: هي لفظ تشير إلى المصطلح globalisation المشتق من الكوكب بالانكليزية، لذلك تترجم إلى الكوكبة، ويشير لفظ mondialisation المشتق من لفظ monde بالفرنسية أي العالم.

أن العولمة أو الكوكبة أو الكونية أبرز تحول تأثر به عصرنا، وتعني أن العالم أجمع صار كتلة واحدة يتأثر أدناه بأقصاه بسبل سهلة وظروف قصيرة[1].

فالعولمة ينظر إليها من طرف بعض المفكرين من جانبين:

من الجانب الايجابي يعرفونها على أنها "هي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب، تلك العملية التي تنتقل بها الشعوب من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا تشكل قيم عالمية موحدة ويتشكل وعي عالمي يقوم على مواثيق إنسانية عامة ".

[1] جيلالي بوبكر ،**العولمة مظاهرها و تداعياتها نقد و تقييم** ،عالم الكتب الحديث الأردن ،2011 ،ص5

ويعرفها البعض الأخر أيضا بأنها مرحلة جديدة من مراحل الحداثة، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي بروابط اقتصادية، ثقافية وسياسية، هذه الروابط لا تعني إلغاء المحلي واستبداله بالعالمي ولا تعني استبدال الداخل بالخارج، وإنما تعني إضافة بعد جديد لما هو محلي، بحيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العالم الداخلي في تأثيره على الأفراد والمجتمعات.

كما يرى الباحث مارتن وولف أن "العولمة هي عملية تحرر تاريخية من أسر الدولة القومية إلى أفق الإنسانية، ومن نظام التخطيط الصارم إلى نظام السوق الحرة، ومن الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعا[1].

أما من الناحية السلبية فنجد بعض المفكرين يقولون بأن العولمة لا تعني الانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى والتواصل معها في حوار وتأثير متبادل سعيا وراء جو الإبداع والتطور، وبعيدا عن محاولات طمس هذه الثقافات والنيل من شعوبها فهذا ضرب من العالمية لا العولمة، لأن العولمة وما تتميز به لدى الوصف الأول،هو أن طابعها مهيمن و توجهها أحادي يفرض نفسه و يمارس التسلط و التعسف على ما هو ذاتي خاص يحرص على إقصائه بدعوى الانفتاح و التكيف مع ما هو جديد ومع ما تطلبه حاجات ومصالح العالم . [2]

ويقول الفيلسوف الاقتصادي الألماني "وولف جانح ساجس": أن أسوا ما يمكن حصوله هو أن تنجح مساعي العولمة، لأن المستفيد منه أقلية صغيرة محاطة بمجموعة متملقة لها علاقات اقتصادية مع هذه الأقلية،أما بقية البشر فليس لهم إلا أن يتشاحنوا و يتقاتلوا، فليست العولمة ناديا تأهيليا الجميع يمكن أن يدخله،الغني للبحث عن فرص الاستقواء، و يدخله الفقير للبحث عن فرصة غنى، بل ناديا يدخله الأغنياء والأقوياء ولا يدخله سواهم[3].

ويرى "**رمزي زكي**": "العولمة ليست سوى إعادة إنتاج لجوهر الرأسمالية المتوحشة على حدّ تعبيره، ولقد انطلقت غرائزها بعد زوال الحواجز الرادعة لها".

انطلاقا من مجموعة التعريفات السابقة يمكن القول بأن العناصر الأساسية المكونة لظاهرة العولمة تتمحور حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع والخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار والثقافات، وما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض.

---

[1] غربي محمد ،**تحديات العولمة و اثارها على العالم العربي**،مجلة إقتصاديات إفريقيا ،العدد السادس،ص22

[2] جيلالي بوبكر ،**مرجع سبق ذكره**،ص6

[3] محمود حسين الواديو أخرون، **العولمة و ابعادها الإقتصادية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010 ،ص62.

ثانيــا. تعريف العولمة الاقتصادية:

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالعولمة الاقتصادية في الأدبيات العربية والأدبيات الأبجدية نذكر منها:

1. تعريف صندوق النقد الدولي:

" تعريف دراسات صندوق النقد الدولي العولمة الاقتصادية بأنها زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول على مستوى العالم من خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل التجاري، سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات، بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة".

من هذا التعريف يتضح أن التجارة الدولية تلعب دورا كبيرا في العولمة باعتبارها المحرك الرئيسي،وبالتالي فإن العولمة تخلق فرصا جديدة أمام دول العالم، وفي نفس الوقت فإنها مليئة بالتحديات الجسام وخصوصا بالنسبة للدول النامية عامة والدول العربية خاصة[1].

ويشير أيضا مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والوزن والحجم في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي، وتكون إشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي.

وهذا التعريف للعولمة يتركز على أنها عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل وتحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه نسبة المشاركة في التجارة العالمية على أساس إعادة النظر في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي والفاعلون هنا ليس فقط الدول والتكتلات الاقتصادية بل بالدرجة الأولى الشركات متعددة الجنسيات.

2. تعريــف الانكتاد

تشير الانكتاد إلى أن العولمة الاقتصادية هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، حيث تمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانيات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة والتي سادت في التسعينات وبداية الألفية الثالثة.

[1] نبيل حشاد، **العولمة و مستقبل الإقتصاد العربي**، دار ايجي مصر للطباعة و النشر،2006 ،ص8.

3- تعاريف بعض الباحثين

يرى الباحث جون قراي johon gray إن العولمة الاقتصادية تعني الانتشار العالمي للتكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الصناعي والاتصالات من كل الأنواع عبر الحدود في التجارة و رؤوس الأموال والإنتاج والمعلومات[1].

وهناك تعاريف اخرى تركز على العولمة ، باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق، والخصخصة، وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ، وأداء بعض وظائفها، وخصوصا في مجال الرعاية الاجتماعية، وتغير نمط التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية.[2]

المطلب الثاني: دوافع و أنواع العولمة الاقتصادية

الفرع الثاني: دوافع العولمـــة الاقتصادية: [3]

لعل المتأمل في التحولات الاقتصادية الراهنة على المستوى الدولي، يلاحظ أن هناك عدة دوافع ساهمت في بروز العولمة الاقتصادية في شكلها الحالي والتي نذكرهـا في الأتي:

1. **انخفاض القيـود على التجارة و الاستثمار:**

بدأت الدول بعد الحرب العالمة الثانية تخفض من وطأة الحماية، فاعتمدت على الضرائب الجمركية في تنظيم التجارة الدولية وقد ترتب عن المفاوضات متعددة الاطراف التي تمت في إطار"الجات" تخفيض في الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة أما بالنسبة للدول النامية فقد كان الوضع مختلف تماما، فخلال معظم فتـرة ما بعد الحرب العالمية الثانية استمرت القيود التعريفية وغير التعريفية في الارتفاع حتى مع قيام بعض الدول بتطبيق التحرير الاقتصادي بدرجة كبيرة مثل المكسيك.

2. **التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي:**

يصف (Harris 1993) ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة والحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة (1988-1965) من الناتج المحلى الإجمالي للعالم من 05% إلى 20% ومن الناتج الصناعي العالمي من 10% إلى 23% وزاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل من 27% عام 1965 إلى 34% عام 1988 بالإضافة

[1] غربي محمد ،**مرجع سبق ذكره،** ص24.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة الإقتصادية منظماتها و شركاتها**،الدار الجامعية للنشر، 2008،ص17ص22.

[3] محمود حسين الوادي واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص383.

إلى استمرار الزيادة في السكان بمعدل 02% سنويا وكذا ما قامت به الدول النامية من تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي وذلك بالانتقال من إستراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي إلى إتباع إستراتيجية التوجه الخارجي والمصممة لتشجيع الصادرات، كما زاد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23% في عام 1985 إلى 29% في عام 1995 وزاد نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي صادرات الدول النامية من 47% عام 1985 إلى 83% عام 1995.

3. زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر:

ابتداءا من منتصف الثمانينات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم في الزيادة حيث بلغ في الدول الصناعية الكبرى أكثر من أربع أمثاله بين 1984 و 1990 وانخفض خلال الفترة 1990-1992 نتيجة لتباطؤ معدلات النمو في هذه الدول لكنه سرعان ما عاود الانتعاش بقوة وهذا حسب ما أوضحه تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 1997 الصادر عن صندوق النقد الدولي.

أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص (باستثناء الدول حديثة العهد بالتصنيع) حوالي 150 مليار دولار سنويا في الفترة 1993-1996 بل بلغ 200 مليار دولار عام 1996 وزادت تدفقات رأس المال الخاص من 0.5% من إجمالي الناتج المحلي للدول النامية في الفترة 1983-1989 إلى 02% ثم 04% من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال 1994-1996 وقد مثل الاستثمار الأجنبي المباشر الجزء الأكبر من هذه الزيادة.

4. تكامل أسواق المال الدولية:

تعتبر الشركة الدولية لرأس المال مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل الاقتصادي المالي الدولي، كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بكفاءة الاسواق المالية الدولية حيث تعد هذه الاسواق هي القناة التي تتدفق خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم بالإضافة إلى الاختلافات في درجات وأشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس المال، كما حدث تزايد في تكامل الدول النامية مع النظام المالي الدولي، نظرا لتحرير الاسواق المالية للدول المتلقية والدول المصدرة لرأس المال ويعتبر (Brune 1995) أن النمو الكبير في أداء بعض أسواق الدول النامية جعلها في بعض الأحيان أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة وذلك للمستثمر الذي يرغب في تنويع محفظته المالية.

5. ثـورة تكنولوجيـا المعلومـات:

تكنولوجيا المعلومات هي أحدث مفرزات التطور التكنولوجي وقد أدى تطور تكنولوجيا النقل والاتصال إلغاء حواجز الوقت والمسافة بين البلدان كما تطورت وبسرعة وسائل الاتصال الالكترونية لنقل الصوت والبيانات متضمنة البريد الالكتروني، وهو ما أتاح لمصالح ومنظمات خدمية أن تخدم أسواقا أوسع وأكثر، كما أتاح هذا التطور التكنولوجي للمديرين أن يتصلوا بسرعة حول العالم، كانت شبكة الانترنت من أهم ما أفرزته ثورة تكنولوجيا المعلومات والانترنت هي وسيلة اتصال الكترونية مستحدثة وقد أصبحت مجالات استخدامها عديدة للغاية ومتزايدة من يوم لآخر، لقد أدت ثورة التكنولوجيا وتطور وسائل الإعلام عبر القارات بالأقمار الاصطناعية أسرع وأقوي تأثرا بالأحداث والمتغيرات السياسية، الاقتصادية، الفنية والثقافية.

6. التكتـلات الإقليميـة الدوليـة:

منذ أواخر الخمسينات بدأت بوادر التكتل الإقليمي بظهور السوق الأوروبية المشتركة في 1959 التي تكونت من 12 دولة أوروبية غربية إلى كيان أكثر تماسكا هو الاتحاد الأوروبي الذي أعلن قيامه في 01 جانفي 1993 ليضم 15 دولة أوروبية ثم تكتل جنوب شرق آسيا 1967 الذي تكون من سبع دول تضم نمورا أسيوية، والهدف هو إقامة سوق مشتركة وتحقيق مزايا تنسيقية متكاملة تعزز القدرات التنافسية لشركات هذه الدول بالأسواق العالمية، ثم منتدى التعاون الأسيوي الباسيفيكي في 1989 ليمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة بالعالم، نزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول عام 2020، و يضم أكبر ثلاث قوى اقتصادية بالعالم (الو.م.أ، اليابان، الصين) فالسوق الأمريكية الشمالية (NAFTA) في جانفي 1994 لتضم أسواق كندا والولايات المتحدة الأمريكية، والمكسيك في سوق واحدة كبيرة.

الفرع الثالث: أنــواع العولمة الاقتصادية

عند التعمق في العولمة الاقتصادية نجدها تتشعب إلى اتجاهين أساسيين:

- الاتجاه الإنتاجي أو عولمة الإنتاج أي التحدث عن التجارة الدولية واتفاقات التجارة الدولية.
- العولمة المالية ومراحلها من التدويل إلى التحرير.

أولا: عولمـــة الإنتـــاج:

إن الشكل الجديد لنظام الإنتاج تجسد من خلال تفكيك العملية الإنتاجية، على المستوى العالمي، الناتج عن التقسيم الدولي الجديد للعمل " في الوقت الذي تتشكل فيه شبكة إنتاج عالمية، تعمل على تحويل كل بلد إلى جزء من النظام الإنتاجي العالمي[1].

و قد لوحظ ان عولمة الإنتاج تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتتم بدون وجود ازمات مأساوية كما حدث بالنسبة للعولمة المالية وما صاحبها من أزمات، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عولمة الإنتاج بدأت تقرر لنا أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، من هنا ظهر التخصص وتقسيم العمل الدولي بين الدول المختلفة في نفس السلع.

1. عولمـــة التجـــارة الدوليـــة:

ويمكن إدراك هذا الاتجاه من المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية حيث يلاحظ:

- إن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين بحيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بحيث يلاحظ أنه في عام 1995 زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 9 % عام 1995 بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 5% فقط.
- ومن ناحية أخرى يلاحظ في عام 2000 أن التجارة السلعية بلغت حوالي 6254 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 12.5% بالمقارنة بعام 1999 ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التجارة الدولية في الخدمات بلغت 1505 مليار دولار عام 2000 بمعدل نمو بلغ 6.1 % بالمقارنة بعام 1999.

وبالتالي فإن متوسط معدل التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ 11.2 % عام 2000 بالمقارنة بعام 1999 وبقيمة بلغت 7759 مليار دولار بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2000 ما قيمة 31171 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 4.7 % في عام 2000 بالمقارنة بعام 1999.

ومعنى ذلك أن التجارة الدولية السلعية تزايدت بمعدل أكبر من ضعفي ونصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 12.5% للتجارة السلعية بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 4.7% في نفس العام وهو ما يعمق عولمة الإنتاج بقوة ومن ناحية أخرى لا زالت التجارة العالمية في مجموعها سلع و خدمات

[1] **العولمة الاقتصادية والنظام العالمي الجديد**، نقلا عن www.web2 ahram .org. eg

تزيد بمعدل نمو اكبر من ضعفي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحيث وصلت معدل نمو التجارة الدولية في مجموعها حوالي 11.2% بينما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 4.7% وهو ما يعكس بقوة الاتجاه نحو مزيد من عولمة الإنتاج.

– أما في عام 2003 فقد قدر أن تصل قيمة التجارة الدولية السلعية إلى 6681 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 8.6% بالمقارنة بعام 2002 وتبلغ التجارة الدولية في الخدمات في عام 2003 حوالي 1704 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 8.7% وبالمقارنة بعام 2002.

وبالتالي فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ 8.6% عام 2004 وبالمقارنة بعام 2003 وبقيمة بلغت 8385 مليار دولار بالمقارنة بعام 2002 بينما قدر إن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.7% في عام 2003 بالمقارنة بعام 2002.

ومعنى ذلك أن التجارة السلعية تزايدت بمعدل أكبر من ضعفي معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي أيضا أي بحوالي 2.4 مرة بينما زادت التجارة الدولية في الخدمات بنفس المعدل تقريبا أي بحوالي أكثر من ضعفي معدل نمو الإنتاج المحلي أيضا وهو ما يؤكد بوضوح الاتجاه نحو عولمة الإنتاج وخاصة أن معدل نمو التجارة الدولية في مجموعها من سلع وخدمات قد بلغ عام 2003 حوالي 8.6% بينما بلغ معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي 3.7% فقط في نفس العام وبالتالي فقد زاد معدل نمو التجارة الدولية في مجموعها بأكثر أيضا من ضعفي معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي بالرغم من التأثير السلبي الذي أحدثته أحداث الحادي عشر من سبتمبر على معدل نمو التجارة العالمية بشكل عام وخاصة في عامي 2001 وكذلك 2002.

ويلاحظ إلى جانب كل تلك المؤشرات أن التجارة العالمية يزداد تحريرها بشكل متزايد وتكتمل تلك العمليات الخاصة بالتحرير من سنة لأخرى حيث يمكن القول أنه حتى عام 2002 فقد دخل أكثر من 95% من التجارة العالمية في مجال التحرير ومقدر أن يصل إلى 98% عام 2003.

2- عولمة الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على

الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبـرة الفنيـة في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة[1].

وقد تركز الاستثمار الأجنبي المباشر ابتداء في إنتاج المواد الأولية المعدنية والزراعية ومصادر الطاقة والسلع الاستهلاكية التي تحتاجها الدول المتقدمة، ومن ثمة في مشروعات البناء التحتي من اجل ربط الدول النامية بالدول المتقدمة وخدماتها، وقد تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبالذات بعد 1870، وأدى إلى وجود قطاع تصديري في الدول النامية منفصل عن اقتصادها ومرتبط بخدمة التطور في الدول المتقدمة وارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر آنذاك بشكل وثيق بالسيطرة الاستثمارية على الدول التابعة المباشرة منها وغير المباشرة ، والتي تمثلها الدول النامية حاليا.

وبرزت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، وبالذات من خلال مشروع مارشال لتعمير أوروبا، وتكاملت أسواق أوروبا مع الولايات المتحدة وزادت استثماراتها في أوروبا وأمريكا اللاتينية وفي الدول النامية الأخرى، وشهدت فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين تزايد واضح في الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر، لم يتطور خلال السبعينات ومعظم الثمانيات نتيجة عوامل عديدة من أهمها:

- التوجه نحو تأميم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من الدول النامية كما هو عليه الحال في بعض الدول لنفطية.
- التحفظ بخصوص قبول الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الأضرار والآثار السلبية التي لحقت بهذه الدول والتي تمت الإشارة إليها فيما سبق.
- الاتجاه نحو الاعتماد على رأس المال المحلي وسياسة إحلال الواردات والاستثمار في الصناعات التحويلية التي لا تجذب مشروعات الأجنبي المباشر.

إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر عاد للارتفاع وزيادة مع نهاية الثمانيات وخلال التسعينات، إذ تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من ثلاث مرات خلال النصف الأول من التسعينات حيث ارتفع من {26725 } مليون دولار 1990 إلى {95370 } مليون دولار 1995 وشكل 1996 نسبة قدرها 39% من التمويل الدولي إلى الدول النامية، وهو الأمر الذي يؤكد عودة الدور الهام الذي تؤديه مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة تطور الدول المتقدمة ومن خلال جهات التمويل الدولية والشركات العملاقة متعددة

[1] خبابة عبد الله، **السياسة السعرية في ظل العولمة الإقتصادية**، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الإسكندرية ،2009،ص304

الجنسيات في إطار الاتجاه نحو العولمة وعلى حساب الدول النامية بما يؤدي إلى تعميق تبعيتها للدول المتقدمة وإعاقة[1].

ثانيا: العولمـــة الماليـــة:

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حشد العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على الأكثر تقدير، حيث تتمثل في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، وبدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين (1986/1979)، لتظم باقي الدول الصناعية الأخرى ومهما يكن مرت بالمراحل التالية:

1- مرحلة تدويل التمويل الغير مباشر[2]:

امتدت هذه المرحلة من (1979/1960) وتميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق (العملات) بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بواسطة بنكية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني، الدولار).
- انهيار نظام بريتون وودز في 15 أوت 1971، وإنهاء ربط الدولار و العملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.
- زيادة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

2- مرحلة التحرير المالي:

امتدت هذه المرحلة من (1985/1980) وتميزت بما يلي:

- المرور إلى مالية التسويق، أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي.

[1] محمود حسين الوادي، و اخرون، **مرجع سبق ذكره** ص242، ص243.

[2] حبابة عبد الله،**اللوقائع الإقتصادية** ،مؤسسة شباب الجامعة،الأسكندرية،2009،ص249 .

- انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي، وذلك بعد رفع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة، والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات.
- التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار، وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.

-أهداف التحرير المالي:

هناك عدة أهداف تبتغيها استراتيجية التحرير المالي أبرزها[1]:

- تحقيق كفاءة أكبر وفعالية أعلى لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، و الاستفادة منها في تمويل اقتصاداتها وزيادة معدلات الاستثمار.
- زيادة فرص وصول المستثمر والمقترض المحلي إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الترابط بين السوق المالية المحلية والعالمية.
- استراتيجية التحرر المالي، تتزامن مع النزعة الشديدة نحو تحرر التجارة الدولية، وإضفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية، كما في المعاملات التجارية، ولاسيما بعد إدخال تجارة الخدمات المالية المصرفية ضمن مفاوضات التجارة متعددة الأطراف، وإخضاعها لولاية المنظمة العالمية للتجارة.
- كثرة التغيرات الاقتصادية التي اجتاحت الاقتصاديات الرأسمالية من تغيرات في سعر الصرف، وفي مقدمتها الدولار، وتغيرات أسعار الفائدة الدولية، التي عملت على تغيير النظام النقدي والمالي الدول، مما دفع هذه الاقتصاديات إلى إعطاء حرية أكثر للتحويلات الخارجية، مع تحرير تحويل العملات وحركة رؤوس الأموال.

وباختصار، يهدف التحرير المالي إلى جعل سوق المالية أكثر فاعلية، إذ تكون لديها القدرة على المنافسة، مع بقية الأسواق المالية الدولية، لتوفير فرص الاستثمار ومصادر للاقتراض.

3- مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة:

امتدت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن وتميزت بما يلي:

[1] محمد حداد، **العولمة و إنعكساتها على اقتصاديات الدول العربية**.رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة الجزائر.2004، ص72.

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينات من القرن العشرين وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986، وتبعتها بقية البورصات مما سمح بعولمتها على غرار أسواق السندات.
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي ألاف الملايير من الدولارات وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية[1].

المطلب الثالث: أبعاد العولمة الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات .

الفرع الأول: أبعـاد العولمة الاقتصادية

وعلى الرغم من أن العولمة بدأت أساسا فى المجال الاقتصادي، من خلال الإجراءات الهادفة إلى تحرير التجارة وتسريع حركة التبادل الاقتصادي، فإنها اتسعت بقوة بعد ذلك، بحيث امتدت إلى كافة المجالات، سواء عن قصد أو عن غير قصد، مما تسبب فى حدوث تغييرات هائلة فى أسلوب الحياة، من خلال اتساع نطاق حرية تدفق المعلومات وازدياد التشابه بين القيم والأذواق والسلوكيات بين البشر فى جميع أنحاء الكرة الأرضية. ولذلك فإن العولمة تبرز بوضوح فى المجال الاقتصادي والمالي أكثر من أى مجال آخر، حيث أصبح الاقتصاد العالمى مترابطا ومتشابكا فى الوقت الحالى بدرجة قوية للغاية، بحيث أصبحت كافة العلاقات الاقتصادية والمالية تجرى فى سوق عالمية مفتوحة بلا حدود. وفى مجال الإعلام والاتصال، يؤدى انتقال المعلومات والأخبار والمواد الإعلامية فى جميع أنحاء العالم، من خلال شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية وأجهزة البث والاستقبال الفضائي، إلى المعرفة الفورية بالأحداث والتطورات الجارية فى كافة بقاع الأرض، ونشوء حالة من التشابه فى القيم والأذواق والعادات والأفكار.

وقد أدت ثورة الإعلام والاتصال إلى بروز فاعلين جدد على الساحة الدولية، وزيادة دور فاعلين كانوا موجودين بالفعل. ويتمثل هؤلاء الفاعلون ليس فقط فى الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية ولكن أيضا الرأى العام العالمى. وأصبح هؤلاء الفاعلون يلعبون دورا هاما فى تحديد الأولويات الدولية، وتوجيه سياسات الحكومات الوطنية، بدرجة أكبر بكثير من أى فترة مضت، ولاسيما فى القضايا المتعلقة الحرب والأمن والسلام على الساحة الدولية، وكذلك القضايا الإنسانية.

[1] جبابة عبد الله ،**السياسة السعرية في إطار العولمة الإقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ،ص308.

ورغم أن ثورة الإعلام والاتصالات خلقت ضغوطا إضافية على المجتمع الدولى للتدخل فى الصراعات الإقليمية والداخلية العنيفة، إلا أن هذا التدخل كان يتم فى الأغلب وفق الشروط الخاصة بالقوى الدولية المعنية، وبما يتوافق مع مصالحها القومية، وليس حسب الظروف الموضوعية لهذه الصراعات، وهو ما يدفع البعض إلى النظر إلى العولمة باعتبارها محاولة لصنع أو إعادة صنع العالم، فى كافة مجالات التجارة والمعلومات والاتصالات والسياسة، من خلال رؤية معينة تحددها مصالح القوى الدولية المهيمنة.

ولا تقتصر انعكاسات العولمة على الاقتصاد والإعلام والاتصال، وإنما تترك آثاراً بارزة على كافة مناحى الحياة الأخرى، وأبرزها الأمن، حيث تؤثر العولمة على الأمن بمختلف مستوياته، ولاسيما من حيث التداخل بين الأمن الوطنى والإقليمى والدولى، بالإضافة إلى ما يسببه التنافس الاقتصادى العنيف من انعكاسات سياسية وأمنية هامة، على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وترتبط انعكاسات العولمة فى الأساس بالآثار الناجمة عن التحولات الهيكلية الجارية فى مجالات الاقتصاد والمعلومات والإعلام والاتصال. فهذه التحولات تترك انعكاسات أمنية بالغة الأهمية على صعيد العلاقات بين الدول، أو على صعيد التفاعلات الداخلية فى المجتمع الواحد. ومن أبرز انعكاسات العولمة على المجال الأمنى أن هيمنة الاعتبارات الاقتصادية على حركة التفاعلات الدولية يسبب آثارا أمنية بالغة الأهمية على مختلف المستويات، أبرزها مضاعفة التداخل بين مستويات الأمن المختلفة، وازدياد حالة عدم اليقين من الناحية الأمنية، وبروز أشكال جديدة من انعدام الأمن على الساحة الدولية، وإعادة تشكيل استراتيجيات الأمن القومى فى ضوء تطورات العولمة[1].

الفرع الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات

أولا. تعريف الشركات المتعددة الجنسيات.

في ستينات القرن الماضي برز إلى الوجود مصطلح جديد يعنى بوصف الكيانات العملاقة والتي برزت في الإقتصاد العالمي في ذلك الوقت ألا وهو مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات والتي وصفت بأنها الشركات التي توجد مقراتها في بلد واحد، و لكنها تعيش وتعمل وتخضع لقوانين الدول الأخرى. قام الإقتصاديون في بادئ الأمر بإطلاق هذا المصطلح على المشاريع العملاقة والتي توجهت إلى إستغلال ما يعرف بوافرات الحجم في شكل شركات مساهمة تسعى إلى الإتساع وكسب مساحات كبيرة في الأسواق التي تباع منتجاتها بها[2].

[1] فاظل الشيخي، **مفهوم العولمة و نشأتها** ، نقلا عن موقع 16.20 ,10-04-2014,
http://www.libyanwritersclub.com/arab/?p=1600

[2] غواطي حمزة، **تأثير إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولنوجيا في الدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص2.

وإقتصاديا : يعرفها الأستاذ "ريمون فرنون" : « بأنها شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدوا كما لو أن له مدخلا لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية ويبدوا حساسا لعناصر استراتيجية مشتركة، كذلك فللحجم أيضا أهميته فتجمع من هذا النوع من أقل من 100 مليون دولار من المبيعات قليلا ما يستحق الانتباه، وفوق ذلك فطبيعة نشاطاتها كمجموعة خارج بلادها الأم ذات أهمية، فالمصدرين فقط حتى ذوي مراكز البيع حسنة التجهيز في الخارج ضئيلوا الأهمية، و أخيرا فالشركات المذكورة يجب أن يكون لها قدر معين من الانتشار الجغرافي، فالشركات صاحبة الشركات التابعة في بلد واحد أو بلدين فقط خارج موطنها الأم لا توجد غالبا في قائمة المشروعات المتعددة الجنسيات .

ويمكن وصف "المؤسسة متعددة الجنسيات" بأنها أي مؤسسة ذات فرع أو شركة منتسبة أو شركة تابعة أجنبية واحدة أو أكثر وتنخرط في الاستثمار في أصول إنتاجية أو مبيعات أو إنتاج أو تشغيل الفروع والتسهيلات الأجنبية.[1]

ثانيا. خصائص الشركات المتعددة الجنسيات.

ظاهرة تعدد الجنسيات التي ميزت الشركات الكبرى لعهود خلت ليست حديثة حداثة ظاهرة العولمة، فقد واكبت مراحل تطور الرأسمالية في شكلها التجاري ورافقت شكلها الصناعي والمالي إلى أن بلغت أوجها إبان تكون الإمبراطوريات والإمبرياليات وتأسيس الاحتكارات وغيرها، وهذه الشركات تتمتع بمجموعة من الخصائص نذكرها كالتالي:

1- ضخامة الحجم: حيث لا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزء بسيطا من إجمالي التمويل المتاح للشركة ولا برقم العمالة لأن تلك الشركات ولدت في أجواء ثورة تكنولوجية رفعت إنتاجية العمل فيهاإلى مستويات غير مسبوقة بما يستتبعه ذاك من تسريح عمال لا زيادة أعدادهم، كذلك لا يصلح حجم الإنتاج مقياسًا في هذا المجال للتنوع الشديد في المنتجات التي يخضع إنتاجها لشركة متعددة الجنسية واحدة، وأهم مقياس متبع هو رقم المبيعات أو ما يسميه الفرنسيون رقم الأعمال، ويعتمد البعض كمقياس رقم الإيرادات الإجمالية، وهناك من يستخدم ايضا مقياس القيمة السوقية للشركة كله

2- تنوع الأنشطة: تتميز بوجود تنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية، فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسية، بل تقوم سياستها الإنتاجية على وجود منتجات متنوعة متعددة حيث يطلق على هذه السياسة سياسة

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود، **الشركات المتعددة الجنسيات إقتصاديات البلدان النامية**،رسالة ماجستير، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، ص47

التوزيع في أنشطة مختلفة ومتنوعة، ويرجع هذا النوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح في أنشطة أخرى، ويطلق على هذا الاتجاه أن هذه الشركات تقوم بإحلال وفورات النشاط محل وفورات الحجم.[1] والشكل التالي يبين التقسيم القطاعي بالنسبة لكبريات الشركات الموجود في العالم.

الشكل رقم (01): التقسيم القطاعي بالنسبة لكبريات الشركاتالمتعددة الجنسيات.

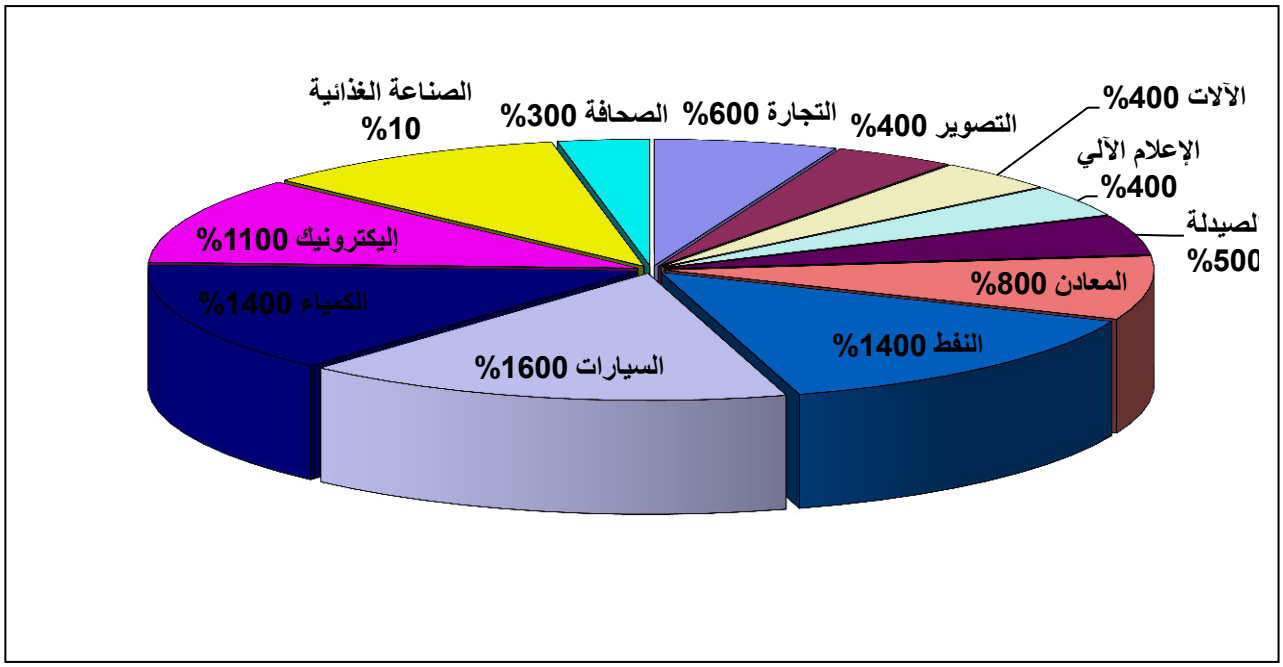

المصدر: ولد محمد عيسى محمد محمود، الشركات المتعددة الجنسيات إقتصاديات البلدان النامية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2005، ص54.

3- كبر مساحة أسواقها و امتدادها الجغرافي: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، وما جعل ذلك متاحا لها فهو جملة الإمكانيات التسويقية الهائلة وكذا الفروع والشركات التابعة لها والتي تنتشر في مختلف أنحاء العالم.

وأحسن دليل على ذلك شركة IBM والتي على حوالي 40 من سوق الحاسبات الألية عيى مستوى العالم، كذلك شركات الزيوت السبعة seven sisters والتي تهيمن على حوالي 3/2 من أسواق العالم .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام العالمي الجديد**، مرجع سبق ذكره، ص148.

أما فيما يخص الإنتشار الواسع لفروعها فالإحصائيات التالية تشير إلى ذلك حيث أن شركة ABB السويسرية تسيطر حاليا على 1300 شركة تابعة، منتشرة في معظم أنحاء العالم منها 130 شركة في بلدان العالم الثالث، و14 في بلدان شرق أوربا، مع ملاحظة أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من مبيعات الشركة[1].

والجدول التالي يبين الإنتشار الجغرافي للشركات المتعددة الجنسيات.

الجدول رقم(01): الانتشار الجغرافي لأكبر مائة شركة متعددة الجنسيات في العالم خلال السنوات الممتدة من (1990 إلى 2000).

المنطقة	عدد الشركات		مؤشر الانتشار الجغرافي	
	1990	2000	1990	2000
الاتحاد الأوروبي	48	49	56,7	67,1
أمريكا الشمالية	30	25	41,2	62,9
اليابان	12	16	35,5	35,9
الدول الصناعية الأخرى	10	5	73	51,3
الدول النامية	-	5	-	48,5

المصدر: غواطي حمزة، تأثير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية دراسة حالة البرازيل، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013/2012 ص11.

4- تعبئة المدخرات العالمية: وذلك لتوفير التمويل اللازم عن طريق طرح الأسهم أو الاقتراض من البنوك الدولية بمعدلات عالية واستقطاب الاستثمارات عن طريق الزام الشركات التابعة بتدبير التمويل الأساسي لشراء أسهم الشركات المنافسة من أجل تحقيق السيطرة في السوق العالمي بوسائل متعددة، في ظل قدرتها على التحكم في السياسة النقدية الدولية أو الاستقرار النقدي العالمي[2].

5- المزايا الاحتكارية: تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الاغلب عامة، ومن أهم عوامل نشأته ما تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية

[1] غواطي حمزة، **مرجع سبق ذكره** ، ص10.

[2] ابراهيم الاخرس ، **دور الشركات عابرة القارات في الصين** ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة الطبعة الاولى 2012 ص53.

والادارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة، وهذا الوضع يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وايراداتها.

وتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والادارة والتكنولوجيا والتسويق وتتبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعدية الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظرا لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي، وتتمثل المزايا الادارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، ويؤدي بالتالي إلى إتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب، كما أن توافر المزايا الادارية يتيح لهذه الشركات التميز والتفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستثمارات والبحوث الادارية.

وتحصل الشركات على المزايا التقنية، من خلال التطوير التكنولوجي المستمر، للاستجابة لمتطلبات السوق ، والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الاحتكاري، ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الانتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عالي من الجودة .

وتأتي المزايا التسويقية للشركات المتعدية الجنسيات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية، التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب، وتهتم هذه الشركات أيضا بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والاعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها.

ثالثا. الشركات المتعددة الجنسيات وتنشيط العولمة

إن العنصر والمحرك الأساس في مجال إعادة بناء الكرة الأرضية هي الشركات العابرة للقارات التي تمارس دورها الكامل في تحقيق العولمة من خلال نظام الشركات الذي يمثل ماكنة النظام الراسمالي، فالشركات هي المستفيد الرئيس من العولمة والمتمتع بخيراتها.

المبحث الثالث: النظام التجـاري الجديد ومدى مساهمته في العولمة الاقتصادية

إن ظاهـرة العولمة المتصاعدة خاصة الاقتصادية منها التي تزيد من تشابك وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية أكثر فأكثر تظهر واضحة في ميدان المبادلات التجارية العالمية التي استأثرت، في الفترة الأخيرة بشكل خاص، بالقسم الأكبر من الإنتاج العالمي، حيث ازداد حجم التجارة العالمية ومنه ظهور الاختلالات بين الأمم من تزايد الممارسات الحمائية الانطوائية وتكاثر الاتفاقات الثنائية أو المجمعية على حساب الاتفاقات العالمية المتعددة، واحتدام النزاعات التجارية بين الدول، التي لقت ترجمتها في ممارسات "ثأرية" عبر الرسوم الجمركية والإجراءات غير الجمركية.

المطلب الأول: الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية

الفرع الأول: نشـــأة الجـات.

الجات اختصارا لعبارة بالغة الإنجليزية هي: General agreement on tarifs and tarde (GATT) وتعني الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة وقد أبرم هذا الاتفاق في 1947/10/30 ودخل حيز التنفيذ في الأول منذ يناير 1947. وكان تنفيذه يجري من خلال أمانة دائمة مقرهـا جينيف، وكان من مهام الجات نلخصها فيما يلي:

- الإشراف على جولات المفاوضات حول تجارة السلع؛
- والإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاق (التي كانت تسمى بالأطراف المتقاعدة) أي 23 دولة[1].

والجات ليست وكالة متخصصة كما أنها ليست جهازا تابعا لمنظمة الأمم المتحدة وإنما هي هيئة إدارية للتجارة فريدة من نوعها ولم تكن المفاوضات التجارية التي تمت في إطار هذه الاتفاقية مستندة إلى أساس قانوني حتى عام 1957 حتى تم تعديلها وإدخال المادة 28 في صلبها. ولا تعنى الجات بمسالة التنمية وإنما تشكل الإطار التنظيمي لعمليات التبادل التجاري في العالم، ولذلك فهي معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول التي تقبل الانضمام إليها، والتي ارتفع عددها من 23 دولة عند إبرام هذه المعاهدة 1947 إلى 117 دولة في أوائل 1994.

[1] سمير محمد عبد العزيز ،**عالمية تجارة القرن الواحد و العشرين** ،المكتب العربي الحديث،الأسكندرية ،2006،ص9

وبهذا اكتسبت الجات أهمية كبيرة، وأصبحت أكبر تنظيم عالمي خارج نطاق الأمم المتحدة، يجري من خلالها مواءمة العلاقات التجارية الدولية من خلال المصالح الدولية المتناقضة وعزت بعض التقارير تضاعف صادرات العالم منذ نشوئها في سنة 1947 حتى سنة 1958، وتضاعفت مرة أخرى خلال 8 سنوات من 1958 وحتى 1966 بالنسبة للدول الصناعية إلى العناية الشديدة التي أولتها الجات لموضوع التخفيضات الجمركية.[1]

الفرع الثاني: المبـادئ الأساسية للجــات.

وتقوم اتفاقية الجات على ثلاث مبادئ رئيسية، تتضمن أهم التزامات الدول الأعضاء تجاه بعضها البعض، التي تهدف في مجملها إلى إزالة القيود على التجارة الخارجية لتحقيق المساواة بين الأطراف المتعاقدة حول حرية التبادل فيما بينها، كما تتيح للمفاوضات التجارية فرصة العمل في ظل مناخ يتسم بالحرية والقدرة على توقع توجهاتها سواءا من خلال تسهيل وصول سلع الدول لأسواق دول أخرى، أو من خلال تسهيل خروج سلع الدول أخرى لأسواقها، وذلك عن طريق توسيع مجال تطبيق القواعد المنظمة للتجارة الدولية.

1. مبـدأ الدولة الأولى بالرعايــة:[2]

تنص المادة الأولى من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقد، فورا وبدون شروط جميع المزايا، الحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد، إذ ينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في الجات Non discrimination، بتحقيق المساواة في المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية.

ونظرا لكون التنازلات الجمركية التي تقدمها الدول في إطار مفاوضات الجات تتم عن طريق المفاوضات الثنائية بين كلّ من الدولتين، فهذا يعني التزام العضو بمنح نفس المعاملة التي يتم الوصول إليها في إطار هذه المفاوضات الثنائية مع عضوا ما ولكافة الدول الأخرى التي لم تشارك معها في التفاوض الثنائي.

إضافة إلى ما سبق ان الجات قد اصدرت قرارا في 1979/11/28 يقظي بإمكانية التمييز في المعاملة لصالح الدول النامية فقط، بمعنى ان الدول النامية يمكن ان تتبادل مزايا تفضيلية فيما بينها فقط ولا يجوز للدول المتقدمة الأطراف في الإتفاقية ان تطالب بالإستفادة من هذه المزايا التفضيلية.

---

[1] عبد الناصر نزال العبادي ،**منظمة التجارة العالمية و إقتصاديات الدول النامية** ، دار صفاء للنشر ،عمان،1999،ص24،25

[2] بوطمين سامية، **إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير،العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2001،ص 127

2. مبـدأ عدم التمييـز[1]:

حسب المادة الثانية من الإتفاقية فإن المنتج المستورد من أي دولة متعاقدة يعامل بالطريقة نفسها التي يعامل بها المنتج المستورد من أي دولة متعاقدة أخرى، بمعنى أن التعامل بين الأعضاء المتعاقدين في الجات يكون بنفس المعاملة بدون تمييز فيما يخص إستيراد السلع.

3. مبـدأ المعاملة الوطنية:

بمقتضى هذا المبدأ يلتزم الطرف المتعاقد حسب المادة الثالثة من الإتفاقية بعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كالضرائب أو الرسوم أو الإجراءات التنظيمية الأخرى، أو تقديم إعانات للمنتج المحلي كوسيلة لحماية المنتج المحلي ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد. وفقا لهذا المبدأ فإن السلعة الستوردة تعامل نفس المعاملة مع تلك التي تنتج محليا. مما لا شك فيه أن هذا المبدأ سيؤثر على البلدان النامية لأن السلع المنتجة محليا تختلف عن تلك المنتجة بالدول الصناعية لإختلاف التكنولوجيا، وإذا تم تطبيق هذا المبدأ فيعني أن السلعة المحلية للدول النامية تفقد قدرتها التنافسية، فرغم أن أجور اليد العاملة منخفضة في الدول النامية إلا أن أساليب الإنتاج والتقنيات والتكنولوجيا المتطورة للدول الصناعية تجعل السلع المحلية غير قادرة على الصمود وقد تختفي من السوق ، وبهذا فإن تطبيق هذا المبدأ سيكون في صالح الدول الغنية على حساب الدول النامية.

4. مبدأ الحماية من خلال التريفة الجمركية فقط:

إن الإجراء الوحيد وفق هذا المبدأ لحماية السلع الوطنية هو عن طريق التعريفة الجمركية فقط، أما الإجراءات الأخرى كتحديد كميات التصدير والإستيراد أو منح دعم للتصدير فهي غير واردة حسب هذا المبدأ، وتتم التعريفات الجمركية وفقا لجداول إلتزامات كل الدول بالتفاوض في إطار عمل الجات وتكون التعريفة الجمركية معروفة لكل دولة ومن السهل تتبع أثار القيود التعريفية ولكن من الصعب تتبع القيود غير التعريفية في التجارة الدولة.

5. مبـدأ عدم ممارسة سياية الإغــراق:

كما جاء في المادة 6 من الإتفاقية فإنه يمنع بيع السلعة في سوق التصدير بسعر أقل من السعر الذي يباع به في بلد إنتاجها وهذا هو معنى الإغراق، وإن الإتفاقية تمنع الإغراق حتى تتحق المنافسة المتكافئة وفي حالة هذا المبدأ يحق للبلد المتعاقد المتضرر وحسب نفس المادة فرض رسم تعويض لإلغاء أثر الإغراق.

[1] سامية فلياشي، **الإنتقال من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص64،63.

6. مبـدأ التمكين:

بمقتضى هذا المبدأ الذي أقرتـه جولة طوكيو، وجاء تأكيد على المادة 36 من الإتفاقية التي تمنح إستثناءات للدول النامية لتمكينها من النفاذ إجراءات خاصة لتحقيق التنمية الإقتصادية فيها وبالتالي الرفع من مساهمتها في التجارة الدولية.

الفرع الثالث: الجـولات التي مرت بهـا الجات

شهدت إتفاقية الجات منذ نشأتها سنة 1947 حتى سنة 1994 عدة جولات تجارية، وصل عددها 08 جولات، كان الهدف منها العمل على التوصل لإتفاق حول المزيد من التخفيض في التعريفات الجمركية، وإزالة مختلف العوائق التي تقف أمام تحرير التجارة الدولية، وفي ما يلي سنعرض الخمس جولات الأولى باختصار، ثم نتطرق إلى الجولات الثلاث الاخيرة[1].

أولا. جولة جينف بسويسرا: إستمرت هذه الجولة من أكتوبر 1974 إلى غاية جوان 1948 وقد شارك فيها 23 دولة، وأسفرت هذه المفاوضات عن إمتيازات خاصة بالتعريفة الجمركية.

ثانيا. جولة أنسي بفرنسـا: إنعقدت هذه الجولة بين أفريل وأوت 1949 وبلغ عدد الدول المشاركة فيها 13 دولة وتعتبر من الناحية العملية أول جولة للمفاوصات التجارية متعددة الأطراف في إطار الإتفاقية.

ثالثا. جولة توركاي ببريطانيا: إستمرت هذه الجولة من سبتمبر 1950 إلى غاية أفريل 1951، و قد بلغ عدد الدول المشاركة 38 دولة، و دارت في نفس إطار الجولات السابقة. تم فيها تخفيض التعريفة الجمركية للسلع التي تبلغ قيمتها 2,5 مليار دولار.

رابعا. جولة جينيف بسويسرا: دارت هذه الجولة بين جانفي وماي 1956، وكان عدد الدول المشاركة فيها هو 26 دولة.

خامسا. جولة ديلون بسويسرا: إنعقدت هذه الجولة من المفاوضات بمشاركة 26 دولة بين سنتي 1961/1960، تم من خلالها تخفيض 4400 تعريفة جمركية لسلع صناعية تبلغ قيمتها 4,9 مليار دولار أمريكي.

سادسا. جولة كنيدي (1964-1967): عقدت في جنيف، شاركت فيها 62 دولة يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الجولة في مكافحة الإغراق وقد تم الاتفاق من خلالها على تخفيض يقدر بحوالي 35% في مقدار التعريفة الجمركية، وقد غطت هذه التخفيضات أكثر من 64% من السلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة. غير

[1] ناصر دادي عدون ،متناوي محمد ،**الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة** ،دار المحمدية العامة ،الجزائر،2003،ص22.

أن هذه الجولة فشلت في تحقيق تخفيضات على القيود الجمركية للمنتجات الزراعية التي تصدرها الدول النامية، كذلك لم تتعرض للقيود غير الجمركية مثل القيود الكمية[1].

سابعا. جولة طوكيو (1973-1979): بلغ عدد المشاركين فيها 102 عضوا، عقدت في طوكيو من سبتمبر 1973 إلى نوفمبر 1979 وبلغ عدد المشاركين فيها 102 عضوا، أهم ما ركز عليه المشاركون في هذه الجولة هو خفض القيود غير الجمركية على السلع المصنعة التي أخذت في الارتفاع بعد خفض الرسوم الجمركية على هذه المنتجات في مفاوضات جولة كنيدي، كما تم التطرق إلى عدة مواضيع في إطار الاتفاقيات المختلفة مثل الدعم وإجراءات الرد على دعم الصادرات، والحواجز الفنية على التجارة، الإلزام الحكومي المعوق للاستيراد، أسلوب تقييم الرسوم الجمركية إجراءات مكافحة الإغراق.

وقد توصلت هذه الجولة إلى تحقيق النتائج التالية[2]:

- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة إلى الثلث خلال فترة تنفيذ تمتد إلى ثمانية سنوات.
- المعاملة التفضيلية للدول النامية التي تصدر السلع المصنعة على ألا تلتزم الدول النامية بالمعاملة بالمثل للدول المتقدمة.
- لم يتم الاتفاق على إجراء أي تخفيضات على القيود المفروضة على الصادرات الزراعية التي تهم الدول النامية.

ثامنا. جولة الأوروجواي:

تعتبر جولة الأورغواي الجولة الثامنة والأخيرة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كما أنها من أطول وأهم الجولات. فقد دامت سبع سنوات من سنة 1986 إلى 1993. ومن خلالها تم تحديد مستقبل التجارة الدولية وتم التفاوض في هذه الجولة على عدة مواضيع جديدة وحساسة كالخدمات والمنتوج الفكـري ونظرا لأهمية المواضيع التي تمت مناقشتها أدت لظهور خلافات حادة بين الأطراف المتعاقدة كادت أن تؤدي إلى حرب اقتصادية ساخنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية. وقد انطلقت المفاوضات رسميا بمدينة دل-إسته بالأورغواي PARTA DEL ESTE في سبتمبر 1986 بحضور ممثلين عن 108 دولة.

[1] شرفاوي عائشة ، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقتصادية**، رسالة ماجستير، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 ،ص39.

[2] شرفاوي عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

أ. أهداف و سير عمل جولة الأورغواي:

وكغيرها من الجولات سطرت هذه المفاوضات عدة أهداف تسعى للتفاوض من أجل الوصول إليها ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

- تحرير التجارة السلعية وفتح الأسواق أمامها وذلك بتخفيض التعريفات الجمركية وإزالة أو تخفيض الحواجز غير الجمركية وخاصة في ما يتعلق بالتجارة في السلع الزراعية والملابس والمنسوجات إضافة إلى السلع الصناعية.
- توسيع مجال عمل الجات لتشتمل التجارة الدولية في الخدمات والاستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية الفكرية.
- مراجعة مبادئ وقواعد الجات لملائمتها مع متطلبات المرحلة بحيث تكفل المبادئ آليات قوية لفض النزاعات التجارية بين الدول.

– تقوية الدور المؤسسي للجات في الإشراف على تطبيق الدول للنظام الجديد للتجارة العالمية وتوفير مناخ يكفل للتجارة الدولية المزيد من التحرير والنمو[1]:

ب. نتـائج جولة الأوروجواي:

رغم الصعوبات التي شهدتها هذه الجولة، وحدة الإختلاف بين الدول المتفاوضة، إلا انه تم التوصل إلى عدة ناتئج مست مجموعة من القطاعات وهي كالتالي:

1- تحرير المنتجات الزراعية:

حيث لأول مرة وافقت الدول الصناعية التي كانت دوما تعارض تحرير قطاع الزراعة، وذلك بعد النزاع الذي قام خاصة بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي منذ سنة 1987، حيث جاء تحرير الزراعة في هذه الجولة عن طريق ما يلي:

- تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية.
- تخفيض كل التعريفات الجمركية خلال فترة معينة مع مراعاة الظروف الخاصة للبلاد النامية، ومن ثم نصت الاتفاقية على إلزام الدول المتقدمة بتخفيض تعريفتها الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة 36% خلال ستة (6) سنوات. أما البلاد النامية فإن نسبة التخفيض فتقدر بـ 24 % خلال عشر سنوات.

[1] سامية فلياشي، **مرجع سبق ذكره**، ص84،85

- تخفيض الدعم الذي تقدمه الحكومات للإنتاج الزراعي بمقدار 20% خلال ستة (6) سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و13,3 % خلال عشر سنوات في حالة الدول النامية.

2- تحرير قطاع الصناعة:

حيث تم إنهاء نظام الحصص الذي يطبق على المنسوجات بصورة تدريجية وخلال عشر سنوات تبدأ من أول جانفي 1995 وتنتهي عام 2004، وتنقسم إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى تمتد على ثلاث سنوات تنتهي في ديسمبر 1997، ويتم فيها تحرير 16% من قيمة الواردات الخاضعة للاتفاقية.
- أما المرحلة الثانية فتمتد أربع سنوات تنتهي في آخر ديسمبر عام 2001، ويتم خلالها تحرير 17% أخرى من المنتجات النسيجية الخاضعة للاتفاقية.
- والمرحلة الثالثة فتمتد ثلاث سنوات إلى آخر ديسمبر 2004، ويتم خلالها تحرير 18% أخرى، وهكذا يكون المجموع 51% على أن يتم تحرير الباقي وهو 49% ابتدءا من أول جانفي 2005.

حيث تم التوصل إلى تخفيض التعريفات الجمركية على باقي السلع الصناعية، وقد حققت جولة أورغواي تقدما ملموسا في تخفيض حجم التعريفات الجمركية العالمية، وحوالي 45% من الواردات الصناعية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة لا يدفع عنها أية ضريبة جمركية، وأن 85% منها أصبح يدخل بضريبة جمركية تقل عن 10% في المتوسط.

كما تم منع إساءة استخدام ما يسمى بالشرط الوقائي، وهو حق الدول الأعضاء في تقييد الواردات من سلعة معينة إذا زادت تلك الواردات زيادة مفاجأة يترتب عليها ضرر جسيم أو تهديد للصناعة المحلية، وذلك لمنع السلوك الجائز في العلاقات التجارية الدولية.

الحد من القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب في صناعة السيارات و منتجات الكمبيوتر، خاصة في السوق الياباني.

3- مشكلات الإغــراق:

تم فيها السماح باستمرارية تطبيق القوانين والإجراءات الخاصة بمكافحة الإغراق من النص الأصلي لاتفاقية الجات، مع اتخاذ إجراءات مناسبة لتحديد حالات الإغراق بدقة وإثبات وقوعها وكيفية علاجها وذلك لفض النزاعات الناشئة بين مختلف الدول الأعضاء[1]:

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص 277.

4- تحرير قطاع الخدمات:

ويشتمل قطاع الخدمات على الخدمات المالية و خدمات النقل و الاتصالات و نشاط السياحة، وأنشطة إصلاح المعدات والآلات والمركبات وغير ذلك من الخدمات المهنية والفنية، مع استثناء الخدمات التي تمارسها الحكومات بصفتها السيادية على أسس غير تجارية، حيث تم الاعتراف بحق الدول النامية في طلب المعونة الفنية لتنمية قطاع الخدمات فيها وتقوية قدراتها التنافسية.

5- حقوق الملكية الفكرية:

و تشتمل على براءات الاختراع، العلامات التجارية الشهيرة، المؤلفات والمصنفات الفنية المبتكرة، وتم اتخاذ إجراءات الحماية الخاصة بها حيث تتمتع حقوق النسخ أو الطبع بحماية لمدة 20 عاما، مع استثناء المنتجات الصيدلانية لمدة 10 سنوات فقط وذلك لمصلحة الدول النامية[1].

6- قوانين الاستثمار:[2]

تم الاتفاق على إزالة القيود المعروضة بالمكون المحلي، حيث تشترط بعض الدول استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في إنتاج سلعة أخرى (كصناعة السيارات مثلا)، وشرط تصدير المستثمر نسبة معينة من إنتاجه لا تقل قيمتها بالعملات الأجنبية عن قيمة العملات الأجنبية المستخدمة في استيراد مستلزمات الإنتاج.

هذا وقد أدى العمل بنود الاتفاقية إلى ما يلي:

- زيادة الناتج العالمي بما يتراوح بين 200 و300 مليار دولار سنويا.
- ربح الولايات المتحدة الأمريكية 200 مليار دولار سنويا ابتداء من عام 1995.
- ربح دول المجموعة الأوربية حوالي 70 مليار دولار لكل دولة سنويا.
- ربح الصين37 مليار دولار سنويا بعد انضمامها إلى المنظمة (OMC).
- خسائر الدول الإفريقية 2,9 مليار دولار سنويا بالإضافة إلى خسارة 50% من المزايا القائمة قبل اتفاقية الجات والخاصة باستيراد الطعام (الغذاء).
- خسائر إندونيسيا تقدر بـ1,9 مليار دولار سنويا.
- زيادة ديون معظم دول العالم الثالث لصالح أمريكا وأوروبا والصين واليابان.

[1] الصادق بو شناقة ،**الأثار المحتملة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة دكتوراه، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007،ص 130.

[2] نعمة الله نجيب ،**مرجع سبق ذكره** ،ص279.

ومن بين النتائج الأساسية التي تمخضت عن جولة اوروجواي هو إنشاء منظمة عالمية للتجارة، كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق إتفاقيات الجات، وتضضع الأسس للتعاون بينها وبين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف تنسيق السياسات التجارية والمالية والإقتصادية للدول الأعضاء[1].

الجدول رقم (02): موجز نتـائج جولات الجـات

السنة	إسم و مكان الإنعقاد	الموضوعات	عدد الدول
1947	جينيف	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية.	23
1949	انسي	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية.	13
1951	توركي	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية.	38
1956	جينيف	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، و خاصة بين الدول الصناعية.	26
1961/1960	ديلون	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	26
1967/1964	كينيدي	التعريفات الجمركية وإجراءاتمكافحة الإغراق	62
1979/1973	طوكيو	التعريفات الجمركية والتدابير عير الجمركية، وإتفاقيات نطاق العمل.	102
1994/1986	اوروجواي	التعريفات الجمركية والتدابير عير الجمركية، والقواعد والخدمات، والملكية الفكرية، وتسوية المنازعات، والمنسوجات، والزراعة، إنشاء المنظمة	123

المصدر: نبيل حشاد، العولمة ومستقبل الإقتصاد العربي، ص99.

[1] ناصر دادي عدون ،متناوي محمد،**مرجع سبق ذكره** ،ص37.

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

تعد جولة الأورغواي 1986-1993 من الجولات الأخيرة وأطولها مدة في إطار اتفاقية الجات، وقد انتهت في سنة 1993 بمراكش، وقد تم في هذه الجولة التعرض إلى قطاعات لم تكن محل اهتمام الجات سابقا وخاصة المفاوضات حول المنتجات الزراعية وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وقطاع الخدمات وأخيرا موضوع الملكية الفكرية، وهذه الجولة هي الإطار الأساسي لنشوء المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الاول: نظرة عامة عن المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة امتداد للجات، بسبب ضرورية وجودها في عالم اليوم الذي يتجه نحو تقوية التكتلات الاقتصادية الإقليمية وبنذر بخطر الحروب التجارية، ويتجلى ذلك بوضوح في الصراع التجاري الأمريكي -الياباني بشأن السيارات وقطع غيارها.

لهذا أعلن المؤتمر الوزاري المنعقد بمدينة مراكش المغربية في 15 أفريل 1994 عن إسدال الستار عن أطول جولة من المفاوضات التجارية -جولة الأورغواي - عرفتها العلاقات التجارية الدولية في إطار الجات والتي دامت أكثر من 7 سنوات محاولة بذلك خلق كيان دولي جديد يكون له القدرة على التكيف أكثر مع المتغيرات الدولية الجديدة من جهة، والسعي إلى تحقيق أقوى إندماج بين اقتصاديات دول العالم من جهة أخرى، وبالتالي العمل على تدويب كافة الخلافات و التقليل من فرص نشوب حروب تجارية بين هذه الدول مستقبلا[1].

ويكمن هذا الكيان في ميلاد المنظمة العالمية للتجارة OMC خلفا للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT كثالث ركيزة في النظام العالمي بعد صندوق النقد الدولي FMI والبنك العالمي للإنشاء والتعمير BIRD، التي دخلت حيز التنفيذ في 01-01-1995.

وبهذا تكون المنظمة العالمية للتجارة الإطار التنظيمي والمؤسسي للإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات الأخرى والتي بلغت 28 اتفاق وبرتوكولا وقرارا وزاريا موزعة على 16 مادة تغطي مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم عملها.

الفرع الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة:

أوكلت للمنظمة جملة من المهام يمكن أن نوجزها في النقاط التالية[2]:

[1] سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

[2] نبيل حشاد،**مرجع سبق ذكره**،ص114.

- تسهيل عملية تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية، والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها. كما توفر الإطار العام اللازم لتنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.
- توفر المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية.
- تشرف على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات، وتشرف على تنفيذ نتائج المفاوضات على النحو الذي يقره المؤتمر الوزاري.
- تدير المنظمة آلية مراجعة السياسات التجارية.
- تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية، كما تعمل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لها بهدف تحقيق أكبر قدر من التنسيق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.
- حل الخلافات بطريقة سلمية ومن طرف محكمة لتسوية النزاعات التابعة لها.
- تقوم بتقديم المعلومات والإحصائيات، باعتبارها كقاعدة للمعلومات كما يقوم الاقتصاديون المنضمون إليها بدراسة وتحليل القضايا التجارية المعاصرة.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة :

يشتمل هيكل المنظمة على رئاسة تتكون من المجلس الوزاري و المجلس العام، وتتفرع عنهما مجالس نوعية متخصصة، ويتألف المجلس الوزاري من ممثلي الدول الأعضاء، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، ويعد أعلى سلطة في المنظمة وله صلاحية اتخاذ القرارات في جميع القضايا التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، بما في ذلك تعديل مواد الاتفاقية المنشئة للمنظمة نفسها.

ويعد المجلس العام بمثابة مجلس إدارة المنظمة، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويشغل سلطة المجلس الوزاري فيما بين دورات انعقاده ويتولى وضع القواعد التنظيمية، ووضع ترتيبات التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ويشرف على إدارة جهاز تسوية المنازعات، وآلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء. كما يتولى الإشراف على المجالس، النوعية الفرعية التابعة له وهي مجلس السلع، مجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، وبدورها يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة به تحت إشراف المجلس العام الذي له الحق في تكوين أجهزة نوعية جديدة عند الحاجة.

وتتعامل العديد من اللجان المتخصصة ومجموعات العمل مع الاتفاقيات كل اتفاقية على حدة، ومواضيع أخرى مثل البيئة والتنمية وطلبات العضوية واتفاقيات التجارة الإقليمية، وقد أضاف المؤتمر الوزاري الأول في

سنغافورة سنة 1996 ثلاث مجموعات عمل جديدة إلى هذا الهيكل، وتختص بالعلاقة بين التجارة والاستثمار، والتفاعل بين التجارة والسياسات التنافسية والشفافية في المشتريات الحكومية.

والمخطط التالي يبين الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.[1]

[1] إلصادق بو شناقة ،مرجع سبق ذكره ،ص118.

المخطط رقم (02): الهيكـل التنظيمـي للمنظمـة العالمية للتجـارة

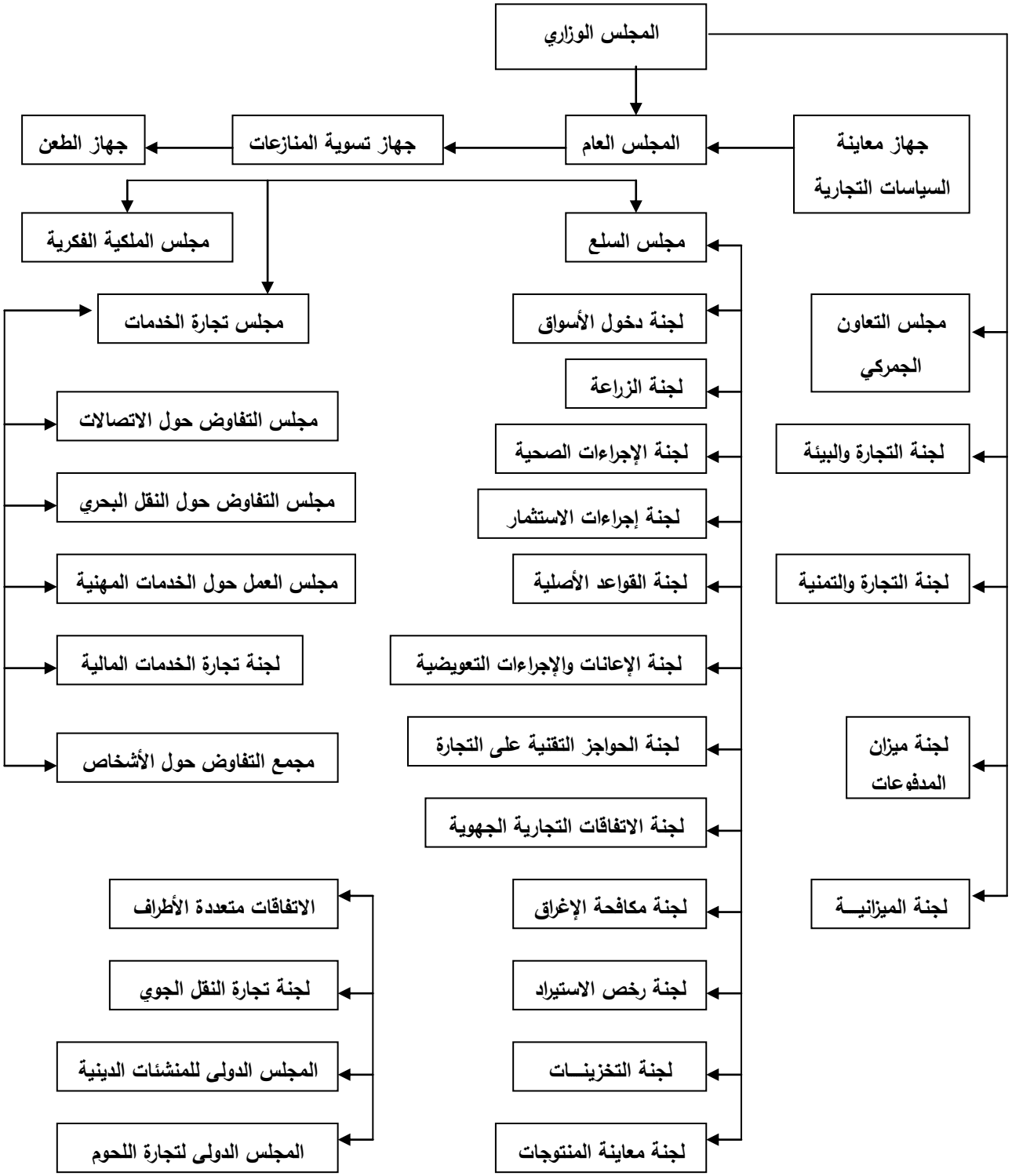

المصدر: الصادق بو شناقة ،الأثار المحتملة لإنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دوكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،2007، ص118.

الفرع الرابع: البيئة الدولية للمنظمة:

إن تحديد وظيفة وأداء المنظمة العالمية للتجارة يرجع إلى تحديد طبيعة البيئة الدولية بمتغيراتها المختلفة السياسية والاجتماعية وغيرها والتي سنلخصها فيما يلي:

أولا. الناحية السياسية والإيديولوجية:

حيث شهدت هذه المرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا وكتلته الاشتراكية فانهارت معهم الإيديولوجية المعادية للأيديولوجية الرأسمالية ولآليات السوق، هكذا تمكنت مؤسسات بروتن وودز–FMI و BIRD– والمنظمة العالمية للتجارة من فرض نفسها والعمل بحرية في غياب الفكر الاشتراكي على تكريس سيادة الاقتصاد السوق في الدول الاشتراكية الأمر الذي سهل تطبيق اتفاقيات الجات.

ثانيا. من الناحية الاقتصادية:

قد سادت في هذه المرحلة ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية العالمية المبنية على أسس وآليات اقتصاد السوق ومن أهم هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي والنافتا التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وبالمقابل نجد تكتل دول الأوبيك والتي تضم بعض دول إفريقية والمحيط الهادي في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا ومجموعة من الدول آسيا منها اليابان والصين وكذلك تكتل بعض الآسيان والتي تضم بعض دول جنوب شرق آسيا. كما ظهرت في هذه الفترة ما يسمى بالنمور الآسيوية في آسيا وفي أمريكا اللاتينية منها كوريا الجنوبية والبرازيل.

ثالثا: من الناحية العلمية والتقنية:

لقد أصبحت العلوم والتكنولوجيا تتسم بطابع العالمية فاصبح العالم شبه قرية واحدة في الاستثمارات، القروض والمشروعات الصناعية والاقتصادية والسبب يرجع إلى انتشار الشركات والبنوك متعددة الجنسيات محليا وإقليميا ودوليا التي تصل نشاطاتها إلى كافة القطاعات منها السياسة، التجارة، الصناعة وحتى الخدمية، كما تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر في برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الدول النامية –المتخلفة– التي تعمل على تكريس آليات اقتصاد السوق ولتمهد العمل أمام المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الخامس: الدور المرتقب للمنظمة:

لقد أكدت النصوص القانونية والتشريعية للمنظمة على أن تتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لصياغة السياسات الاقتصادية الدولية شاملة ولعل الدور المرتقب المنظمة لها هو إدارة الشؤون التجارية الدولية فالعديد من المؤشرات تؤكد ذلك وخير دليل:

- مشاركة 125 دولة في المفاوضات الختامية لجولة الأورغواي وتوقيع 111 دولة على الوثيقة الختامية لها، وما تزال العديد من الدول تطلب وبإلحاح العضوية بها اليوم كالجزائر، العربية السعودية، والصين وروسيا وغيرها من الدول.
- إن المنظمة العالمية للتجارة تستحوذ على 90 % من حجم التجارة العالمية ولهذا فما تقره المنظمة من سياسات يعتبر جزءا لا بتجزأ من النظام التجاري الدولي.
- لقد اتسع مجال عمل المنظمة بعد أن كان مقتصرا على التجارة السلعية في بداية الجات أصبح اليوم يشمل التجارة في الخدمات، حقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار وكذا العلاقة بين التجارة والبيئة والسياسات التجارية للدول الأعضاء فهذا الذي يقلل من السيادة المطلقة للدول الأعضاء هو على سياساتها التجارية داخل بلدانها.
- أحدث الأجهزة في المنظمة العالمية للتجارة هو جهاز تسوية المنازعات الذي يوكل إليه فض جميع القضايا العالقة بين الأعضاء لعدم تطبيقها نصوص اتفاقيات الجات ولهذا يمكن للمنظمة أن تنظر وتصدر أحكام ملزمة لأطراف النزاع ومتابعة تنفيذها.

من هنا نجد أن الدور الذي ترقى الوصول إليه المنظمة العالمية للتجارة هو العمل على تحرير المزيد من التجارة الدولية، إدارة، مراقبة وتصحيح العلاقات التجارية على أساس المبادئ التي تم إقرارها في اتفاقية الجات، كما تعمل على الإشراف وتطبيق اتفاقيات جولة الأورغواي لتحرير التجارة الدولية والتي تستغرق مدة تنفيذها 10 سنوات –أي حتى 2005–. كما تعمل المنظمة على تنشيط الاقتصاد العالمي بالتأثير إيجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق فتح آفاق جديدة للاستثمارات، العمالة والنقل التكنواوجيا الذي سينعكس إيجابيا على اقتصاديات الدول النامية – المتخلفة– حسب وجهة نظرها.

بالإضافة إلى هذا من المرتقب أن تكون المنظمة المنتدى العالمي للتجارة الذي يهدف إلى تسهيل انتقال وحركة السلع والخدمات بين مختلف الدول دون تفرقة حالة الدول النامية –المتخلفة– خاصة ونحن في عهد التكتلات الاقتصادية والمنافسة الشديدة.[1]

[1] بوطمين سامية ،**مرجع سبق ذكره**، ص215.

خلاصة الفصل.

يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بمجموعة من المميزات والخصائص على غرار إزالة الحواجز والقيود الكمية الإدارية والجمركية في المبادلات العالمية إذ يعمل على تحقيق التحرير والاندماج بين الأسواق العالمية على مستوى السلع والخدمات وأسواق رأس المال والصناعات التكنولوجية، وهذا من خلال وبمساعدة المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذان يعتبران اذرع هذا النظام الذي يدعو إلى كل ماهو جديد في المبادلات بين الدول والعمل علي نشر مبادئه مثل العولمة العولمة الإقتصادية التي هي تبين المعنى الحقيقي لتحرير التجارة من خلال زيادة أهمية شركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي من أجل الوصول إلى التكامل العالمي ولبلوغ هذه الدرجة استعمل النظام الإقتصادي العالمي العولمة الاقتصادية المؤسسات المالية الدولية ، سبيل توفير الشروط الضرورية لقيام ما يسمى بـ المنظمة العالمية للتجارة حاليا أو "الجات سابقا" من أجل توفير المناخ المناسب لتطوير المبادلات التجارية وتوجيهها في صالح أصحاب هذا النظام وبالتحديد الدول المتقدمة وما يخدم مصالحهم.

تمهيـــد

عرفت التجارة الدولية تطورات متسارعة و إتجاهات مختلفة و ذلك بسبب زيادة أهميتها بالنسبة لإقتصاديات الدول و خاصة في ظل النظام التجاري الجديد و ما يدعو إليه من تحرير التجارة الدولية و رفع الحواجز و عولمة الإقتصاد و تقسيم العمل و زيادة الإنتاج الدولي من خلال دور الشركات المتعددة الجنسيات التي تعاظم دورها في العقود الأخيرة و ساهمت بشكل كبير رسم الإتجاهات الحديثة للإستثمارات الأجنبية من خلال التدفقات الداخلة و الخارجة بين الدول.

كل هذه التطورات أثرت بشكل أو بأخر على الدول النامية و المتقدمة و الإقتصاديات المتحولة على حد سواء على معدلات التبادل التجاري و تدفقات الإستثمارات الأجنبية التي تعكس حالة إقتصاد هذه الدول.

و سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهمية التجارة الدولية و أسباب قيامها في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سنتناول الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية والإستثمارات الدولية من خلال الاقاليم الجغرافية، الصادرات، الواردات، و في المبحث الثالث سنتطرق الى إتجاهـات الإستثمـار الأجنبـي المباشـر و علاقته بالتجـارة الدولية ثم الأثار الناجمة عن هذه الاتجاهات على الدول النامية.

المبحث الأول: التجارة الدولية: أسباب قيامها، أهميتهـا و العوامل المؤثرة فيها

تعتبر التجارة من القطاعات الأساسية لأي دولة و المحرك الأساسي لتطوير إقتصادياتها فقد ظهرت التجارة الدولية منذ العصور القديمة في شكل المقايظة و المبادلة، لتتطور مع تطور النشاط الاقتصادي لتصبح المؤشر الأساسي و المحدد لإقتصاديات الدول.

المطلب الأول: نظرة عامة عن التجارة الدولية و أهميتها.

الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الدولية:

إن المتتبع للأوضاع الراهنة يستنتج أن أسباب قيام التجارة الدولية لم يتم من العدم بل جاء نتيجة مجموعة من العوامل ساهمت في تجسيدها على أرض الواقع، و منه يمكن أن نستخلص عدة عناصر تعتبر من أسباب أو دواعي قيام التجارة الدولية في الجدول الأتي:

جدول رقم(03): أسباب قيام التجارة الدولية

السبـــب	مـــا يترتب عليـــه
– التوزيع غير المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة.	– يترتب عليه صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي و بالتالي ضرورة سد الحاجات المختلفة عن طريق التبادل التجاري الدولي.
– تفاوت كبير في أسعـار عـوامل الإنتاج.	– يترتب عليه اختلاف التكاليف و أسعار المنتجات المحلية لكل دولـة، ممـا يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتـاج سلعة في دولة معينة و ارتفاعها في دولة أخـرى.
– اخـتلاف مسـتوى التكنولوجيـا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى.	– ينتج عنه تفـاوت في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث مع وجود تكنولوجيا متطورة فإن العملية الإنتاجية تتمتع بالكفاءة العالية في حين يؤدي تدني المستوى التكنولوجي إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية و سوء استغلال الموارد الاقتصادية.
– وجود فائض في الإنتـاج المحلي.	– يترتب عليه البحث عن منافذ جديدة لتصريف الفائض و ذلك بإيجاد أسواق خارجية.
– اختلاف ميول و أذواق المستهلكين.	– حيث أن المستهلكين يسعون دوما للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة.
– التخصص و تقسيم العمل الدولي.	– التخصـص أدى إلـى ظهـور دول متخصصـة غـي الانتـاج الزراعي و أخرى كتخصصة في الانتاج الصناعي.

المصدر: الديـوان الوطني للتكوين و التعليم عن بعـد.

الفرع الثاني. أهميــة التجــارة الدولية:

تلعب التجارة الدولية دورًا مميزًا في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، و الجوانب و المظاهــر و الأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى. لذا تسعى الدولة عن طريق التجارة الدولية إلى إيجاد منفَذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية و الاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي، كما تسمح التجارة الدولية في الحصول على مزيد من السلع و الخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه[1].

و تتجلى أهمية التجارة الدولية أيضا فيما يلي:

- إن تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي ، يلعب دورًا في زيادة الاستثمار و بناء المصانع و إنشاء البنى التحتية خاصة في الدول النامية، و بالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.
- تعتبر التجارة الدولية مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في الأسواق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، و قدرة الدول على التصدير و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية.
- تساهم التجارة الدولية في نقل التكنولوجيا و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة كما تسمح بتحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.
- تسعى التجارة الدولية إلى زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك و الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات مع إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم و التقنيات و بأسعار رخيصة نسبيًا.
- تساهم التجارة الدولية في تعزيز البنى الأساسية الدفاعية للدول من خلال استيراد و نقل أحسن ما توصلت إليه العلوم و التكنولوجيا و إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.[2]

[1] محمود حسين الوادي واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص220.

[2] http://www.onefd.edu.dz، 10/04/2015، 1430

الفرع الثالث: الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية:

تعمل الدول الصناعية على المحافظة على درجة الحماية العالية للزراعة و ذلك من خلال مجموعة كبيرة من التعريفات الجمركية متضمنة التعريفات القصوى (التعريفات التي تتجاوز 15%، و التعريفية المقيدة التي يتم تحديدها على أساس الكمية التي يمكن استيرادها بمعدل تعريفة منخفض) بالإضافة إلى تدرج الرسوم الجمركية التي تعتبر من التعريفات التي تتزايد بتزايد مستوى التشغيل، حيث يعادل متوسط حماية التعريفة الجمركية في مجال الزراعة تسعة أضعاف هذه الحماية في مجال الصناعات. و على سبيل المثال إن الدعم الزراعي الذي تقوم به الدول الصناعية، و الذي يعادل ثلثي إجمالي الناتج القومي بالنسبة لقارة إفريقيا، أدى إلى إضعاف قدرة القطاعات الزراعية في الدول النامية على تحقيق الاكتفاء الذاتي و بدوره أدى إلى تدهور وضعية الصادرات مقارنة بالواردات.

في الدول الصناعية، تعد حماية الصناعات منخفضة بوجه عام، بينما تظل عالية في بعض المنتجات كثيفة العمالة في الدول النامية. فعلى سبيل المثال، تمتلك الولايات المتحدة، متوسط تعريفة الاستيراد لديها 5% فقط، على ما يقرب من 300 منتج فردي. و ينطبق ذلك إلى حد كبير على صناعة المنسوجات و الملابس، و التي تمثل حوالي 90% التي تحصل عليها الولايات المتحدة من البلدان الفقيرة، و هو رقم خفض حصة الاستيراد بالإضافة إلى التعريفات. على العكس بالنسبة للصناعات الأخرى الكثيفة العمالة في الدول النامية التي تتميز بالتعريفات القصوى و تدرج الرسوم الجمركية التي تمنع تنوع الصادرات إلى القيمة المضافة للمنتجات من منطلق التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية المستوردة التي تعد أعلى بكثير تصل أحيانا إلى ثلاث أو أربع مرات مقارنة بالدول الصناعية.

و عليه يحتاج التحريـر، سواء عن طريق الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية، إلى إدراك مدى إمكانية التجارة كقوة دافعة للنمو الاقتصادي. و تطالب الدول الصناعية و المجتمع الدولي بوجه عـام، بإزالة الحواجز التجارية التي تواجه الدول النامية. و بالمثل فإن عملية التخلص من التعريفات القصوى و تدرج الرسوم الجمركية على الزراعة و الصناعات تحتاج إلى متابعة مستمرة، في المقابل تعمل الدول النامية بدورها على تقوية اقتصادياتها و شركائها التجاريين في حالة إذا بدأت في عملية تقليل الحواجز التجارية التي تحيط بها. حيث أن تشجيع دخول الدول النامية للأسواق سيعمل على إمدادهم بوسائل التنمية و الحد من الفقر و عندما تعرض الرسوم و الحصص المجانية على الدول الفقيرة لمساعدتها في دخول الأسواق العالمية ، فان ذلك بالتأكيد سيعود بالنفع على هذه الدول بتكاليف قليلة بالنسبة إلى بقية دول العالم .

و تعتبر المباراة التي قام بها الاتحاد الأوروبي و بعض الدول الأخرى في فتح الأسواق مؤخرا خطوة هامة في هذا الشأن . و للوصول إلى أقصى فعالية ، يجب استمرارية الدخول في هذه الأسواق مصحوبة ببعض قواعد المنشأ البسيطة و الصريحة ، بالتالي سيمد الدول الفقيرة بالثقة في مواصلة الإصلاحات المحلية الصعبة و الانتفاخ الأمثل من تخفيف أعباء الديون و تدفق المساعدات. [1]

الفرع الرابع: فوائــد تحرير التجــارة الدولية:

إن تحرير التجارة العالمية من مختلف العراقيل، و زيادة الاستثمارات الأجنبية و تدفق رؤوس الأموال فيما بين الدول يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي لهذه الدول، كما يعتبر بمثابة فرصة لعلاج المشاكل و الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الدول من خلال نقل التكنولوجيا و زيادة الإنتاج و تحسين نوعيته، و رفع المستوى المعيشي للأفراد.[2]

- **تحقيق النمـو الاقتصـادي:**

لتحقيق النمو الاقتصادي لابد من مساندة السياسات و الإجراءات التي تعمل على تفعيل الانفتاح الاقتصادي و التحرير التجاري و الاستثمار في جميع أنحاء العالم، و خير دليل على ذلك لم تستطع أي دولة في العقود الأخيرة تحقيق أي نجاح اقتصادي بدون انفتاحها على بقية دول العالم، و ذلك يعد دليل قوي يثبت قدرة الدول الموجهة خارجيا على تحقيق نمو أسرع من الدول التي تكون موجهة داخليا، يمكن أن تتجاوز فوائد تحرير التجارة التكاليف بأكثر من عشرة أضعاف، فقد أثبتت الدول النامية التي قللت من نسبة تعريفاتها الجمركية نمو أسرع من تلك التي لم تقم بذلك، مثل الهند، أوغندة و الفيتنام.

- **رفع الحواجز الجمركية**

من مكاسب رفع الحواجز الجمركية هو إنعاش اقتصاديات الدول المتقدمة. يمكن تقدير حجم المكاسب الناتجة عن التخلص من كل حواجز تجارة السلع بمعدل 250 مليون دولار إلى 670 مليون دولار في العام. و ستذهب ثلثي هذه المكاسب للدول الصناعية و لكن تظل المكاسب المستحقة للدول النامية تقدر بضعف مبالغ الإعانة التي تتلقاها، و علاوة على ذلك ستحصل الدول النامية على مكاسب أكثر نتيجة للتحرر التجاري

[1] نبيل حشاد، **مرجع سبق ذكـره**، ص132، ص133.

[2] ناصر دادي عدون، متـاوي محمد، **مرجع سبـق ذكــره**، ص82.

العالمي بنسبة من إجمالي الناتج القومي متفوقة في ذلك على حجم المكاسب للدول الصناعية، حيث تتمتع اقتصاديات هذه الدول بالحماية العالية و بمواجهة حواجز كثيـرة.[1]

و بالرغم من كثرة الفوائد التي لم نتطرق إليها و الناتجة عن الدخول في أسواق الدول الأخرى، تستطيع الدول الحصول على فوائد أكثر من تحرير أسواقهم و يمكن الحصول على الفوائد الأساسية للدول الصناعية من تحرير أسواقهم الزراعية، و ستحصل الدول النامية على نفس حجم الفوائد عن طريق تحرير الصناعات و تحرير الزراعة.

المطلب الثاني: أثار التجارة الدولية.

إن النظام التجاري العالمي الجديد و الممثل في المنظمة العالمية للتجارة سوف تكون له تأثيراته الهامة بلا شك على الاقتصاد العالمي، سلبية كانت أم إيجابية، وهو ما سوف نحاول دراسته باختصار من خلال تقسيم العالم إلى كتلتين أساسيتين من حيث الأوضاع الاقتصادية ومستوى النمو و هما: الدول المتقدمة و الدول النامية، مع التركيز على الدول النامية.

الفرع الأول: الأثار المتوقعة على إقتصاديات الدول المتقدمة:

تتميز البلدان المتقدمة بالتطور الاقتصادي و امتلاك التكنولوجيا و ارتفاع مستويات الدخل و توفر رؤوس الأموال الضخمة مع توفر العوامل الطبيعية و اليد العاملة المؤهلة، هذه العوامل سوف تجعل من تحرير التجارة العالمية مغنما مهما لها، و على سبيل المثال فإن الولايات المتحدة سوف تسعى إلى الهيمنة اقتصاديا على العالم خاصة و أنها البلد الأقوى اقتصاديا سواء في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وذلك بما تملكه من إمكانيات هائلة في تصدير السلع الزراعية و المواد المصنعة.

أما دول الاتحاد الأوربي فإنها سوف تكون المنافس الأقوى للولايات المتحدة في جني ثمار هذا النظام العالمي الجديد بما تملكه من قوة شرائية ضخمة ماليا و بشريا، خاصة و قد توحدت في إطار ما يسمى بالسوق الأوربية المشتركة و ذلك بمحاولة السيطرة على أسواق الدول النامية و محاولة دخول السوق الأمريكية نفسها، غير أنها تخشى في نفس الوقت من سيطرة إنتاج الولايات المتحدة الزراعي على أسواقها.[2]

[1] نبيل حشاد، **مرجع سبق ذكره**، ص120.

[2] سليمان ناصر، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2003، ص84.

الفرع الثاني: الأثار المتوقعة على اقتصاديات الدول النامية:

منحت الاتفاقات متعددة الأطراف للدول النامية و من بينها الدول العربية فترة انتقالية بغية تطبيق أحكام و لوائح المنظمة، و بذلك تكون على استعداد للاستفادة من المزايا الممنوحة لها، بالإضافة إلى تحمّل جميع الأعباء.

و فيما يلي بعض الآثار المترتبة على تحرير التجارة العالمية :

أولا. أثر تحرير التجارة العالمية على السلع الصناعية :

تلتزم الدول الأعضاء في OMC بالتقليص التدريجي للرسوم الجمركية و إزالة القيود الكمية. كما أن جولة الأرغواي أدت أيضا إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة 38% في الدول الصناعية و19% في الدول النامية.

إن هاتين النسبتين توحي بأن المجموعة الأولى خفضت رسومها بنسبة عالية تعادل ضعف نسبة التخفيض في المجموعة الثانية. و الواقع أن كلا من هاتين النسبتين كان نتيجة حسابية للعلاقة بين سعر (تعريفة) الرسوم الجمركية قبل و بعد جولة الأرغواي. قبل هذه الجولة كان المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية 6.3% و انتقل بعدها إلى 3.9% و بلغ التخفيض إذن 2.4 نقطة و6.3 % ليحصلوا على 38%، و لا علاقة لهذه النسبة الأخيرة بسعر الرسوم، فهي تمثل نسبة هبوط الإيرادات فقط. و ينطبق هذا الوصف على البلدان النامية حيث كان المعدل العام لأسعار رسومها الجمركية 15.3% قبل جولة الارغواي فأصبح بعدها .12.8%.

إن المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ضعيف جدا، في حين أن هناك ضرائب أخرى مطبقة في الدول أعلى بكثير من الرسوم الجمركية، تفرض على الواردات من الدول النامية بما فيها العربية، و لم تستطع هذه البلدان، بسبب ضعفها و تشتتها التفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها. و على هذا الأساس، من المحتمل أن يترتب عن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية، الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة، و التوسع في قاعدة تقسيم العمل و التخصص، مما يؤدي إلى تقليص التكاليف و زيادة الطلب على السلع الصناعية، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة. هذا من جهة، و من جهة أخرى، قد يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤول إلى

تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، و ما ينجر عنه من قيود اجتماعية، واقتصادية. كما أن الدول المتقدمة، وبحجّة احترام معايير الجودة والصحة، من المرجح أن تلجأ إلى فرض حماية أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية.

ثانيا. أثر تحرير التجارة العالمية على المنسوجات و الملابس:

يعد قطاع المنسوجات و الملابس ذا أهمية بالغة في اقتصاديات البلدان النامية (بما فيها الدول العربية) حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع في الدول العربية 854 ألف شخص يشتغلون في 76 ألف منشأة،4/3 من هؤلاء العمال في مصر و تونس و المغرب طبقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، تم إلغاء اتفاق الألياف لعام 1974 و تحرير تجارة المنسوجات في ظل اتفاق متعدد الأطراف و ذلك بغية السماح بفرص أوسع للنفاذ إلى الأسواق العالمية . إن الاتفاق الجديد لم يحرّر كليا تجارة هذه السلع، بل تعين المرور بأربع مراحل مدهتا عشر سنوات، يتم خلالها، وعلى التوالي تحرير 18 ،17% ،16% و49% من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع.

إن الدول النامية تعبّر في أكثر من مناسبة عن امتعاضها الشديد لعدم احترام الدول الصناعية لالتزاماتها. كما أن تحرير جزء من واردات المنسوجات و الملابس أدى تلقائيا إلى ارتفاع الرسوم الجمركية، تحت غطاء مكافحة الإغراق، أو ضرورة الإجراءات الوقائية، بالإضافة إلى أن خفض و إلغاء المعاملة التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة لبعض الدول النامية سيجعلها تواجه منافسة شديدة من قبل دول أخرى أكثر كفاءة مثل الدول المصنعة حديثا)الدول الآسيوية.[1]

ثالثا. أثــر تحرير التجارة العالمية على قطاع الزراعة:

إن تحرير التجارة بموجب الاتفاقات متعددة الأطراف، يدفع بالدول الصناعية إلى رفع الدعم على المنتجات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، و بالتالي تتكبد الدول النامية خسائر كبيرة. و في هذا السياق، فقد تجاوزت فاتورة الغذاء لدول اتحاد المغرب العربي سنة 1994 خمس مليارات دولار، أما الاعتماد على الحبوب المستوردة لتغطية العجز الداخلي فقد بلغ 80% بالنسبة للجزائر و 70% بالنسبة لكل من المغرب و تونس، أما مجموع المواد الغذائية المستوردة فقد شكلت ما نسبته من مجموع الواردات، 26% بالنسبة للجزائر و 15% بالنسبة للمغرب، و 30% بالنسبة لتونس، و 30 % بالنسبة لموريطانيا. بالإضافة إلى أن الصادرات

[1] محمد قويدري، **إنعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث،جامعة الأغواط، 2002، ص20.

الزراعية للدول العربية تقدر بأقل من 7 مليار دولار أي 1 % من الصادرات الزراعية العالمية، أما وارداهتا فتفوق 28 مليار دولار أي 6% من الواردات الزراعية العالمية.

في ذات الوقت و على صعيد المنظمة العالمية للتجارة، لا توجد معالجة حقيقية لهذه المعضلة، بل إن التبعية الغذائية للدول النامية تتعاظم تدريجيا، و تدفع باتجاه تفاقم المديونية الخارجية بسبب تزايد القروض المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي، و من جهة أخرى، قد يترتب على تحرير السلع الغذائية بعض الآثار الإيجابية مثل إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي و تنمية الميزة التنافسية، نتيجة زيادة الحافز الاستثماري إلاّ أنّ الأمر يتوقف على ضرورة الاعتمادعلى سياسة زراعية تأهيلية مدعّمة من قبل الدولة

رابعا. أثر تحرير التجارة العالمية على قطاع الخدمات :

أصبحت تجارة الخدمات تحتل مركزا مهما في التجارة العالمية، ففي عام 2000 بلغ حجمها 1415 مليار دولار، أي خمس التجارة العالمية، حيث تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارتها. و قد بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الأوروبي و اليابان وكندا 939 مليار دولار أي ثلث صادرات العالم. في حين لا تتجاوز صادرات البلدان الإفريقية 30 مليار دولار أي 2.1% فقط من صادرات الخدمات في العالم. و تبلغ وارداهتا 38 مليار دولار أي 2.7% من الواردات العالمية.

استنادا إلى المبادئ العامة التي تسري على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، و المتعلقة بالدولة الأولى بالرعاية، و شفافية السياسة التجارية، و المعاملة الوطنية، إذ على كل عضو أن يمنح حالا و بدون شروط معاملة متساوية لجميع الأعضاء كما هو ملزم بمعاملة خدمات دولة أخرى معاملة الخدمات المحلية، و عليه أيضا نشر القوانين و الإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات. و تجدر الملاحظة أن بعض الدول النامية، بما فيها بعض الدول العربية (مثل: السعودية، مصر، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، المغرب) قد شهدت نموا في قطاع الخدمات، و تكوين حصيلة هامة من النقد الأجنبي، إلا أهنا لا تزال تعاني من ضعف مؤسساهتا العاملة في هذا اجمالا نظرا لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية التي تمتلكها الشركات الأجنبية، و بالتالي فقدرهتا على عرض خدماهتا في الأسواق العالمية ضعيفة. إن تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية و المصرفية ينتج عنه خسائر عديدة للدول النامية، بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية، سواء عبر الحدود أوعن طريق إنشاء فروع لها داخل الدول النامية. هذه الخسائر تتعلق بتأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسة الاقتصادية للدولة، كما يمكن أن تتأثر الصناعات المالية

الوليدة بالمؤسسات الوطنية .في مجال السياحة، تؤدي عملية تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة استثمارات الشركات الأجنبية، في المركبات السياحية والمنتجعات والفنادق، دون مراعاة أولويات التنمية في الدول النامية، مما يخلق فجوة بين طبقات المجتمع، يصعب مع مرور الوقت سدّها. و على العموم، فإن وضع الدول النامية بما فيها الدول العربية، يتطلب التدرج في تحرير قطاع الخدمات، يتم من خلالها هتيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي حتى تتجانس مع المتغيرات الجديدة بالإضافة إلى ضرورة ترتيب الأولويات والحرص على المصالح الأمنية والاقتصادية الاستراتيجية.

خامسا. أثر تحرير التجارة العالمية على حقوق الملكية الفكرية:

تعود جذور حماية هذه الحقوق الفكرية (10) إلى اتفاقية باريس عام 1967 الخاصة بحقوق الملكية الصناعية، و اتفاقية BERNE لعام 1971 التي تتناول حقوق التأليف.[1]

كما توجد مؤسسة عالمية متخصصة و هي المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي أنشأت عام 1967، مهمتها تطبيق هاتين الاتفاقيتين و تضم 157 دولة. و تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، و رغم معارضة غالبية الدول النامية، انتقلت أحكام الاتفاقيتين مع بعض التعديلات إلى جولة الأرغواي فظهر الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق الملكية الفردية ذات العلاقة بالتجارة. و الواقع أن مناقشة الملكية الفردية في إطار الجات (G.A.T.T.) أو في إطار (O.M.C)، لا تعدو أن تكون محاولة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراهتم و اختراعاهتم العلمية، و الانفراد باستغلالها لأطول مدة ممكنة، و محاولة وضع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا و براءات الاختراع إلا بشروط تضعها الدول المتقدمة. و في هذا السياق، تعد صناعة الدواء في الدول النامية من التحديات الكبيرة نظرا للقيود التي تفرضها الدول صاحبة الاختراع. و تجدر الإشارة هنا إلى أن الدول العربية استهلكت سنة 1997 ما قيمته 3840 مليون دولار من الأدوية، الأمر الذي ينم عن التبعية للدول المتقدمة. و على هذا الأساس، طالبت الدول النامية، بقيادة الهند و البرازيل من الدول المتقدمة، السماح لها بإنتاج أدوية خارج براءات الاختراع، في إطار سياستها للصحة العامة، و ذلك بغرض مواجهة الأمراض و الأوبئة مثل الإيدز و السل و الملاريا.....إلخ . إن مقدرات الدول النامية لا تسمح لها في الوقت الراهن باكتساب ميزة تكنولوجية و ابتكاريه، إذ الأمر يتطلب ضرورة الاستثمار في مجال البحوث و التطوير، و ذلك يعد مشروعا جدّ مكلف. و

[1] سليمـان ناصر، **مرجع سبق ذكـــره**، ص86.

عليه قد تكون مشروعات الشراكة مع الطرف الأجنبي مسألة إستراتيجية لتضييق الفجوة التكنولوجية، و الحد من التبعية المطلقة للعالم المتقدم[1].

[1] محمد قويدري، **مرجع ســابق**، ص22.

المبحث الثاني: الإتجاهـات الجديدة للتجـارة الدولية

شهدت إتجاهات و حركة التجارة الدولية من السلع و الخدمات و تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة و الخارجة خلال فترات تطورها تصاعدات و تنازلات متتالية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية او إقتصاديات الدول المتحولة ساهمت في رفع أو خفض مستويات النمو داخل تلك الدول، و الناتجة عن:

- تحرير التجارة الخارجية
- اتجاهات الاستثمارات الاجنبية

المطلب الأول: إتجاهات التجـارة الدوليـة وفـق الأقاليم الجغرافية . (1990-2004)

سنختص بالذكر في هذا المطلب على إتجاهات التجارة الدولية أي تحليل تطورات و تدفقات الصادرات والوردات من السلع و الخدمات بين الدول خلال فترات زمنية معينة.

الفرع الاول: الصـــادرات وفق الأقاليم الجغرافية

نستعرض فيما يلي إلى تطور التجارة من عام 1990 الى عام 2004 و كما هي واردة في البيانات التي أصدرتها منظمة التجارة الدولية العالمية. حيث يشير الجدول رقم (04) الى الصادرات العالمية طبقا للاقاليم الجغرافية، و يشير العمود الاول من الجدول الى قيم الصادرات بينما تشير باقي الأعمدة الى نسب مساهمة كل اقليم في الصادرات و التغير أو متوسط نمو الصادرات و التغيير خلال الفترة (2000 -2004).

جدول رقم(04): الصادرلت وفق الأقاليم الجغرافية (2004) و نسبة مساهمة الدول من (1990-2004).

(القيمة بالمليون دولار، و النصيب بالنسبة المئوية)

	القيمـــة	النصيـــب			نسبة التغيـر
	2004	1990	1995	2000	2004-2000
العالـم	8907	100	100	100	9
امريكـا الشماليـة	1324	16.6	18.1	19.5	2
الولايـات المتحـدة	819	11.6	11.7	12.5	1
امريكا الجنوبية البرازيـل	276	3.1	3	3.1	9
	96	9	9	9	15
أوروبـا	4031	-	46.5	42	11
الإتحـادالأوروبي	3714	-	...	38.9	11
دول الكومنولـث	266	-	2.2	2.3	16
الإتحـاد الروسـي	183	-	1.6	1.7	15
إفريقيـا	232	3.1	2.2	2.3	12
جنـوب إفريقيـا	46	7	6	5	11
الشـرق الأوسط	390	4.01	3	4.3	10
اسيـا	2388	21.7	26	26.4	10
اليابـان	566	8.5	8.8	7.6	4
الصيـن	593	1.8	3	4	24
تجـارة شرق أسيـا الست	860	7.8	10.3	10.4	7

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد علىOMC Rapport annule sur le commerce 2005

ما نلاحظه من خلال الجدول نذكره في الاتي:

- اجمالي الصادرات العالمية بلغ 8907 مليار دولار في عام 2004 ، حيث احتلت فيها قارة اوروبا المرتبة الاولى بمقدار 4031 دولار و بنسبة 45.2% من الصادرات العالمية، و مثل نصيب الاتحاد الاوروبي فيها 3814 دولار و بنسبة 41.6% من الصادرات العالمية. في حين احتلت أسيا المرتبة الثانية، حيث بلغت صادراتها 2388 بليون دولار، ما نسبته 26.8% من اجمالي الصادرات العالمية .
- ارتفاع صادرات أسيا بصورة ملحوظة في السنوات الاخيرة بسبب الزيادات المتتالية و غير المسبوقة لصادرات الصين و التي أصبحت تحتل المرتبة الأولى في صادرات اسيا بعد أن كانت اليابان هي التي

تحتل الصدارة في السابق و من ناحية الصدارة في السابق و من ناحية يلاحظ أن صادرات الدول الستة في شرق أسيا مجتمعة كانت أكثر من صادرات الولايات المتحدة منفردة.

في حين بلغت صادرات رابطة شعوب جنوب شرق اسيا (اسيان) و التي تبلغ 10 مليار دولار و هي تزيد عن صادرات دول الشرق الأوسط مجتمعة و التي تمثل الدول العربية معظمها و ذلك على الرغم من أن دول الشرق الأوسط أو الدول العربية لا يجمعها اتحاد اقتصادي على مستوى عالي مثل اسيان و لكن توجد منطقة تجارة حرة تظم معظم الدول العربية.

- و تاتي أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة حيث بلغت صادراتها 1324 بليون دولار أو ما نسبته 14.8% من اجمالي الصادرات العالمية من السلع. بلغت قيمة صادرات الولايات المتحدة منها 819 بليون دولار و تمثل صادرات الولايات المتحدة اكبر صادرت لدولة منفردة على مستوبي العالم.
- في حين نلاحظ أن صادرات الشرق الاوسط بلغت 390 بليون دولار أو ما نسبته 4.37% من اجمالي الصادرات العالمية و هي نسبة تعتبر صغيرة و ستكون النسبة اصغر بكثير جدا لو استثنينا صادرات النفط أو أن أسعار النفط في الاسواق العالمية انخفظت. ثلث صادرات أمريكا الجنوبية و الوسطى صادرات الشرق الاوسط حيث بلغت صادرات الاولى 276 بليون دولار او نسبته 3.1 من اجمالي الصادرات العالمية. و تاتي صادرات افريقيا في المرتبة الاخيرة بمقدار 232 مليار دولار او ما نسبته 2.6% من إجمالي الصادرات العالمية.

أما فيما يتعلق بتطور مساهمة الأقاليم الجغرافية أو الدول الرئيسة في الصادرات العالمية خلال الفترة (2000 -1990).

- احتلت صادرات اوروبا مركز الصدارة حيث بلغت 46.5% في عام 1995 و انخفظت الى 42% عام 2000 و لكنها عاودت الارتفاع الى نفس المستوي تقريبا في عام 2004 حيث بلغت 45.2% هذا بينما بلغت مساهمة صادرات الاتحاد الاوروبي في اجمالي الصادرات العالمية 38.9 في عام 2000 و ارتفعت الى 41.6% في عام 2004.
- زادت نسبة مساهمة صادرات اسيا في الصادرات العالمية من 21.8% في عام 1990 الى 26% في عام 1995 ثم ارتفعت بدرجة صغيرة في عامي 2000 و 2004 حيث بلغت 26.4%، 26.8% على الترتيب. و من الملاحظ أن نسبة مساهمة اليابان في الصادرات العالمية قد أخذت في الانخفاض اعتبارا من عام 1995 حيث انخفظت من 8.8% في عام 1995 الى 8.6% في عام 2000 ثم 6.3% في

عام 2004 من ناحية أخرى أخذت نسبة مساهمة الصادرات الصينية في الازدياد المطرد من 1.8% في عام 1990 الى 4% في عام 2000 ثم 6% في عام 2004 ،أما بالنسبة لنسبة مساهمة صادرات دول شرق أسيا الستة فقد شهدت ارتفاعا ارتفاعا خلال الفترة (1990 – 1995)حيث ارتفعت من 7.8% في عام 1990 الى 10.3% في عام 1995 و حافظت على نفس المستوى تقريبا في عام 2000 ثم انخفظت الى 9.6% في عام 2004.

- أما بالنسبة لنسبة مساهمة أمريكا الشمالية فقد شهدت تقلبات ملحوظة، حيث أخذت اتجاها تصاعديا خلال الفترة (1990 –2000) ثم اتجاها تنازليا بعد ذلك، حيث ارتفعت نسبة مساهمة صادرات أمريكا الشمالية من 16.6% في عام 1990 الى 19.5% في عام 2000 ثم انخفظت الى 14.8% في عام 2004 و هذا الاتجاه هو نفس اتجاه صادرات الولايات المتحدة باعتبار انها تمثل معظم صادرات امريكا الشمالية، حيث زادت نسبة مساهمة صادراتها من 11.6% في عام 1990 الى 12.5% في عام 2000 ثم انخفظت بصورة حادة الى 9.2% في عام 2004 .
- احتفظت صادرات الشرق الاوسط بنفس مستوى مساهمتها في الصادرات العالمية خلال الفترة (1990 – 2004) حيث بلغت 4.1% في عام 1990 و 4.3% في عام 2000 و نفس النسبة في عام 2004. و مما لا شك فيه ان تقلبات اسعار النفط تلعب دورا هاما في قيمة صادرات دول الشرق الاوسط و الدول العربية.
- أما نسبة مساهمة صادرات امريكا الجنوبية و الوسطى فانها لم تتغير تقريبا خلال الفترة (1990– 2004) حيث بلغت النسبة 3.1% في عام 1990 و بلغت 3% في عام 2004. أخيرا تاتي نسبة مساهمة صادرات افريقيا في الصادرات العالمية و التي انخفظت من 3.1% في عام 1990 الى 2.6 في عام 2004.

أما فيما يتعلق بمعدلات نمو الصادرات السلعية العالمية فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي 9% خلال الفترة (2000 – 2004) و هذا المعدل يعتبر أكبر من المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي بكثير . تفاوتت معدلات نمو الصادرات السلعية بين 5% في عام 2002 و 21% في عام 2004 و يعتبر معدل نمو عام 2002 أقل المعدلات في الفترة المنقضية من القرن الحادي و العشرون.

فيما يتعلق بمعدلات نمو الصادرات السلعية العالمية على مستوى الاقاليم او المناطق ، يلاحظ ان المتوسط السنوي لمعدلات النمو خلال الفترة (2000 – 2004) قد تراوحت بين 2% في امريكا الشمالية الى

حالة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد الامريكي بالاضافة الى توابع احداث 11 سبتمبر ، حتى ان الاقتصاد الامريكي حقق معدل نمو سالب قدره 5% في عام 2002 . اما بالنسبة لباقي الاقليم فقد حققت متوسطات معدلات نمو جيدة خلال نفس الفترة و على مستوى الدول ، حققت الصين معدلات غير مسبوقة ، حيث بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو صادراتها 24% و كانت الصين هي السبب في ان تحقق اسيا متوسط معدل نمو مقبول خلال هذه الفترة بلغ 10% في الوقت الذي اخذ نجم التنين الصيني في التصاعد، حقق الاقتصاد الياباني معدل نمو الصادرات اليابانية 4% .

حققت اوروبا و الاتحاد الاوروبي متوسط سنوي لمعدل نمو الصادرات بلغ 11% خلال الفترة (2000-2004) و تاتي اوروبا في المرتبة الثانية بعد افريقيا من حيث متوسط معدل نمو الصادرات. أما بالنسبة للشرق الاوسط ،فقد بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو الصادرات 10% خلال الفترة (2000- 2004) و هو نفس المعدل الذي حققته اسيا. و جاءت امريكا الجنوبية و الوسطى في المرتبة قبل الخيرة بمتوسط معدل نمو سنوي **بلغ 9%** .

الفرع الثاني: الـــــواردات وفق الأقاليم الجغرافية

يشير الجدول رقم (04) الى الواردات العالمية طبقا للاقاليم الجغرافية، و يشير العمود الاول من الجدول الى قيم الواردات بينما تشير باقي الأعمدة الى نسب مساهمة كل اقليم في الواردات و التغير أو متوسط نمو الواردات و التغيير خلال الفترة (2000 -2004).

جدول رقم(05): الواردات وفق الأقاليم الجغرافية (2004) و نسبة مساهمة الدول من (1990-2004).

(القيمة بالمليون دولار، و النصيب بالنسبة المئوية%)

	القيمـــة	النصيـــب			نسبة التغيـــر
	2004	1990	1995	2000	2004-2000
العالـــم	9250	100	100	100	9
امريكـــا الشماليـــة	2013	19.6	19.8	25.8	5
الولايـــات المتحدة	1526	14.8	15	19.3	5
امريكـــا الجنوبية البرازيل	237	2.5	3.4	3.1	4
	66	6	1	9	3
أوروبـــا	4140	-	45.4	42.5	11
الإتحـــادالأوروبـي	3791	-	0	39.2	10
دول الكومنولـث	172	-	1.8	1.2	21
الإتحـــاد الروسي	96	-	1.2	0.7	21
افريقيـــا	212	2.8	2.5	2	13
جنوب افريقيا	57	0.5	0.6	0.5	18
الشـرق الأوسـط	252	2.9	2.5	2.4	12
اسيـــا	2224	20.3	24.5	22.9	10
اليابـــان	455	6.7	6.5	5.8	5
الصيـن	521	1.5	2.6	3.4	26
تجارة شرق اسيا الست	785	8	11	9.4	6

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على OMC Rapport annule sur le commerce 2005

يوضح الجدول رقم (05) الواردات العالمية وفقا للاقاليم او المناطق خلال الفترة (1990 -2004). حيث يتضح لنا من بيانات الجدول ان الواردات العالمية قد بلغت 9250 مليار دولار في عام 2004 و احتلت نفس الاقاليم نفس ترتيب الصادرات حيث احتلت اوروبا المرتبة الأولى بمقدار 4140 مليار دولار ما نسبته 44.8% من اجمالي الواردات العالمية و كالعادة ممثل في الاتحاد الاوروبي كانت النسبة الكبرى فيه حيث بلغت قيمة و ارداته 3791 مليار دولار او ما نسبته 41% من اجماني الواردات العالمية.

و أتت اسيا في المرتبة الثانية من حيث اجمالي الواردات حيث بلغت قيمة وارداتها 2224 مليار دولار هو ما نسبته 24% من اجمالي الواردات العالمية و بصورة مشابهة للصادرات، حيث احتلت دول شرق اسيا

الست المرتبة الاولى و الصين المرتبة الثانية و اليابان المرتبة الثالثة من حيث الواردات السلعية في آسيا طبقا للجدول. أما بالنسبة لأمريكا الشمالية، فقد احتلت وارداتها المرتبة الثالثة عالميا بمقدار 2013 مليون دولار ما نسبته 21.7% من إجمالي الواردات العالمية و هي نسبة تفوق نسبة صادراتها التي بلغت 41.8% من المعروف أن تجارة الولايات المتحدة تمثل الجزء الأكبر من تجارة أمريكا الشمالية حيث يلاحظ أن وارداتها بلغت 1526 مليون دولار أو ما نسبته 16.5% من إجمالي الواردات العالمية في عام 2004 .

أما واردات الشرق الأوسط فقد احتلت المرتبة الرابعة في إجمالي الواردات حيث بلغت قيمتها 252 مليار دولار ما نسبته 2.7% و هي نسبة أقل من نسبة الصادرات بصورة ملحوظة، حيث بلغت صادرات الشرق الأوسط 4.3% في عام 2004. في حين احتلت أمريكا الجنوبية الوسطى المرتبة الخامسة بمقدار 237 مليار دولار بنسبة 2.6% من إجمـالي الواردات العالمية و هي نسبة من نسبة واردات الشرق الأوسط و لكن بدرجة طفيفة جدا.

بالنسبة لمساهمة كل إقليم في الواردات العالمية فيلاحظ أن أوروبا احتلت المرتبة الأولى بنسبة 45.2% في عام 1995 و انخفضت إلى 42.5% في عام 2000 ثم انخفضت إلى 44.8%في عام 2004.

احتلت الصين المرتبة الثانية بمعدل تراوح بين 20.3% في عام 1990 و 22.9% في عام 2000 و 24% في عام 2004 و من الجدير بالذكر أن مساهمة الواردات في الصين كانت أقل من المساهمات التي حققتها دول شرق آسيا الست و اليابان خلال الفترة (1990 – 2000) و لكن زادت مساهمة الواردات في الصين عن اليابان في عام 2004 حيث بلغت 6% و 5% لكل منها على الترتيب.

أما بالنسبة لأمريكا الشمالية فقد احتلت المرتبة الثالثة في مساهمة وارداتها في إجمالي الواردات العالمية و كان اتجاها تصاعديا خلال الفترة (1990 –2000) حيث ارتفعت مساهمتها من 19.6% في عام 1990 إلى 25.8% في عام 2000 ثم انخفضت بعد ذلك إلى 21.7% في عام 2004. و بعكس هذا الاتجاه مساهمة واردات الولايات المتحدة في الواردات العالمية التي ارتفعت من 14.8% في عام 1990 إلى 19.3% في عام 2000 ثم انخفضت بعد ذلك إلى 16.5% في عام 2004.

أما بالنسبة لمساهمة الواردات للشرق الأوسط في إجمالي الواردات العالمية، فقد بقيت عند نفس المستويات تقريبا خلال الفترة (1990 – 2004) حيث تراوحت نسبة المساهمة بين 2.4% في عام 2000 إلى 2.9%

في عام 1990. في حين تراوحت مساهمة واردات أمريكا الجنوبية و الوسطى في الواردات العالمية بين 2.5% في عام 1990 إلى 3.4% في عام 1995.

أما بالنسبة لإفريقيا، فان نسبة واردات وارداتها إلى الواردات العالمية مثلت اقل نسبة خلال الفترة (1990 – 2004) و قد تراوحت بين 2% في عام 2000 و 2.8% في عام 1990.

أما بالنسبة لمعدلات الزيادة أو نمو الواردات فإنها كانت تشبه إلى حد كبير الصادرات في صورتها إجمالية ، حيث بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو الواردات 9% و هي نفس معدل نمو الصادرات و ذلك خلال الفترة (2000 – 2004) ، و كذلك أيضا كانت معدلات نمو الواردات في أعوام 2003 و 2004 18% و 21% على الترتيب و هما نفس معدلات نمو الصادرات.

تراوحت معدلات نمو الواردات على المستوى الإقليمي و الدول خلال الفترة (2000 – 2004) بين 18% في الشرق الأوسط إلى 4% في أمريكا الجنوبية و الوسطى كمتوسط سنوي . أما بالنسبة للدول فقد حققت الصين أعلى معدل نمو في الواردات ، حيث بلغ المتوسط السنوي لزيادة الواردات الصينية 26% خلال الفترة المذكورة و بلغ 5% في الولايات المتحدة .

المطلب الثاني: إتجاهـات التجـارة الدوليـة من (2005-2010)

نستعرض فيما يلي إتجاهات وحركة التجارة الدولية من سلع و خدمات خلال الفترة (2010-2010)

جدول رقم: (06) صادرات و واردات السلع و الخدمات العالمية من (2005-2010).

(الوحدة نسبة النمو%)

السنوات / البيانات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمـو الحقيقي						
العالـــم	4.5	5.2	5.4	2.9	0.5	5
الـدول المتقدمـة	2.7	3	2.7	0.2	2.4	3
الدول النامية و الإقتصاديات الناشئة	7.3	8.2	8.8	6.1	2.7	7.3
معدلات التضخم						
الدول المتقدمـــة	2.3	2.4	2.2	3.4	0.1	1.6
الدول النامية و الإقتصاديات الناشئة	5.9	5.6	6.5	9.2	5.2	6.2
معدل نموحجم التجـــارة						
العـــالم	7.4	9.6	7.1	2.7	11.7	13.6
صـــادرات الدول المتقدمـــة	5.7	8.7	6.1	1.9	13.6	13.6
واردات الـــدول المتقدمـــة	6.3	8	5.1	0.3	13.3	12.6
صادرات الدول النامية و الناشئة	11.9	8.9	8.7	4.1	7.8	15.1
واردات الدول النامية و الناشئة	11.4	9.8	12.8	8.2	9.2	13.8

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقريـــر وزارة الإقتصاد الإماراتية.

إن الملاحظ من الجدول أعلاه أن سنة 2005 شهدت تباطؤا في معدلات نمو التجارة العالمية السلعية و الخدمية حيث انخفض إلى 7.4% مقابل 10.6 % في العام الذي سبقه و ذلك نتيجة لانخفاض الطلب المحلي في الولايات المتحدة و في عدد من الدول المتقدمة الأخرى. و قد كان التراجع مزدوجا في الصادرات و الواردات و بصورة كبيرة حيث انخفض معدل نمو الصادرات من 8.8% إلى 5.7 % و كذلك الواردات من 9.1% إلى 6.3%، و انعكس ذلك على شروط التبادل التجاري سلبا بالنسبة للدول المتقدمة بينما حققت الدول

النامية و إقتصاديات السوق الناشئة الأخرى تحسنا ملحوظا في شروط التبادل التجاري بسبب ارتفاع أسعار صادراتها النفطية و كذلك أسعار السلع الأولية الأخرى.

كما صاحب التحسن في معدلات النمو الإقتصادي في سنة 2006 ارتفاعا في نمو حجم التجارة العالمية في السلع و الخدمات و الذي بلغ 9.6%، حيث شمل هذا التحسن نمو حجم الصادرات من السلع و الخدمات في الدول المتقدمة إلى 8.7%، و كذلك ارتفاع معدل نمو وارداتها إلى 8%، أما بالنسبة للدول النامية و إقتصاديات السوق الناشئة كان هناك تباطؤا بلغ 9.8% مقابل 11.4%. و قد أثر هذا الوضع على نمو صادراتها لبذي وصل إلى 9.8% مقابل 11.9% بينما حققت وارداتها نموا وفـق شروط التبادل التجاري للسلع و الخدمات.

و قلصت الدول المتقدمة التدهور في معدلات التغير في شروط التبادل التجاري بينما استمرت الدول النامية و إقتصاديات السوق الناشئة الأخرى في الحفاظ على معدلات تغير موجبة و لكنها أقل من الفترة الماضية و ذلك نتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار صادراتها النفطية و كذلك أسعار السلع الأولية. إلا أن معدل نمو حجم التجارة العالمية من السلع و الخدمات شهد انخفاضا ملحوظا في عام 2007 حيث بلغ 7.1 % و شمل كافة الدول.

أدى التباطؤ و الركود الإقتصادي في الدول المتقدمة و المتزامن مع الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية و النفط و كذلك انخفاض مستويات الاستهلاك مما كان له أثر كبير على معدلات نمو حجم التجارة العالمية حيث انخفض إلى 2.7% في 2008 مقابل 7.1% في العام السابق. و قد شمل الانخفاض الصادرات و الواردات على السواء حيث انخفض معدل نمو الصادرات في الدول المتقدمة إلى 1.9%، و كذلك الواردات إلى 0.3%، إلا أن الإقتصاديات الناشئة تمكنت من المحافظة على نسب عالية من التبادل التجاري سواء فيما يتعلق بوارداتها أو صادراتها على حد سواء.

وقد كان لانخفاض معدلات نمو التجارة العالمية أثر كبير في تدهور شروط التبادل التجاري، حيث تدهورت بصورة كبيرة بالنسبة للدول المتقدمة ، بينما كان هناك تحسنا في الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى بسبب انخفاض أسعار استيراد السلع الغذائية.

نتيجة لانخفاض الطلب في الدول المتقدمة على السلع الأولية ومنها النفط فقد تراجع حجم التجارة العالمية في بنسبة بلغت حوالي (11.7)% في العام 2009، وقد انسحب الانكماش في حجم التجارةً السلع

والخدمات مسجلا انكماشا العالمية على كل من الصادرات والواردات، حيث انخفض حجم الصادرات في الدول المتقدمة بمعدل (13.6)%، وكذلك وارداتها التي انخفضت بمعدل (13.3)%. وقد انعكس هذا الوضع على الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى التي انخفضت صادراتها بمعدل (7.8)%، وكذلك حجم وارداتها الذي انخفض بنسبة (9.2.%)

و ترافق الانتعاش الإقتصادي في عام 2010 مع زيادة حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات) بنسبة 13.6% بعد انحساره في عام 2009، وقد شمل هذا التطور كافة الإقتصاديات سواء المتقدمة أو الصاعدة أو النامية.[1]

المطلب الثالث: إتجاهات التجارة الدولية للفترة (2010-2012).

جدول رقم (07): أحجام الصادرات و الواردات من بلدان مختارة للفترة (2010-2012).

(التغير السنوي بالنسبة المئوية%)

	الصادرات			الواردات		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012
العالم	13.9	5.2	1.8	13.8	5.3	1.6
البلدان المتقدمة	13	4.9	4	10.8	3.4	0.5-
- اليابان	27.5	0.6-	1-	10.1	4.2	3.7
- الولايات المتحدة	15.4	7.3	4.1	14.8	3.8	2.8
- الإتحاد الأوروبي	11.6	5.5	0.2-	9.6	2.8	2.8-
الإقتصاديات الإنتقالية	11.3	4.2	1	15.9	15.7	3.9
البلدان النامية	16	6	3.6	18.8	7.4	4.5
- إفريقيا	8.8	7.3-	5.7	8.4	2.8	8
- أمريكا اللاتينية	8.3	4.6	2.2	22.5	10.8	2.5
- الصين	29.1	13	7.3	25.4	10.3	5.9
- جنوب أسيا	10-	8.8	10.3-	14	6	2
جنوب شرق اسيا	18.6	4.4	2.2	22	6.7	6

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجـــارة و التنمية، تقريـر أمانة المؤتمـر 2013.

[1] تقريـر وزارة الإقتصاد الإماراتية، **التطورات الإقتصادية العالميـة و العربيـة و الخليجيـة**، 2012، ص 11، 12.

لم تعد التجارة الدولية إلى معدل النمو السريع الذي سجلته في السنوات السابقة للأزمة المالية، حيث بعد الهبوط الحاد الذي شهدته الفترة 2008-2009 و الذي اعقبه إنتعاش سريع في عام 2010 لم يزد حجم التجارة إلا بنسبة 5.3% في عام 2011، وبنسبة 1.7% في عام 2012. وسجل هذا المعدل الأبطأ للتوسع في الأقتصاديات المتقدمة و النامية و الإنتقالية على حد سواء.

وكان جانب كبير من هذا التباطؤ البالغ الدلالة يعزى إلى تباطؤ النشاط الإقتصادي في البلدان المتقدمة و بخاصة اوروبا، حيث في 2012 تقلصت واردات الإتحاد الأوروبي بنسبة 2.8% من حيث الحجم و5% من حيث القيمة . وكان الضعف البالغ للتجارة في الإتحاد الأوروبي مسؤولا عن قرابة 90% من الإنخفاض في الصادرات الأوروبية، وكانت الولايات المتحدة الوحيدة التي حققت معدل نمو إيجابي في كل من الصادرات و الواردات، وإن كانت صادراتها اخذة بالإنخفاض بدرجة أكبر في سنة 2013.

و تباطأ نمو التجارة أيضا بدرجة كبيرة في البلدان النامية و الإقتصاديات الإنتقالية في عام 2012 حتى وإن كانت الأرقام لا تزال إيجابية بالنسبة لمعظم البلدان، ففي الإقتصاديات الإنتقالية كان نمو حجم الصادرات 1% سنة 2012 منخفضا عن مستواه البالغ 4.3% في سنة 2011، بينما كان معدل نمو الواردات 3.9% في سنة 2012 منخفضا عن مستواه البالغ 15.7% في سنة 2011، وبالمثل إنخفض معدل نمو الصادرات في البلدان النامية من 6% في سنة 2011 إلى 3.6% سنة 2012، بينما إنخفض معدل نمو الواردات من 7.4% سنة 2011 إلى 4.5% في سنة 2012.

و فيما يتعلق بالصين وهي القوة الرئيسية للتجارة العالمية في السنوات الأخيرة كان التباطؤ ملحوظا بدرجة أكبر، فقد شهدت الصين وهي أكبر المصدرين في العالم تراجعا حادا لصادراتها نتلجة للأزمة الإقتصادية في الفترة 2008-2009 وهو ما كان يرجع بدرجة كبيرة إلى إعتمادها الطلب من الدول المتقدمة، وقد تباطأ معدل نمو الصادرات الصينية إلى 13% في سنة 2011 وإلى 7.2 سنة 2012 وهو ما يتناقض بصورة حادة مع معدل نموها الهائل الذي بلغ 27% خلال الفترة 2002-2008 في أعقاب إنظمامها إلى منظمة التجارة العالمية، و أيضا تباطأ نمو واردات الصين إلى 5.9% من حيث الحجم و4.3% من حيث القيمة في سنة 2012، من 19% و26% على التوالي بين 2002-2008. ونتيجة لذلك كانت المناطق التي تصدر نسبة كبيرة من السلع الأولية (اي إفريقيا و وغرب اسيا وبدرجة أقل امريكا اللاتينية) هي وحدها التي شهدت زيادة كبيرة في صادراتها إلى الصين سنة 2012 من حيث الحجم والقيمة على حد سواء.

و على العموم يمكن أن نقول ان زمة 2008-2009 قد غيرت انماط التجارة في البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء، فمن ناحية ظلت واردات و صادرات المناطق التقدمة اقل من مستوياتها قبل الأزمة باستثناء الولايات المتحدة حيث تجاوزت الصادرات الذروة السلبقة التي بلغتها في أوت 2008، من جهة اخرى كانت صادرات مجموعة الإقتصاديات الناشئة أعلى بنسبة 22% مما بلغته ذروتها السابقة للازمة. إذا هذا الاتجاه العام للانخفاض في التجارة الدولية يسلط الضوء على جوانب الضغف التي لا تزال البلدان النامية تواجهها في وقت يتسم بفتور النمو في البلدان المتقدمة، كما انه يدل على وجود بيئة ربما تكون اقل مواتاة للتجارة الخارجية على مدى السنوات القليلة المقبلة، مما يشير إلى الحاجة إلى التحول تدريجيا من الاعتماد على المصادر الخارجية للنمو إلى المزيد من التركيز على المصادر المحلية .[1]

[1] CNUCED**: Rapport annuel dans le commerce et développement**, 2013, p5.

المبحث الثالث: إتجاهـــات الإستثمـار الأجنبـي المباشــر و علاقته بالتجـارة الدولية .

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية الشاملة، ولأهميته حرصت الجزائر على جذب العديد من الاستثمارات عن طريق إعادة دراسة وتحديث نظام الاستثمار الأجنبي لتطوير أحكامه وسياساته ليتلائم مع المتغيرات العالمية المتلاحقة.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبـي علاقته بالتجارة الدولية

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي:

عـرف الاستثمار الأجنبي من طرف المحاسبين بأنه تدفق القروض لشركة أجنبية أو الامتلاكات الجديدة للحصص أو للأسهم في شركة أجنبية للحصص بشرط أن يمتلك المقيمون من البلد المستثمر جزء من أملاك هذه الشركة .وبصفة عامة تنجز الاستثمارات الأجنبية في شكل حصص رأس مال أو حصص عينية يقدمها أي شخص معنوي أو طبيعي و يؤكد "جيل بارتـن" أن الاستثمار الأجنبي هو: " كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان الذي يترتب عن العملية المالية أرباحا للمستثمر."

و يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي هو كل استغلال لموارد أو أصول مادية أو مالية التي تكون بمثابة مغامرة مدروسة من المستثمر في بلد أجنبي عنه، و هذا بغية الحصول على أرباح مستقبلية تسودها المغامــرة.

ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي بالمعنـى الاقتصادي:

في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار الأجنبي معنى اكتساب الموجودات المادية في الخارج أو لفروعها أو لشخص معنوي معين، ولذلك ينظر الاقتصاديون إلى التوظيف أو الإيستثمار للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج، و الإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع أو خدمات، هذا الإنتاج الذي لابد أن تتوفر له عناصر مادية وبشرية ومالية. و بالتالي إذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة .[1]

[1] عبد المجيد اونيس، **الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الملتقى الدولي، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، ص252

ثانيـــا. مفهــوم الاستثمــار الأجنبي المباشر

1- تعريف صندوق النقد الدولي FMI:

يعرف الـ FMI الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك هو يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفرقة بشكل دقيق بين النوعين.

2- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD: الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي، في ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم، أو القوى التصويتية 10% أو أكثر.[1]

من خلال التعاريف يمكننا إستنتاج أن أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن توظيف لأموال أجنبية في مشروع معين داخل دولة مضيفة بحيث يجيز للمستثمر إدارة أمواله والسيطرة عليها، حيث يحقق عدة عوائد ومزايا سواء كانت للمستثمر أو البلد المقيم فيه لذلك تلجأ إليه بعض الدول وتسعى دائما إلى جلبه وتشجيعه ناهيك عن بعض المخاطر التي تصاحب تلك العوائد .

الفرع الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية مترابطان مع بعضهما البعض بحيث يتعذر الفصل بينهما، سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي للاستراتيجيات و عمليات الشركات أم على مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاديات الوطنية، و هما بذلك يؤثران على عملية التنمية بشكل مشترك و غير مباشر من خلال الروابط التي تربطهما ببعضها، أدى هذا الأمر إلى تزايد جهود الحكومات و الشركات عابرة القوميات و المنظمات الدولية لتأسيس إطار ذي نهج متسقة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة في البيئية الجديدة لهما. حيث يكون لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر يتصل بالتجارة بما أن الشركات عابرة القوميات يهمها ما إذا كان بلد ما ملائما لا شراكه في تقسيم العمل داخل الشركة، و في الوقت نفسه يجب أن يكون للسياسة التجارية عنصر خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك للإفادة من فرص الوصول إلى الأسواق التي توفرها الشركات عابرة القوميات

[1] سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، 2006، ص59.

يمكن لسياسات التجارة تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق متعددة، أن فرض تعريفة عالية قد يكون كافيا لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات،و يعطل ببذلك إجراءات حماية التجارة. أن المكاسب المتحققة من هذا الإجراء قد تكون محدودة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر المنجذب إلى الأسواق المحمية يميل إلى أن يأخذ شكل وحدات الإنتاج لغرض تجهيز السوق المحلي، و بذا تكون هذه الوحدات غير منافسة لغرض الإنتاج من أجل التصدير. لاسيما إذا كانت المدخلات المحلية مكلفة أو من نوعية رديئة. و بالمقابل فإن مستوى أوطأ من حماية الواردات أو الانفتاح و تحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير. ثم إسناد هذه النتائج بدراسة للبنك الدولي وجدت أن نسبة الصادرات إلى مجموع مبيعات الشركات المنتسبة اليابانية في قطاع الصناعة التحويلية في الدول الأسيوية المفتوحة نسبيا كان (45%) في عام 1992، في حين كانت النسبة المناظرة في دول أمريكا اللاتينية المحمية نسبيا (23%) فقط، فضلا عن ذلك فإن الاتفاقيات التجارة الإقليمية أثرا واضحا على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في سبيل المثال، الاتفاقات الخاصة بمناطق التجارة الحرة، و الاتحادات الجمركية والنافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)، كما يقدم التكامل الاقتصادي الأوروبي أفضل مثال على التحرك من علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البسيطة إلى علاقة مركبة، إذ ارتفعت مشاركة الشركات عابرة القوميات الأمريكية و اليابانية في أسواق الاتحاد الأوروبي بعد تحرير التجارة في المنطقة، مما زاد بالتالي من التجارة داخل الاتحاد الأوروبي من جهة و التجارة داخل شبكة الشركة من جهة ثانية.

نخلص مما تقدم على أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بديلا للاستيرادات كليا من خلال الحوافز التعريفية مثلا، أو موجها كليا نحو التصدير من خلال مناطق تجهيز الصادرات. كما أن الجهود الدولية الرامية على تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة، إنما تسعى لتوفير إطار يمكن الشركات عابرة القوميات من النمو والتوسع عالميا بشكل أكبر. في ظل البيئة الجديدة المتسمة بظهور نظم الإنتاج الدولي المتكاملة و التي تمثل تدفقات الاستثمار و التجارة شريان الحياة بالنسبة لها. لذا نلاحظ قيادة هذه الجهود من الدول المتقدمة الأم الرئيسية للشركات عابرة القوميات أو المؤسسات الدولية العاملة تحت لوائها، و تهدف جميعها إلى إنشاء اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر ليكون منافسا من حيث الأهمية التجارة الدولية، و ذلك لتوفير إطار جديد تحافظ فيه الشركات عابرة القوميات على قدرتها التنافسية أو تزيدها، و تزيد بذلك من درجة هيمنتها على الأسواق العالمية من خلال الاستثمار و التجارة.

المطلب الثاني: تحليل حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة و الخارجة

الفرع الاول: تحليل حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة و الخارجة من 2000 إلى 2005.

خلال نهاية التسعينات و بداية الألفية الجديدة كانت إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر تقول أن البلدان المتقدمة في صدارة مساهمتها في التدفقات الداخلة و الخارجة، ثم تليها البلدان النامية، و اخيرا إقتصاديات البلدان المتحولة، و هذا ما سنلاحظه من جلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): مساهمة مجموعة البلدان في حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة و الخارجة خلال الفترة (2000-2005) . (الوحدة: مليون دولار و النسبة المئوية %)

السنـــوات / الـــدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإستثمـــارات الخارجـــة						
الـــدول المتقدمة	1097.5	684.8	485.1	514.8	686.3	646.2
الـــدول النامية	143.8	76.7	49.7		112.8	117.5
الـــدول المتحولة	3.2	2.7	4.7	10.7	14	15.1
العـــالم	1244.5	764.2	539.5	561.1	813.1	778.7
الـــدول المتقدمة %	88.2	89.6	89.9	91.75	84.4	83
الـــدول النامية %	11.6	10	9.2	6.34	13.9	15.1
الـــدول المتحولة %	0.2	0.4	0.9	1.91	1.7	1.9
الإستـــثـمـــــارات الداخلـــة						
الـــدول المتقدمة	1133.7	599.3	441.2	358.5	396.1	542.3
الـــدول النامية	266.8	221.4	163.6	175.1	275	334.3
الـــدول المتحولة	9.1	11.5	12.9	24.2	39.6	39.7
العـــالم	1409.6	832.2	617.7	557.9	710.8	916.3
الـــدول المتقدمة %	80.44	72	71.4	64.35	55.7	59.2
الـــدول النامية %	18.94	26.6	26.5	31.33	38.7	36.5
الـــدول المتحولة %	0.62	1.4	2.1	4.32	5.6	4.3

المصدر: عبد الرزاق حمد الجبوري، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان،2014، ص106.

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (08) هو أن البلدان المتقدمة استحوذت على ما يزيد عن 1097.44% مليار دولار و هو ما يمثل 88.2% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة في عام 2000، و على 1133.3 مليار دولار و هو ما يمثل 88.44% من التدفقات الداخلة للعام نفسه، و تأتي البلدان النامية في المرتبة الثانية بحوالي 143.8 مليار دولار، و هو ما يعادل 11.6% من التدفقات الخارجة لعام 2000، و حوالي 266.8 مليار دولار، اي ما نسبة 18.94% من اجمالي التدفقات الداخلة للعام نفسه، ثم جاءت البلدان المتحولة باقل مساهمة بلغت 3.2 مليار دولار، و هي تمثل نسبة ضئيلة بلغت 0.2 % من التدفقات الخارجة لعام 2000 و حوالي 9.1 مليار دولار و هو ما يمثل 0.62% من التدفقات الداخلة للعام نفسه.

و يرجع السبب وراء ارتفاع نسبة التدفق إلى البلدان المتقدمة مقارنة مع البلدان النامية الى ما يلي:

- المزايا الاقتصادية و التكنولوجية التي تتميز بها هذه البلدان، فاقتصادياتها لها القدرة على جلب الاستثمار الاجنبي المباشر بفضل الانفتاح الاقتصادي،
- توفر المعلومات و البيانات عن المشاريع الاقتصادية،
- انخفاض معوقات البيروقراطية.

في حين أن البلدان النامية و على الرغم من أنها صارت أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها لازالت تعاني من تفاوت و تذبذب في التدفقات، حيث تجذب الأسواق الناشئة للنصيب الأكبر دون غيرها.

و في عام 2001 حصل انخفاض كبير في التدفقات الداخلة و الخارجة الى البلدان المتقدمة و النامية، لاسباب عديدة أهمها:

- أحداث 11 سبتمبر 2001 و تداعياتها على المستوى الدولي.
- الأزمة المالية التي أصابت اقتصاديات بلدان أمريكا اللاتينية.
- تباطؤ معدالات النمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم،

حيث بلغ اجمالي التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة حوالي 684.8 مليار دولار و هو ما يمثل 89.6% من اجمالي التدفقات العالمية بانخفاض بلغ 412.7 مليار دولار عام 2000 ، في حين حصلت البلدان النامية على حوالي 76.7 مليار دولار و هو ما يمثل 10% من اجمالي التدفقات العالمية ، بانخفاض

بلغ 67.1 مليار دولار من العام 2000 اما البلدان المتحولة فقد حصلت على 2.7 مليار دولار و هو ما يمثل 0.4% بانخفاض بلغ 0.5 مليار دولار لعام 2000

أما التدفقات الداخلة فلم تكن أحسن حالا من سابقته، فقد بلغت حوالي 599.3 مليار دولار سنة 2001 في البلدان المتقدمة، و هو ما يمثل 72% بانخفاض بلغ 534.4 مليار دولار سنة 2000 في حين حصلت البلدان النامية على 211.4 مليار دولار و هو ما نسبته 26.6% بانخفاض قدره 45.4 مليار دولار، و لكن يلاحظ ارتفاع حصة البلدان النامية على حساب البلدان المتقدمة في هذا العام بما يعادل 8% عن عام 2000.

و في عام 2002 استمر انخفاض في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة و الخارجة، و يعود ذلك الى:

- استمرار تأثير أحداث 11 ديسمبر 2001،
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم بالاضافة الى انخفاض تقديرات أسواق الأوراق المالية،
- انخفاض أرباح الشركات،
- و تراجع بعض عمليات الخصخصة في بعض البلدان النامية.

كل هذه الأمور أدت بالتدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة إلى الانخفاض بـ 199.7 مليار دولار مقارنة بعام 2001 في حين كان انخفاض الدول النامية يقدر بـ 27 مليار دولار مقارنة بعام 2001.

اما التدفقات الداخلة للدول المتقدمة فقد انخفضت بـ 158.1 مليار دولار مقارنة بعام 2001، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية، حيث يقدر الانخفاض بـ 57.8 مليار دولار مقارنة بعام 2001.

و يتضح لنا من الجدول أن المصدر الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة لعام 2003 هو البلدان المتقدمة ب 514.8 مليار دولار اي 91.75% من التدفقات الخارجة الاجمالية. بينما كان نصيب البلدان النامية حوالي 35.6 مليار دولار، و هو ما يمثل 6.34%، و استثمرت حصة البلدان المتحولة بالزيادة للعام الثاني على التوالي حيث ارتفعت بـ 6 مليار دولار أي ما نسبته 1.91% و أيضا التدفقات الداخلة كانت الدول المتقدمة في الصدارة بـ 358.5 مليار دولار و هو ما يمثل 64.35، و زادت نسبة البلدان النامية بـ 4.8% من عام 2002 أي حوالي 175.1 مليار دولار. و استمرت نسبة الدول المتحولة بالزيادة حيث زادت بـ 2.2% من خلال حصولها على 24.2 مليار دولار.

أما خلال سنة 2004 فقد شهدت اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر تحسن طفيف و ذلك بسبب الزيادة القوية في التدفقات للدول النامية، و هناك عدة عوامل تساعد في توضيح الزيادة منها:

- المنافسة القوية بين الشركات، و توسع أعمالها بين الاسواق اضافة الى ترشيد الانشطة الانتاجية.
- و قد بقيت البلدان المتقدمة في الصدارة، حيث كانت الاستثمارات الخارجة لسنة 2004 حوالي 686.3 مليار دولار اي ما يسبته 84.4% من التدفق العالمي.
- في حين سجلت الدول النامية زيادة كبيرة وصلت إلى 112.8 مليار دولار أي ما نسبته 13.9% من اجمالي التدفقات لعام 2004.
- أما التدفقات الداخلة فقد انخفضت نسبة البلدان المتقدمة ب 8.6% حيث بلغت 396.1 مليار دولار ، بينما ازدادت حصة البلدان النامية 7.4% مقارنة بعام 2003 لتبلغ 275 مليار دولار، و هي أعلى نسبة تحققها البلدان النامية منذ 1997.

و في البلدان المتحولة استمرت الزيادة لتبلغ 39.6 مليار دولار أي بزيادة نسبتها 1.28% مقارنة بعام 2003. أما فيما يخص اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل و الخارج خلال سنة 2005 فقد تميز بزيادة معتبرة و ذلك للاسباب التالية[1]

- تاثير النمو الاقتصادي العالمي.
- الاداء الاقتصادي العالمي القوي للدول للنامية و المتحولة.
- تزايد عمليات الاندماج و الحيازة عبر الحدود و التطور في الاسواق المالية العالمية.

حيث نلاحظ أن البلدان المتقدمة بقيت في الصدارة ب 646.2 مليار دولار أي ما نسبته 83% من اجمالي التدفقات العالمية الخارجة. و ايضا الدول النامية سجلت ارتفاع معتبر حيث بلغ 117.5 مليار دولار، أي ما نسبته 15.1% من اجمالي التدفقات الصادرة.

و نلاحظ أيضا أن البلدان المتحولة بقيت تسجل ارتفاع معتبر ليصل الى 15.1 مليار دولار أي ما نسبته 1.9% و نلاحظ ايضا فيما يخص الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل ان البلدان المتقدمة سجلت زيادة نسبتها 3.5% عن عام 2004 حيث بلغ 542.3 مليار دولار سنة 2005، و البلدان النامية ايضا سجلت

[1]، [2] عبد الرزاق الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص108 ،110.

انخفاض نسبته 2.2% مقارنة لعام 2004 لتصل الى 334.3 مليار دولار، اما البلدان المتحولة فقد سجلت انخفاض نسبته 1.3% مقارنة بعام 2004 ، ليبلغ 39.7 مليار دولار.[1]

بعد تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة و الخارجة على مستوى العالم خلال المرحلة الممتدة من سنة 2000 حتى سنة 2005، نستنتج أن البلدان المتقدمة هي المسيطرة و المستفيدة الأكبر و تأتي بعدها الدول النامية التي هي في زيادة ملحوظة ومستمرة في حجم و كمية الإستثمارات و خاصة الداخلة، و الدول المتحولة بنسبة أقل لكن تعتبر جيدة مقارنة مع سنوات التسعينات.

الفرع الثاني: تحليل حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية من (2005-2011)

أولا. التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية (2005-2011)

نستعرض في مايلي توزيع الإستثمارات الأجنبية االمباشرة عالميا حسب قطاعات الصناعة، الخدمات و المواد الاولية لمعرفة إتجاهاته و أسباب الزيادة او النقصان في التدفق.

شكل رقم(03): توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات للفترة(2005-2011)

(الوحدة مليار دولار)

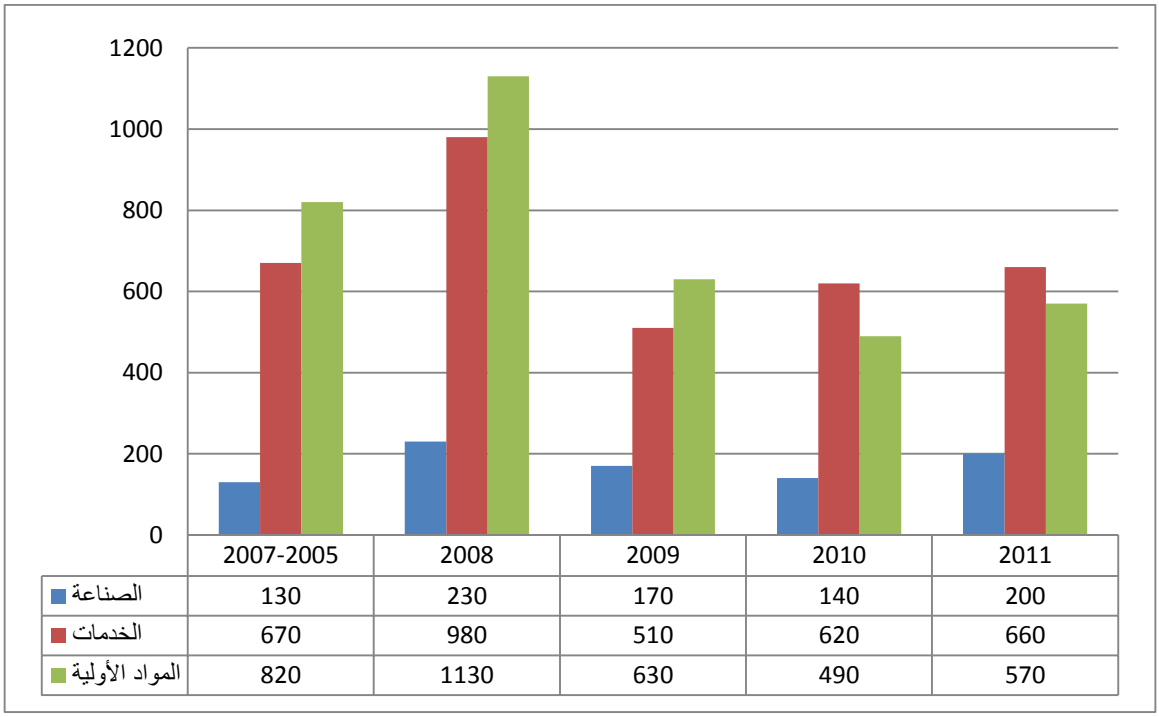

	2007-2005	2008	2009	2010	2011
الصناعة	130	230	170	140	200
الخدمات	670	980	510	620	660
المواد الأولية	820	1130	630	490	570

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على ,2012 ,UNCTAD,World Inversement Report

.

من خلال تحليلنا للشكل البياني أعلاه الذي يبين التوزيع العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات للفترة الممتدة من (2005-2011) نلاحظ أن انه خلال السنوات الخمس الأولى (2005، 2006، 2007، 2008، 2009) أن النسبة الأكبر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت باتجاه قطاع الخدمات، إذ وصلت في المرحلة الأولى إلى النصف أي ما نسبته 50 % من إجمالي التدفقات العالمية بقيمة 820 مليار دولار، لتصل بعد ذلك القيمة القصوى للتدفقات أي ما قيمته 1130 مليار دولار بنسبة قدرها 48% من إجمالي التدفقات العالمية خلال سنة 2008 ، لتتراجع إلى حوالي النصف خلال سنة 2009 حيث قدرت بـ 630 مليار دولار، وهذا راجع أساسا إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ولكن محافظة على نفس النسبة المقدرة بـ 48% من إجمالي التدفقات العالمية، ولتواصل الانخفاض بشكل ملحوظ في سنة 2010 حيث انخفضت إلى 39% أي ما قيمته 490 مليار دولار، أما خلال سنة 2011 فقد عاودت تدفقات الاستثمار في قطاع الخدمات إلى الانتعاش و الزيادة ولو بنسبة قليلة لتبلغ 570 مليار دولار من الإجمالي العالمي.

أما بالنسبة القطاع الصناعي فقد احتل المركز الثاني في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة 2005 حتى سنة 2009 حيث كانت منخفضة في السنوات الثلاث الأولى بقيمة قدرها 670 مليار دولار أي ما نسبته 41% من إجمالي التدفقات العالمية، ليحقق أعلى قيمة من التدفقات خلال سنة 2008 قدرها 980 مليار دولار، وخلال سنة 2009 و بسبب الأزمة المالية العالمية و الاقتصادية في 2008 انخفضت التدفقات للقطاع الصناعي لتصل إلى 510 مليار دولار أي ما نسبته 39%من الإجمالي. أما خلال سنة 2010 فقد شهدت التدفقات للقطاع الصناعي انتعاشا ملحوظا لتصل إلى 620 مليار دولار أي ما نسبته 50% من إجمالي التدفقات ليتفوق بذلك على تدفقات قطاع الخدمات، و ليواصل التدفق في الزيادة خلال سنة 2011 ليصل إلى 660 مليار دولار.

أما فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الأولي خلال طول كل الفترة المدروسة فقد كانت ضعيفة نوعا ما مقارنة بالقطاعين الآخرين، حيث من سنة (2005 حتى 2009) كانت التدفقات لهذا القطاع في زيادة مستمرة تقدر بين 130 و 170 مليار دولار أي بين 8% و 13% من إجمالي التدفقات العالمية، ثم انخفضت قي سنة 2010 إلى 11% لتعاود الارتفاع في سنة 2011 لتبلغ أقصاها أي 200 مليار دولار من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا لفترة 2005-2011

جدول رقم (09): تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (2001-2005) (الوحدة مليار دولار)

السنـــوات / البيـــان	2007-2005	2008	2009	2010	2011
العالم	1487.43	1969.33	1175.10	1451.36	1694.39
الدول المتقدمة	1243.23	1580.75	857.79	989.57	1237.50
الدول النامية	214.33	328.12	268.47	400.14	383.75

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات2012, UNCTAD, World Investment Report

يتضح من خلال الجدول السابق زيادة التدفقات الصادرة من 1487.43 مليار دولار كمتوسط لفترة (2005-2007) إلى 1969.33 مليار دولار سنة 2008 لتعود للتناقص سنة 2009 محققة قيمة 1175.10 مليار دولار نتيجة للأزمة العالمية لتعاود الارتفاع سنة 2010 حيث وصلت إلى 1451.36 مليار دولار وتواصل الارتفاع سنة 2011 ليصل إلى 1694.39 مليار دولار.[1]

أما في ما يخص اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول المتقدمة خلال الفترة (2005-2007) في المتوسط كانت تقدر ب 1243.23 مليار دولار لترتفع إلى 1580.75 مليار دولار سنة 2008 ، وخلال سنة 2009 انخفضت نسبة 44.78% لتصبح 875.79 مليار دولار، لتعاود للارتفاع خلال سنتي 2010 و 2011 لتصل إلى 1237.50مليار دولار. أما في شأن الدول النامية وحجم الاستثمارات الصادرة فبالرغم من قلتها لا أنها حققت اتجاهات متزايدة خلال الفترة (2005-2007) لتصل 2014.33 مليار دولار و ارتفعت إلى 328.47 مليار دولار سنة 2008، وبطبيعة الحال تأثرت تدفقات الاستثمار في هذه الدول بالأزمة المالية لتنخفض إلى 268.46 مليار دولار سنة 2009، ثم عاودت إلى الارتفاع سنتي 2010 و2011 بسبب الانتعاش الاقتصادي لتصل إلى 383.75 مليار دولار.

[1] عمر يحياوي، **دور المناخ الإستثماري في الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص131.

ثالثا. إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا للفترة (2005-2011).

شكل رقم(04): يبين تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد لجموعات الدول خلال الفترة(2005-2011).
(الوحدة: النسبة المئوية)

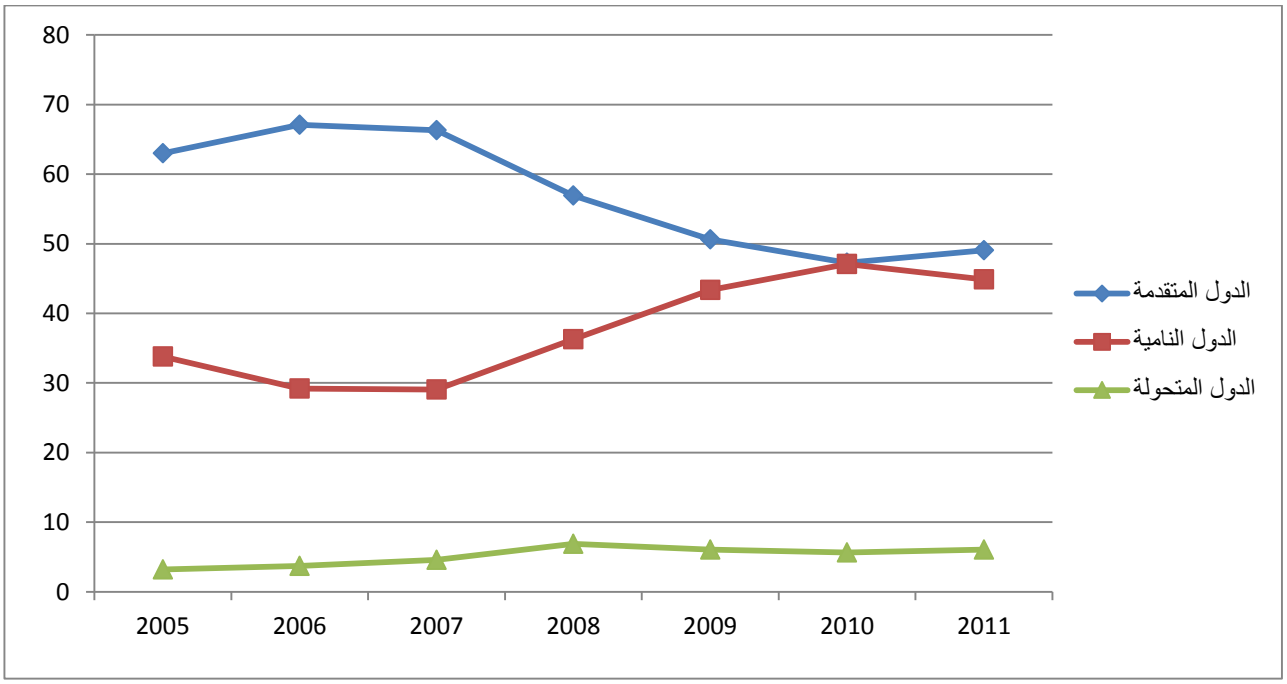

المصدر: إعداد الطالب بالإعتماد على: عمر يحياوي، دور المناخ الإستثماري في الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،ص128.

إن الملاحظ من الشكل السابق أن التدفقات الواردة بالنسبة للدول المتقدمة تستوحذ على أكبر نسبة حيث خلال سنتي 2005 و 2006 بلغت أقصاها لتصل إلى 76.1% من إجمالي التدفقات العالمية، في حين كان نصيب الدول النامية اقل خلال هذه الفترة ليصل إلى 29.19% من الإجمالي العالمي لهذه التدفقات، أما الدول المتحولة خلال هاتين السنتين كان نصيبها ضئيل جدا إذ قدر بـ 3.7 % من لإجمالي التدفقات الواردة.

اما خلال الفترة الممتدة من 2007 حتى 2011 فقد شهدت تحول كبير في إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث يتضح لنا أن الدول المتقدمة بدأت تنخفض نسبة الإستثمارات الواردة نحوها منذ سنة 2007 إذ بلغت 66.3% أي إنخفصت مقارنة بسنة 2006، ثم واصلت في الإنخفاض المستمر حتى سنة 2011 لتصل إلى 49.05. أما الدول النامية فقد كانت إتجاهات الإستثمار الوارد فيها متمتزايدة بشكل ملحوظ منذ سنة 2008 حيث بلغت انذاك 36.29% من إجمالي التدفقات الواردة عالميا لتصل وتنافس التدفقات الواردة للدول المتقدمة سنة 2011 حيث قدرت نسبتها ب44.89%، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى إنتقال وجهة

الإنتاج الدولي و الإستهلاك العالمي إليها في الأونة الأخيرة مما دفع الشركات العابرة للقارت لتوجيه إستثماراتها لتلك الدول.

أما الدول المتحولة فقد شهدت هي الأخرى زيادة متواصلة في تدفق الإستثمارات الواردة نحوها منذ سنة 2007 حيث بلغت 4.6% حتى وصلت إلى 6.04% سنة 2011 حيث تمكنت مجتمعة مع الدول النامية من إستقطاب نصف الإستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية.

وفي الأخير يمكننا القول بأن الجزائر تبقى دولة فتية و الأمل كبير في بعث عملية التنمية في جميع مجالات الحياة ،و التي تحتاج إلى من يقودها إلى تحقيق الانجازات من خلال الاستفادة من الأخطاء السابقة، بناء دولة القانون و دولة مؤسساتية، إعطاء العلم و العلماء مكانتهم اللائقة، توفير الاحتياجات الرئيسية للقاعدة الشعبية، إصلاح المنظومة التربوية و التعليم الجامعية و جعلهم قاطرة التنمية الاقتصادية و التنمية الشاملة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه يمكن القول بأن نشأة وقيام التجارة الدولية كان لابد منه وخاصة بعد التفطن الدول للنقائص التي التي كان يعاني منها تظام التبادل الدولي وإقتناعها بضرورة اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح حتمية و ذلك من خلال مسايرة الأوضاع الراهنة و الاستفادة من المزايا المقدمة من خلالها ؤ ذلك في ظل تحرير التجارة التي تدعو إليها كل المنظمات و التكتلات و خاصة المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت كل الدول تسعى إلى الإنظمام إليها للإستفادة من المزايا المقدمة ، إلا أننا إستنتجنا بأنه مثل ما للمنظمة العالمية للتجارة وما تدعو له من تحرير للتبادل من إيجابيات لها أيضا مجموعة من السلبيات تؤثر مباشرة على إقتصاديات الدول و خاصة الدول النامية .

و هذا ما تم كشفه من خلال تحليلنا لإتجاهات التجارة الدولية العالمية في ظل التحرير ، إذ تم التوصل إلى أن المستفيد الأكبر ما إجراءات التحرير و رفع القيود الجموكية وتحرير الإستثمارات هو الدول المتقدمة بصفة كبيرة على حساب الدول النامية التي تعتبر مصدر للمواد الأولية لا أكثر و لا أقل.

تمهيـــد:

بالنظر إلى الأحداث و التطورات المتسارعة التي تشهدها التجارة و المبادلات الدولية وما يدعو إليه النظام التجاري الجديد و التكتلات الاقتصادية من تحرير و تطوير المبادلات التجارية بين الدول، تواجه الجزائر تحديات كبيرة لمواكبة الركب والتواصل مع الدول، حيث بعد ترك النظام الاشتراكي وإتباع النظام الرأسمالي ودخولها إلى اقتصاد السوق الذي فرض عليها التوجه نحو تغير المنظومة الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد الدولي، و تسعى الجزائر للانضمام للتكتلات الاقتصادية منها المنظمة العالمية للتجارة للنهوض بتجارتها الخارجية وترقيتها و وذلك للحصول على مكانة بين الدول.

و عليه سنقوم في هذا الفصل بدراسة تحليلية لواقع التجارة الدولية في الجزائر من خلال ثلاث مباحث حيث سنتناول في المبحث الأول مراحل تحرير التجارة الدولية في الجزائر و منه المؤسسات المعنية بمراقبة وترقية التجارة الدولية فيها و من ثم الآثار المرتقبة من جراء تحرير التجارة الخارجية أحد اتجاهات التجارة الدولية، أما المبحث الثاني وسنستعرض في الثالث تحليل لتطور التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

المبحث الأول: تحرير قطـاع التجارة الخارجية

لم تبدي الجزائر نيتها للانضمام إلى هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من البقاء على الهامش, خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية و الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية و هو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى الـ omc فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى هذه المنظمة أهمها:

- إنعاش الاقتصاد الوطني،
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية،
- مسايرة التجارة الدولية،

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

الفرع الأول: مرحلة التحرير التدريجي 1986-1993

لقد بدأ اهتمام السلطات العمومية بإصلاح قطاع التجارة بعد الأزمة النفطية لعام 1986 بعد أن بدأ جليا عجز الميزان التجاري بسبب تقلص إيرادات الصادرات التي تشكل نسبة 95% من المداخيل، لتبقى العائدات خارج المحروقات ضئيلة لا تكاد تذكر، وتطلب الأمر النهوض بالإنتاج والإنتاجية وتنويع الصادرات خارج المحروقات وجاء قانون رقم 88-29 ليكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية عن طريق أعوان اقتصاديين، وهيئات عمومية تمارس نشاطها على أساس "دفتر الشروط" الذي تتحدد فيه ممارسة نشاط هذه الهيئات.

وتندرج نشاطات هذه الهيئات في الإطار الموالي:

- ترتيب الأولويات في المبادلات الخارجية ضمن اختبارات الحكومة.
- تنشيط عملية تكامل الإنتاج الوطني والتنمية الاقتصادية.
- تنظيم وتنسيق النفاذ للأسواق الدولية للمؤسسات العمومية عن طريق الهيئات الممارسة للتجارة.

ولقد واجهت الهيئات و الأنظمة المذكورة عدة عراقيل على أرضية التطبيق، فكان لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 جملة من الحلول تتماشى مع التحولات الجذرية في التجارة الخارجية والتي توجت بإصدار مرسوم تنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والتعليمة رقم 03-1991 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 21-04-1991 التي تضمنت التحرير الفعلي للتجارة الخارجية. وقد أوردت جملة من الشروط والقواعد لتمويل التجارة، وتم إعطاء المستوردين الخواص والعموميين كامل الحرية في ممارسة نشاطهم التجاري على أن يسجل العميل في السجل التجاري بصفته بائع بالجملة. وأقر مبدأ تنظيم السوق وتأهيل الإدارة لجعلها وسيلة أساسية

للنهوض بالتجارة الخارجية، وقد تم وضع تدابير مالية وقانونية تشجع الاستثمار الأجنبي، يتم على أساسه تشجيع مساهمة راس مال الأجنبي في المؤسسات العمومية التي سوف يتم خوصصتها.[1]

غير أنه مع تجدد الاختلالات المالية في سنة 1992، قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الأجنبية، وعلى توسيع مجال الواردات حيث كانت نهاية 1992 تطبيق قواعد صارمة على التمويل، وصارت المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100 ألف دولار تخضع للموافقة من قبل اللجنة الخاصة، ووضع حد أدنى لآجال القروض التجارية يتراوح ما بين 18 و 36 شهرا، ولما صار التمويل بالقروض التجارية بهذه الشروط غير متاح في السلع الوسيطية، لذلك انحازت الواردات إلى السلع النهائية، ولإزالة هذا التحيز قامت السلطات العمومية بحرمان الواردات التي ليست لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي.

وفي هذا الإطار قسمت الواردات إلى ثلاث مجموعات: [2]

أولا. الواردات ذات الأولوية: ويتعلق الأمر بالسلع الإستراتيجية (مثل المواد الغذائية الأساسية، الأدوية، مواد البناء، اللوازم المدرسية، والسلع الضرورية لتطوير قطاع المحروقات) حيث تتطلب تصريحا من وزارة التجارة، مما يفترض أنه توجد حصص، وسياسة سعرية تضمن تطبيق أسعار محلية موحدة.

ثانيا. واردات ذات أولوية ثانية: وهي سلع ضرورية لتطوير الإنتاج والاستثمار في الصناعات الإستراتيجية ذات العمالة الكثيفة.

ثالثا. السلع المقيدة: وتخص السلع الاستهلاكية الكمالية المحظورة.

هذا وقد أعطيت حرية أكبر للبنوك التجارية في إدارة العملة الصعبة من حصيلة الصادرات، حيث لم تعد ملزمة بأن تقدم إلى البنك المركزي العملة الأجنبية المقترضة من الخارج، أو الناتجة عن الصادرات من غير المحروقات.

الفرع الثاني: مرحلة التحرير الكامل للتجارة إبتداءا من سنة 1994

تضمن برنامج الإصلاح الذي بدأ تنفيذه في عام 1994 تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وهذا وفقا للتعليمة رقم 13 الصادرة بتاريخ 12 أفريل 1994 والتي نصت على ما يلي:

[1] شامي رشيدة، **المنظمة العالمية لتجـارة و الآثـار المرتقبة على الدول النامية**، أطروحة دكتـوراة في العـلوم الاقتصـادية، جامعة الجزائـر، 2007، ص 202.

[2] عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية**، أطروحة دوكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2003، ص438.

أولا. جعل كل عملية استيراد البضائع مسموح بها أي قيد إداري، وهذا انطلاقا من تاريخ 01 جانفي 1995 حسب ما جاء في القرار الوزاري الصادر في 1994/12/26، هكذا فإن عملية الاستيراد لا تخضع إلا لقيدين قانونيين وهما:

- التعليمة رقم 13 لرئيس الحكومة الصادرة في 12 أفريل 1994.
- التعليمة رقم 94/20 النص الأساسي فيما يخص التمويل وما عدا ذلك فإن القواعد الأخرى المنصوص عليها في التعليمة 92/58 قد ألغيت وفي هذا المنظور فإن التعليمة 94/20 لبنك الجزائر تنص على:

1. حرية الدخول للتجارة الخارجية لكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل بصفة عادية في السجل التجاري.
2. عدم إجبارية اللجوء إلى التمويل بإنشاء عمليات استيراد التجهيزات.

وإن كل عمليات التصدير غير خاضعة لأي رخصة مسبقة كما يوجد فقط ثلاث منتوجات ممنوعة من التصدير:

- نبات النخيل.
- الأغنـام والأبقــار الولـودة.
- أشياء متعلقة بالمصلحة الوطنية على مستوى التاريخ، الفن، الآثار بما في ذلك السيارات القديمة.

كما تضمن مشروع الإصلاح التجاري إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد، وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة، ولزيادة الانفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي، خفضت الحماية الجمركية وكذلك الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات، في عام 1996 من 60% إلى 50% ثم 45% في أول جانفي 1997، وعلى جانب الصادرات ألغي تقريبا كل الحظر السابق على الصادرات حوالي 20 بند، وفي جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية الجزائرية خاليا من القيود الكمية. [1]

وقد بقت الجزائر تسعى لتحرير تجارتها الدولية إلى يومنا هذا من خلال إصدار القوانين واللوائح والتعليمات تصب كلها في اتجاه واحد وهو وضع التجارة الخارجية في الاتجاه المساير للعولمة، والواقعية الدولية التي تطالب بالتغير نحو حرية المبادلات والمزيد من الإعفاءات الجمركية وإصلاح القوانين التي تحكم التجارة الخارجية بما يفسح المجال لمزيد من الاندماج في الأسواق العالمية. على الرغم من أن الصادرات الجزائرية

[1] حـراق مصباح، **التجارة الخارجية و سياستها الحيائية في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة للتجارة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص87.

تتميز بأحادية المنتوج المصدر كون الطبيعة منحتها ميزة إنتاج المحروقات التي تمثل أكثر من 95% من الصادرات ومداخيل الدولة ومما يؤكد إرتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الدولي[1].

الفرع الثالث: أهداف عملية تحرير التجارة الدولية:[2]

أولا. في مجال الاستثمار الأجنبي في الجزائر

ونجد ثلاثة أهداف:

- إحداث هيئة إدارية أكثر مرونة خاصة بتسيير حركة رؤوس الأموال.
- تشجيع الاستثمارات الضرورية ووضع حد للإجراءات المضادة لعملية الترشيد الاقتصادي.
- وضع تشريعات خاصة بالتحكيم الدولي والفصل في القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

ثالثا. في مجال تنظيم التجارة الخارجية

ونلخصها فيما يلي:

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وإزالة العوائق الإدارية والتدخل المباشر للدولة.
- البحث عن الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية، ويتحمل الأعوان الاقتصاديون لمسؤولياتهم كاملة.
- ضمان تموين منتظم للجهاز الإنتاجي بكل مستلزمات الإنتاج (مواد أولية، قطع غيار، تجهيزات...إلخ) وهو ما يتطلب تدفق أكبر للواردات.
- ترشيد عمليات استعمال العملة الصعبة من الموارد عن طريق تخطي عقبة التسيير الإداري السابق الذي لم يجدي نفعا في السابق.
- توسيع عمليات السوق الحر خاصة في مجال الأسعار ليكون هناك تقارب بين السعر الداخلي والسعر في السوق الدولي، وهو ما يتطلب استعمال نظام صرف ملائم، وعمليات جارية بعملات قابلة للتحويل.
- إضافة طابع المنافسة في السوق المحلي، لتحسين مستوى الأداء والجودة للمنتجات المحلية في السوق الدولي.
- ومن خلال هذه الأهداف المرجوة من عملية تحرير التجارة الخارجية يتضح بأنه مشروع طويل الأمد وخيار لا رجعة فيه، الهدف منه اللحاق بركب الدول التي سبقتنا في هذا المجال والتماشي مع النمط الجديد للعولمة والتخصص والتقسيم الدولي الجديد للعمل.

[1] شامي رشيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص203.

[2] الصادق بوشناقة، **مرجع سبق ذكره**، ص200.

المطلب الثاني: المؤسسات الجزائرية المكلفة بتسيير و ترقية التجارة الخارجية

هناك عدة مؤسسات مكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية في الجزائر أهمها:

الفرع الأول: وزارة التجـارة:

حدد المرسوم التنفيذي (207/94) الصادر في 16 جويلية 1994[1]، كافة المهام التي تقوم بها الوزارة برئاسة وزير التجارة، حيث توجّه المهام التالية لها في مجال العلاقات الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم:

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها.
- تصور منظومة أعلام تخص العلاقات والمبادلات التجارية الخارجية.
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
- المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية والقانونية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية.
- السهر على التسيير النشيط للمي ا زن التجاري الإجمالي.

من خلال هذه المهام تلعب وزارة التجارة عدّة أدوار في تسيير المبادلات التجارية الخارجية، أهمها الدور الأساسي في ربط وترقية المبادلات التجارية الخارجية، لذلك فهي تملك هيئة خاصة تتمثل في الإدارة العامة للتجارة الخارجية، وهيئة ثانية، لها مهام واسعة تحت سلطة الوزارة هي ديوان ترقية التجارة الخارجية لتسيير المبادلات التجارية الخارجية.

الفرع الثاني: الديوان الجزائري لترقية التجـارة الخـارجية:

وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية ومستقلة ماليا، وضعت تحت وصاية وزارة التّجارة وأنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي (327/96) الصادر في 01 أكتوبر 1996[2]، التي تحدد المادة الرابعة منه المهام الأساسية لهذا الديوان كالتالي:

- يصدر ويوزع كل النشريـات و المذكرات المتعلقة بسيـاق التجـارة الدولية لفائدة المؤسسـات و الإدارات.
- يساهم في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ويساهم في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية.

[1] الأمانة العامة للحكومة،المرسوم التنفيذي رقم 207/94، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم1994/47، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 1994، ص06.

[2] الامانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 327/96، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 1996/58، الصادرة بتاريخ 06 أكتوبر 1996، ص 10.

- يرصد ويحلل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية و تكاثرها فيها.
- ينشىء و يسيّر شبكة معلومات تجارية وبنوك المعطيات التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الاستيراد و التصدير.
- ينجز كل الدراسات المستقبلية و يجنّد كل مساعدة تقنية في مجال التجارة الدولية.
- إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها.

الفرع الثالث. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

تتكون هذه الغرفة من 21 غرفة محلية مجهزة باختصاص وطني، تلعب دورا في تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية ومواكبة المؤسسات الأجنبية في الجزائر والمؤسسات الجزائرية في الخارج، وقد أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي (93/96) الصادر بتاريخ 03 مارس 1996[1]، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتتمثل بعض مهامها حسب المادة السادسة في:

- تنظّم كل والتظاهرات الاقتصادية مثل المعارض و المناظرات والملتقيات التي تهدف خاصة إلى ترقيّة النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها.
- تزويد المستثمرين الأجانب والجزائريين بكل المعلومات والمعطيات التي يطلبونها.
- تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتنميتها.
- توطيد العلاقات وعقد اتفاقات تعاون ومبادلات تعاونية مع المنظمات الأجنبية المماثلة.
- تحقيق كل عملية ودراسة من الممكن أن تساعد في ترقية المنتجات والخدمات الوطنية.

الفرع الرابع: الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات:

بعدما كان تأمين وضمان الصادرات يتمّ عن طريق شركات تأمين غير متخصصة مثل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة، تمّ إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، وتتمثل مهمة هذه الشركة في ضمان القرض،

[1] الأمانة العامة، المرسون التنفيذي رقم 93/96، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 1996/16، الصادرة بتاريخ 06 مارس 1996، ص 11.

بجمع واستحداث المعلومات لتخفيف أهم المخاطر التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية التي يواجهها المصدرين، كعدم القدرة على التسديد، وعدم تقبل المشتري السلع أو الخدمات التي طلبها من المصدرين.[1]

الفرع الخامس: الصندوق الخاص بتنمية الصادرات:

تمّ إنشائه بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، حيث يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة وغير المسجلة في برنامج وزارة التجارة، إضافة إلى تغطية تكاليف النقل وعبور العينات عند القيام بالعرض، و مصاريف الإشهار الخاصة.

المطلب الثالث: تدفقات التجارة الخارجية الجزائرية

إن عملية تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تدفق سيل هامر من السلع و الخدمات الأجنبية في السوق المحلية الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلع و الخدمات الوطنية في الوقت الذي تمر فيه المؤسسات الاقتصادية الوطنية بمرحلة إصلاحات هيكلة هامة محاولة إعادة تنظيم آلياتها الإنتاجية، من اجل تحقيق التوازنات المالية و هو ما يتعارض و مبدأ تحرير التجارة الخارجية التي تمثل أجد التوجهات الراهنة التجارة الدولية.

الفرع الأول: دراسة حركة التجارة الخارجية الجزائرية ظل التوجهات الجديدة للتجارة الدولية في خلال الفترة (2000-2010)

أولا: الميــزان التجــاري.

عند دراسة وضعية التجارة الخارجية في الجزائر او اي بلد أخر يجب اولا دراسة وتحليل حالة الميزان التجاري الذي يتكون ما جانبين إثنين هما جانب الصادرات و جانب الواردات ، ومعرفة ما إذا كان هناك عجز في الميزان التجاري او فائض ، اي التحقق ما إذا كانت مداخيل الصادرات تعطي مصاريف الواردات

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات**، مجلة الباحث، العدد01، جامعة ورقلة،2002، ص11. .

جدول رقم(10): حجم الميزان التجاري الجزائري للفترة(2000- 2010)

(الوحدة : مليون دولار)

	الـواردات	الصـادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2000	9173	22031	12858	**240**
2002	12009	18825	6816	**157**
2003	13534	24612	11078	**182**
2004	18308	32038	13775	**255**
2005	20357	46001	25644	**266**
2006	21456	54613	33157	**255**
2007	27613	60163	32532	**218**
2008	39447	79298	39819	**201**
2009	39294	45194	5900	**115**
2010	40473	57053	16580	**141**

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية، 2010

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=tidja_arkam، 2015/04/30، 10:30

و يمكن تمثيل حجم الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2010) في الشكل الموالي.

الشكل رقم (05): حجم الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2010)

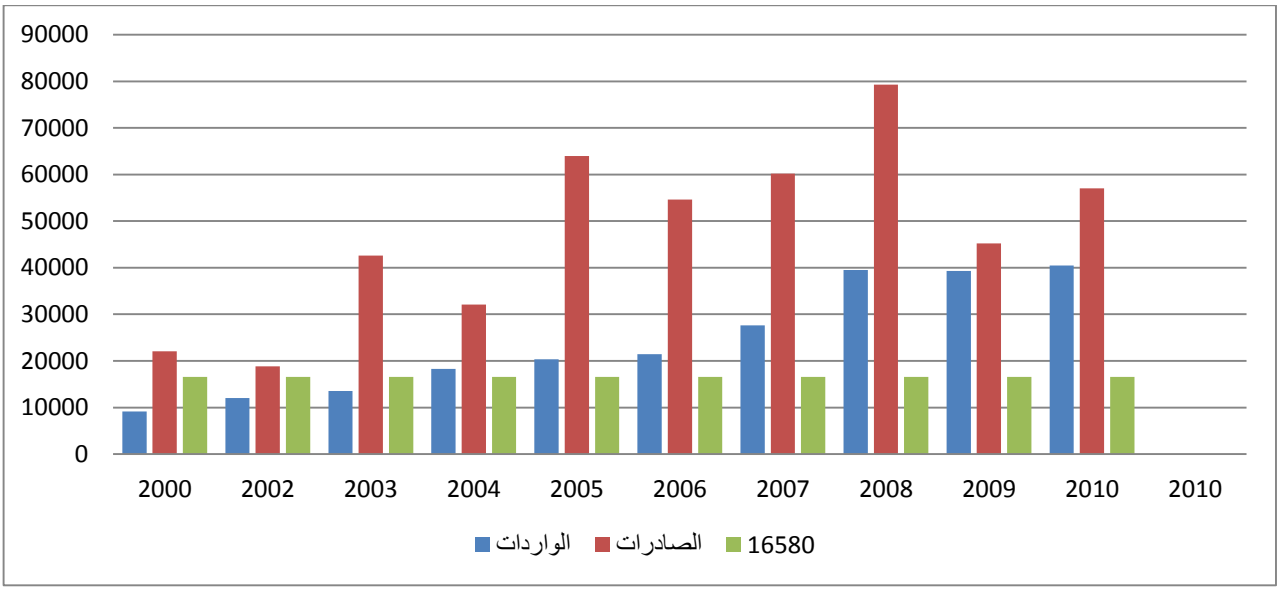

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(10).

من خلال الجدول رقم (10) و الشكل البياني الموضح أعلاه رقم (05) الذي يبين تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2010) نلاحظ أن الواردات الجزائرية تميزت بزيادة متتالية من متوسطة إلى مرتفعة طول المدة (2000-2008) حيث كانت تبلغ سنة (2000) 9173 مليون دولار لتصل إلى 39479 مليون دولار سنة (2008) ، في مقابل ذلك كانت الصادرات الجزائرية هي أيضا تسهد ارتفاعا مستمرا حتى سنة (2008) حيث كانت قيمة الصادرات سنة 2000 تبلغ 22031 مليون دولار لتصل سنة 2008 إلى 79298مليون دولار.

وخلال هذه الفترة كانت حالة الميزان التجاري دائما في حالة فائض متزايد نتيجة لتغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات وهذا راجع بشكل كبير إلى الارتفاع المتواصل لأسعار البترول، رغم ارتفاع قيمة الواردات بسب ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية.

أما خلال سنة 2009 فقد شهدت كل من الصادرات و الواردات انخفاضا ملحوظا نتيجة لتأثرها بالأزمة المالية العالمية، حيث نلاحظ انخفاض قيمة كل من الصادرات و الواردات لكن مع محافظة الميزان التجاري على الفائض و أن كان ضئيل مقارنة مع السنوات السابقة ، حيث كان قد حقق فائض قدره 39819 مليون دولار سنة 2008 لينخفض إلى 16580 مليون دولار سنة 2010.

ثانيا. حجم الصادرات و الواردات حسب المناطق الجغرافية (2000-2010).

1- توزيع الواردات الجزائرية:

بما أن الجزائر دولة ذات استهلاك واسع وغير محققة لاكتفائها الذاتي و الغذائي فإنها تحتاج لمجموعة من السلع الختلفة التي تمثل وارداتها من خلال تعاملها مع مجموعة من الأقاليم و الدول الأجنبية حسب احتياجها. وهذا كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(11): توزيع واردات الجزائر الجزائر حسب المناطق الجغرافية (للفترة 2000– 2010)

(الوحدة مليون دولار)

السنـــوات / البيـــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإتحاد الأوروبي	5256	5903	6732	7954	1097	11255	14427	20985	20772	20704	20704
دول أوروبية أخرى	603	636	757	855	1097	777	715	659	728	388	388
أمريكا الجنوبية	142	269	385	576	1166	1249	1281	1672	2179	2380	2380
اسيـــــا	599	579	943	1206	1952	2506	3055	4318	6916	8280	8280
الدول العربية	144	179	366	418	525	387	493	621	705	1089	1262
دول المغرب العربي	52	72	127	120	169	217	235	284	395	478	544
دول إفريقية أخرى	119	85	87	125	175	148	148	231	395	350	396
الإجمالي	**9173**	**9940**	**12009**	**13534**	**18308**	**20357**	**21456**	**27631**	**39479**	**39249**	**40473**

المصدر:. وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

إن الملاحظ فيما يخص توزيع واردات الجزائر خلال الفترة 2000-2010 حسب المناطق الجغرافية، نجدها أنها تتميز بالتنوع الملحوظ بين عدة مصادر، يعتبر فيها الإتحاد الأوروبي المصدر الأول و الأساسي لواردات الجزائر من منطلق:

- الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي خاصة المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط.
- قرب المسافة بين دول الاتحاد الأوروبي و الجزائر م منه تقليل تكاليف النقل و غيرها.
- التاريخ المشترك بين بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا.

حيث تميزت الفترة 2000-2006 بالزيادة المستمرة حيث كانت قيمتها سنة 2000 تقدر بـ 5256 مليون دولار لتصل إلى 14427 مليون دولار سنة 2006، و منذ سنة 2007 بدأت الواردات تتميز بالتذبذب حتى سنة 2010 حيث بقيت ثابتة و لم تتجاوز 21000 مليون دولار.

أما الدول التي جاءت في المرتبة الثانية من حيث مصدر الواردات فهي الدول الأسيوية وبالأخص الصين بعد الزيارات المتتالية و المتبادلة بين الجانب الجزائري و الصيني الأخيرة التي توجت بمجموعة من الاتفاقيات لتعميق العلاقات في جميع المجالات و على رأسها الجانب الاقتصادي حيث تميزت قيمتها في السنوات الأولى بزيادة ولكن ليست كبيرة بسبب نقص المعاملات معها التي كانت في بدايتها لتتطور فيما بعد وتتضاعف قيمة المعاملات من 1206 مليون دولار إلى 2506 مليون دولار سنة 2005 ، ثم واصلت الزيادة لتصل إلى 8280 مليون دولار سنة 2010 وهذا راجع إلى توجه المستوردين نحو السوق الأسيوية لما توفره من مزايا كالأسعار المغرية.

و تأتي كل من الدول العربية و الدول الإفريقية و باقي الدول الأوروبية الأخرى في المرتبة الأخيرة من حيث مصادر الواردات الجزائرية ولكن تبقى بكميات منخفضة حيث لم تتجاوز قيمتها سنة 2010 على التوالي 1262 مليون دولار، 396 مليون دولار، و 388 مليون دولار.

2- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

باعتبار أن الجزائر بلد غني بالثروات الطبيعية و الباطنية و خاصة مواد الطاقة وبعض المواد الأخرى المتميزة بها كالتمور و الزيتون فإنها تتلقى عدة طلبات من طرف مختلف الدول و الاقاليم الدولية وبالذات من الدول المتقدمة و هذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم(12): توزيع صادرات الجزائر الجزائر حسب المناطق الجغرافية (للفترة 2000- 2010).

السنوات / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإتحاد الأوروبي	13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26388	41246	23186	28009
دول أوروبية أخرى	181	87	130	123	91	15	7	7	10	7	10
أمريكا الجنوبية	1672	1037	951	1220	1902	3124	2398	2596	2875	1841	2620
اسيـــا	210	476	456	507	686	1218	1792	4004	3765	3320	4082
الدول العربية	55	315	248	355	521	621	591	479	797	564	694
دول المغرب العربي	254	275	250	260	407	418	515	760	1626	857	1281
دول إفريقية أخرى	42	26	50	13	26	49	14	42	365	93	79
الإجمالي	**22031**	**19132**	**18825**	**24612**	**32083**	**46001**	**54613**	**60163**	**79298**	**45194**	**57053**

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

أما فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية يتضح لنا من خلال الجدول رقم (12) أن الإتحاد الأوروبي يعتبر أيضا المستهلك الأول للصادرات الجزائرية وذلك بسبب:

- أنها دول صناعية بدرجة أولى، و أن الصادرات الجزائرية تتكون من أكثر من 95% من المحروقات التي توجه نحو دول الإتحاد الأوروبي، وقد تطورت قيمتها بشكل مستمر منذ سنة 2001 حيث كانت تقدر ب 12344 مليون دولار لتصل إلى 41246 مليون دولار سنة 2008، و ترجع هذه الزيادة إلى زيادة الطلب وارتفاع أسعار البترول المتواصل،
- قرب المسافة بين دول الاتحاد الأوروبي و الجزائر مقارنة بالدول الأسيوية و الأمريكية، بالإضافة إلى سيطرة بعض الدول على السوق الدولية في مجال المحروقات كالسعودية، إيران، روسيا وغيرهم في القارة الأسيوية أما القارة الأمريكية مثل و.م.أ والمكسيك.
- إضافة إلى التاريخ المشترك (الذي سبق وذكرناه في العنصر السابق) بين بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا التي تعتبر الجزائر مستعمرة سابقة لها.

وخلال سنة 2008 وبسبب الأزمة المالية العالمية انخفض الطلب على البترول الجزائري و بالتالي انخفضت قيمة الصادرات سنة 2009 إلى 23186 مليون دولار ثم رجعت للارتفاع سنة 2010.

وتأتي كل من أمريكا الجنوبية و أسيا و بعض الدول العربية في المرتبة الأخيرة من ناحية توزيع صادرات الجزائر جغرافيا، حيث قدرت قيمتها تجاه أمريكا الجنوبية سنة 2620 مليون دولار سنة 2010، و الدول الأسيوية 4082 مليون دولار ، ثم تلي الدول العربية ب 1281 مليون دولار.

بعد تحليل صادرات و واردات الجزائر حسب المناطق الجغرافية نستنتج أن الإتحاد الأوروبي يعتبر المتعامل الأول و الأساسي باعتبار قدم العلاقات التبادلية بينهم و الأسباب السابقة الذكر حول الصادرات و الواردات.

ثالث. حجم الصادرت و الواردات حسب التوزيع السلعي (2000-2010).

1-التوزيع السلعي الصادرات:

بما ان الجزائر تعتبر من البلدان الأولى من حيث صادرات المحروقات وخاصة البترول و الغاز فهي من بين السلع الأولى المشكلة للصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من السلع مثل التمور و الزيتون وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (13): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية للفترة(2000 – 2010)

الصادرات **(الوحدة مليون دولار)**

السنـــوات / البيـــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المواد الغذائية	32	28	35	48	59	67	73	88	119	113	315
طاقة وزيوت	21419	18484	18091	23939	31302	45094	53429	58831	77361	44128	55527
المواد الخام	44	37	51	50	90	134	195	169	334	170	94
المواد نصف مصنعة	465	504	551	509	571	−651	828	993	1384	692	1056
سلع التجهيز الصناعي	11	22	20	1	−	−	1	1	1	−	1
سلع تجهيز فلاحية	47	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30
سلع تجهيز إستهلاكية	13	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30
الإجمالي	**22031**	**19132**	**18825**	**24612**	**32083**	**46001**	**54613**	**60163**	**79298**	**45194**	**57053**

المصدر:وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) الذي يمثل التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية استحواذ كل من مواد الطاقة و الزيوت على النصيب الأكبر بنسبة تفوق 95% من إجمالي إيرادات السلع، وذلك بسبب سيطرت قطاع المحروقات الذي يمثل حوالي 97% من الصادرات و كمداخيل للاقتصاد الجزائري ، حيث بلغت قيمتها 21419 مليون دولار سنة 2000 لتتطور و تزيد خلال كل سنة لتصل إلى 77361 مليون دولار سنة 2008. وبسبب التأثر بالأزمة المالية وانخفاض أسعار البترول بسبب نقص الطلب عليه، انخفضت قيمة مواد الطاقة والزيوت إلى 44128 مليون دولار سنة 2009 و 55527 مليون دولار سنة 2010.

وتأتي المواد النصف مصنعة في المرتبة الثانية ولكن بقيم منخفضة نوعا ما حيث كانت تقدر بـ 465 مليون دولار سنة 2000 لتصل إلى 1056 مليون دولار سنة 2010. و هذا راجع إلى ضعف هذا القطاع وسيطرة مواد الطاقة على القيم العظمي من الصادرات الإجمالية.

أما باقي القيمة من صادرات السلع فتتوزع بنسب متقاربة على المواد الغذائية و سلع التجهيز الصناعي والفلاحي و السلع الاستهلاكية وهذا راجع إلى الضعف الكبير الذي تشهده هذه القطاعات وعدم جودة منتجاتها وبالتالي عدم قدرتها على منافسة المنتوجات الأجنبية.

2- التوزيع السلعي للواردات.

تتوزع الواردات الجزائرية على مجموعة مختلفة من المواد التي تحتاجها وخاصة تلك المواد التي لا تنتج محليا أو حتى إن كانت موجودة محليا ولكن لا تغطي الطلب المحلي ، حيث يمكننا رصد القائمة السلعية للصادرات الجزائرية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (14): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية للفترة(2000 – 2010)

(الوحدة مليون دولار)

السنـــوات / البيـــــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المواد الغذائية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058
طاقة وزيوت	129	139	145	114	173	212	244	324	594	549	955
المواد الخام	428	478	562	689	784	751	843	1325	1394	1200	1409
المواد نصف مصنعة	1655	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014	10165	10098
سلع التجهيز الصناعي	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341
سلع تجهيز فلاحية	3068	3435	4423	4955	7139	8452	8528	8534	13093	15139	15776
السلع تجهيز إستهلاكية	13931	1466	1655	2112	2797	3107	3011	5243	6397	6145	5836
الإجمالي	**9173**	**9940**	**12009**	**13534**	**18308**	**20357**	**21456**	**27631**	**39479**	**39294**	**40473**

المصـــدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل التوزيع السلعي لواردات الجزائر أن هناك تنوع في السلع الواردة للجزائر حيث أن سلع التجهيز الفلاحي تأتي في المرتبة الأولى خلال طول المدة إذ بلغت 15776 مليون دولار سنة 2010. و تأتي بعدها السلع الغذائية و المواد النصف مصنعة و المواد الخام حيث تقاربوا في القيمة، في حين تأتي سلع التجهيز الصناعي و مواد الطاقة و الزيوت في أخر الترتيب وهذا يدل على أن واردات الجزائر حوالي 90% منها استهلاكية وهذا راجع إلى:

- ضعف القطاع الصناعي في الجزائر.
- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بنسبة تفوق 97% كمداخيل من قطاع المحروقات.
- عدم وجود منتوجات وطنية ذات جودة ونوعية قادرة على إختراق الاسواق و منافسة السلع الاجنبية

الفرع الثاني: دراسة حركة التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2011-2014).

في ما يلي سنتناول تحليل تدفقات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2011-2014.

الفرع الأول: الميزان التجاري:

يوضح الجدول الموالي الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2014:

الجدول رقم (15): حجم الميزان التجاري الجزائري للفترة (2011-2014).

(الوحدة : مليون دولار)

السنوات / البيـــان	2011	2012	2013	2014
الصادرات	73498	50376	64974	62950
الواردات	47247	71866	55028	58330
الميزان التجاري	26242	21490	9946	4626
معدل التغطية%	156	143	118	108

المصدر : وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية 2014.مرجع سبق ذكره.

و يمكن تمثيل حجم الميزان التجاري الجزائري للفترة (2011-2014) في الشكل الموالي.

شكل رقم(06): حجم الميزان التجاري الجزائري للفترة (2011-2014).

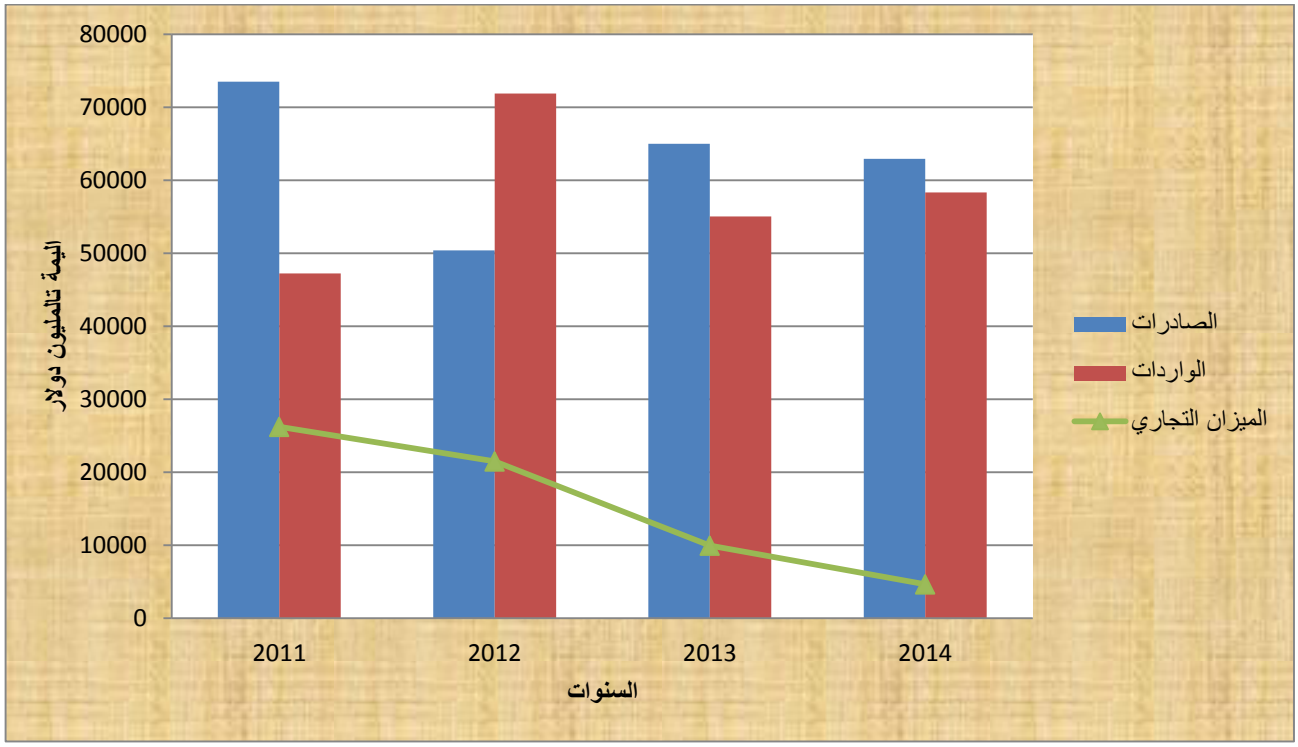

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (15).

من خلال تحليلنا للجدول وللمخطط البياني الذي يبين حجم الميزان التجاري الجزائري للفترة الممتدة من سنة (2010 -2014) أي السنوات الأربعة الأخيرة ، نلاحظ أن هناك فائض على مدى طول المدة المدروسة ولكن هذا الفائض كان مرتفع سنة 2011 مقارنة بباقي السنوات الأخرى حيث بلغ 26242 مليون دولار، وهذا راجع إلى:

- ارتفاع قيمة الصادرات نتيجة لارتفاع قيمة أسعار البترول وانخفاض قيمة الواردات في تلك السنوات.
- الأزمة الأمريكية الإيرانية حول البرنامج النووي و من ثم فرض العقوبات الاقتصادية على المؤسسات الإيرانية الناشطة في مجال المحروقات و منه حدوث تقلبات على مستوى أسعار البترول التي عادت بالفائدة على الدول المنتجة للنفط.
- حدوث ثورات الربيع العربي منها ليبيا التي أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي ومنه مسارعة الدول إلى أخذ التدابير لاستيراد المزيد من الطاقة و مشتقاتها.

كل هذه الأمور عادت بالإيجاب على الاقتصاد الجزائري من خلال ارتفاع مداخلي المحروقات و منه تحقيق فائض في الميزان التجاري. أما خلال السنوات 2013-2014 كانت نسبة الزيادة في قيمة الواردات أكبر

من الزيادة في نسبة الصادرات، و هذا راجع إلى النقص الطلب على البترول وزيادة فاتورة استيراد المواد الغذائية و الاستهلاكية . هذا ما أدى إلى وصول قيمة الميزان التجاري إلى ادني قيمة له و هي 4626 مليون دولار بعد أن كان 26242 مليون دولار سنة 2011 .

2- التوزيع السلعي للواردات.

جدول رقم (16): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية للفترة(2011 - 2014).

	2011		2012		2013		2014	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	9850	20.85	9022	17.91	9580	17.41	11005	18.78
طاقة وزيوت	1164	2.46	4955	9.84	4385	7.97	2851	4.89
المواد الخام	1783	3.77	1839	3.65	1841	3.35	1884	3.23
المواد نصف مصنعة	10685	22.62	10629	21.10	11310	20.55	12740	21.84
سلع التجهيز الفلاحي	387	0.82	330	0.66	508	0.92	657	1.13
سلع التجهيز الصناعي	16050	33.97	13604	27	16194	29.43	18906	32.41
سلع تجهيز إستهلاكية	7328	15.51	9997	19.84	11210	20.37	10287	17.63
الإجمالي	**47247**	**100**	**50376**	**100**	**55028**	**100**	**58330**	**100**

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

من خلال تحليلنا للجدول رقم (16) الذي يبين توزيع واردات الجزائر من السلع نلاحظ أن واردات الجزائر متنوعة و مختلفة و هذا ما يدل على قدرة اقتصادها على تلبية الاحتياجات اللازمة من المواد والسلع نتيجة للبحبوحة المالية التي عرفتها خزينة الدولة بسبب لارتفاع أسعار البترول و منه العوائد المالية للاقتصاد الجزائري، حيث نرى أن واردات السلع من التجهيز الصناعي تحتل المرتبة الأولى بنسبة متوسطة حوالي 30% من الواردات الإجمالية ، ثم تأتي المواد النصف مصنعة في المرتبة الثانية إذ تقدر نسبتها خلال الأربع سنوات

الأولى بحوالي 21% من إجمالي الواردات ، و يجدر بالذكر أن قيمة واردات سلع التجهيز الصناعي و المواد نصف مصنعة في زيادة مستمرة و لم تشهد انخفاض إلا في سنة 2012.

أما فيما يخص المواد الغذائية و سلع التجهيز الاستهلاكي فقد كانت فيهما قيم الواردات متقاربة خلال الأربع سنوات حيث لم تتجاوز في كل منهما 20 % من إجمالي الواردات الجزائرية. أما مواد الطاقة و الزيوت و المواد الخام فقد كانت الواردات في مستويات دنيا، وذلك لأن الجزائر تعتبر دولة غنية بهذه المواد و مصدر أساسي لها.

أما سلع التجهيز الفلاحي فوارداتها تكاد تكون معدومة، حيث لم تتجاوز نسبتها خلال الأربع سنوات 01% من إجمالي قيمة الواردات و هذا راجع إلى وجود مؤسسات جزائرية مختصة في إنتاج الأجهزة الفلاحة مثل مؤسسة روبية للعتاد الفلاحي.

3- التوزيع السلعي للصادرات.

جدول رقم (17): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية للفترة(2011 - 2014).

السنـــوات / البيـــان	2011		2012		2013		2014	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	355	0.48	315	0.44	402	0.62	323	0.51
طاقة وزيوت	71427	97.19	69804	97.13	62960	96.90	60146	95.54
المواد الخام	161	0.22	168	0.23	109	0.17	110	0.18
المواد نصف مصنعة	1496	2.04	1527	2.12	1458	2.24	2350	3.37
سلع التجهيز الفلاحي	-	-	01	-	-	-	02	-
سلع التجهيز الصناعي	35	0.05	32	0.04	28	0.04	15	0.02
سلع تجهيز استهلاكية	15	0.02	19	0.03	17	0.03	10	0.02
الإجمالي	**73489**	**100**	**71866**	**100**	**64974**	**100**	**62956**	**100**

المصـــدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (17) الذي يبين لنا صادرات الجزائر حسب أنواع السلع يذهب بنا النظر مباشرة إلى مواد الطاقة و الزيوت التي استحوذت على أكبر من 95 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، و هذا يفسر أن الجزائر تعتمد على عنصر وحيد في صادراتها و هو النفط كمورد أساسي مع ضعف و إهمال

باقي القطاعات ، حيث نلاحظ أن قطاع المواد النصف مصنعة يأتي في المرتبة الثانية بعد المحروقات ولكن بنسبة ضعيفة لم تتجاوز 4%خلال الأربع سنوات المدروسة لكنها في زيادة ملحوظة .

أما باقي السلع و المتمثلة في المواد الغذائية و المواد الخام ، وسلع التجهيز الصناعي و الفلاحي فلم تصل نسبتها حتى 1% من إجمالي الصادرات و هذا ما يفسر ضعف هذه القطاعات و عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية ، و اكتفائها بالأسواق المحلية .

من خلال تحليلنا لحجم التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2014 نستنتج أن الاقتصاد الجزائري دائما في موضع خطر وذلك بسبب اعتماده على مورد وحيد للصادرات ألا و هو المحروقات، باعتبار أن المحروقات طاقة زائلة وليست دائمة و متجددة، وبسبب أيضا زيادة وارداته المتنوعة وعدم العمل على النهوض بالصناعات المحلية و ترقيتها لتغطي الطلب المحلي وتنافس السلع في الأسواق الدولية.

المبحث الثاني: تشجيع و تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعتبر الجزائر إحدى هذه الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية سنة 1986، و بلوغ حجم الديون مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، مما ألزم السلطات الجزائرية في مطلع التسعينيات إلى تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، وهذا بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي والمتمثل في إصلاح النظام المالي والجبائي، والمنظومة القانونية، وهذا بغية تهيئة المناخ الملائم لجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تقييم المناخ الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قبل تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لابد من التطرق إلى تقييم المناخ الاستثماري الذي سوف نركز فيه بصفة خاصة على الوضع الاقتصادي للجزائر الذي يمثل عامل الجذب الأكبر للاستثمارات الأجنبية الواردة.

الفرع الأول: مؤشرات الوضع الاقتصادي في الجزائر: سيتم تشخيص الوضع الاقتصادي الجزائري وذلك بدراسة عدّة مؤشرات وهذه الدراسة حتى سنة 2011.

أ- **حجم السوق:** تعتبر الجزائر سوقا ضخمة بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، حيث بلغ عدد السكان 36,7 مليون نسمة في سنة 2011، وهذا ما يجعل الاستهلاك كبيرا للمواد المصنعة ومواد التجهيز، فعلى سبيل المثال بلغت الواردات سنة 2011 ما يقارب 57 مليار دولار، لكن في المقابل نجد أن نسبة النمو الديمغرافي بدأت بالانخفاض حيث وصل إلى حوالي 1,66 % للفترة (2000 – 2011) بعدما كان حوالي 2 % للفترة (1990– 2000) وهذا بسبب تراجع معدل سن الزواج وانخفاض كبير في نسبة الإنجاب، كما بلغ متوسط الدخل للفرد حوالي 5066 دولارا وذلك لسنة 2011.[1]

ب- البنية التحتية: يمكن تشخيص وضعية البنية التحتية في الجزائر من خلال ما يلي:

- **بنية النقل:** بالنسبة لشبكة الطرقات والتي تعتبر من المؤشرات المهمة جدا نجد في الجزائر أن الطرقات السريعة جد ضعيفة ببعض المئات من الكيلومترات فقط في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع، أما بالنسبة للسكة الحديدية فيبلغ طولها 4700 كلم، علما بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء، وفيما يخص النقل الجوي فيوجد 44 مطار، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد

[1] عبد الوهاب الشمام، عبد الحليم الحمزة، **واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، ملتقى وطني حول الإستثمار في الجزائر، 2008، ص 10.

متطورة. وتحتوى الجزائر على 40 ميناء، 11 فقط منها للصيد والتجارة والمحروقات وميناءين اثنين مختصين في المحروقات .[1]

– **بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية:** بلغت عدد خطوط الهاتف الثابت نحو 3 مليون خط منها 30 % لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات أي بكثافة حوالي 13 %، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 3 متعاملين، وكثافة تقدر بحوالي 98 % ، كما أن نسبة مستخدمي الإنترنيت تقدر بحوالي 12 % وذلك خلال سنة 2011.

– **التزويد بخدمات الكهرباء والغاز الطبيعي:** في إطار تقييم النتائج المنبثقة عن سياسات وبرامج التوزيع العمومي للغاز في الجزائر، يمكن القول أنه منذ سنة 1962 والى غاية مطلع سنة 2010، تم ربط 741 بلدية من مجموع 1541 بلدية بالغاز الطبيعي، وهو ما يمثل نسبة ربط مقدرة بحوالي 48 % وطنيا، كانت معظمها منذ سنة 2000 تاريخ إطلاق المخطط الوطني للغاز والبرامج الوطنية للتوزيع العمومي لهذه الثروة المتعلقة به، حيث تم ربط 562 بلدية من أصل 741 المذكورة أعلاه، أي ما نسبته 76 % ويتوقع أن يصل عدد البلديات الموصولة بالغاز إلى 1005 مع نهاية 2012، لتصبح خلالها نسبة الربط الوطنية بالغاز حوالي 65 % وهي نسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بباقي الدول النامية في العالم، لكنها تعد منخفضة جدا مقارنة ببعض الدول الأوروبية المستوردة للغاز الجزائري في حد ذاته كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا، كما قامت الجزائر بتوجيه استثماراتها وزيادتها لغرض تطوير إنتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها كي تستفيد منها جميع الشرائح المجتمعية في الجزائر، بل واعتبرت التموين بالكهرباء إحدى أولوياتها الرئيسية، حيث وصلت نسبة التغطية الكهربائية سنة 2010 إلى عتبة 97 % وهي نسبة عالية جدا وواقعية يصعب تجاوزها نظرا للطابع المتشتت لبعض الجماعات السكانية الموجودة في المناطق النائية الوعرة.

ج– معدل النمو الاقتصادي: حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للجزائر معدل نمو قدره حوالي 16 % ليصل إلى نحو 161 مليون دولار لسنة 2010 وذلك بفضل انتعاش الاقتصاد الجزائري في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، كما تشير تقديرات معدل النمو الحقيقي للجزائر إلى ارتفاع بمعدل نحو 3,3 % في سنة 2010 بعدما كان معدل النمو الحقيقي نحو 2,4 % سنة 2009 وذلك بفضل تحسن الاقتصاد الجزائري وزيادة الطلب على المنتجات النفطية.

د– مؤشرات الأداء الاقتصادي: بتشخيص وضعية الموازنة العامة خلال سنتي 2010 و2011 نجد أن الجزائر تعاني من عجز في الموازنة العامة، وقد ارتفع في سنة 2011، وبالنسبة لوضعية الحساب الجاري لميزان

[1] براهمية امال، سلايمية ظريفة، **سياسيات التمويل و اثرها على الإقتصاديات و المؤسسات**، ملتقى دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص15.

المدفوعات فهو على العكس تماما فقد سجل فائضا خلال سنتي 2010 و2011، وبالنسبة لاحتياطي الصرف خلال نفس الفترة السابقة فقد تزايد خلال سنة 2011، وهذا ما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر.[1]

الفرع الثاني: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر.

بعد أزمة تراكم الديون و الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات نهاية الثمانينات و بداية التسعينات قررت الجزائر تبني سياسة إعادة الجدولة سنة 1993 أي سياسة تنموية جديدة بالانتقال إلى اقتصاد السوق وفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي وإعطاء أهمية للاستثمارات الأجنبية وذلك بصدور عدة قوانين و تشريعات مدعمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي ومتهيئة للمناخ الاستثماري، أهمها قانون الإستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بأمر رقم 01-03 لسنة 2001المتعلق بتطوير الاستثمار، وكذا تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو ما انعكس إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

الفرع الأول : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة(2000-2014)

جدول رقم (18) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة (2000-2014)

الـــوحـــدة: مليـــون دولار

السنوات / البيـــان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات الواردة	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1661.8
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**المجموع**
التدفقات الواردة	2593.6	2746.4	2264	2571	1 499.0	1691.0	1755.8	23627.7

المصـــدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2015/04/20 /mesures / (ANDI).www.andi.dz

و يمكن تمثيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة (2000-2014) في الشكل الموالي.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الجزائر، 2011.

الشكل رقم (07): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة (2000-2014).

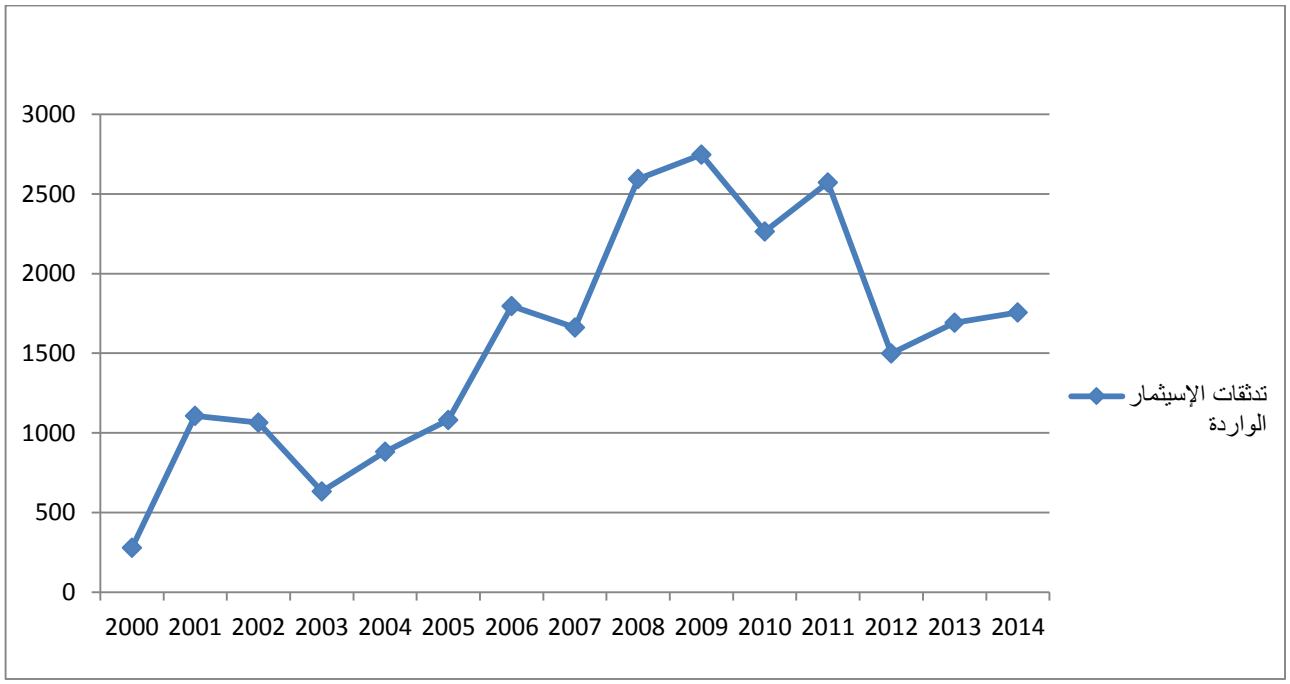

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم:(18)

من خلال تحليلنا للجدول و المنحنى السابقين اللذان يمثلان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر نلاحظ أنه خلال سنتي 2000 -2001 كان تدفق الاستثمار إيجابي و متزايد للجزائر حيث ارتفع من 280.1 مليون دولار سنة 2001 ليصل إلى 1107.9 مليون دولار سنة 2001، ثم خلال سنة 2002-2003 انخفض إلى أدنى مستوى له ليصل إلى 633.7 مليون دولار وهذا راجع إلى حداثة الإصلاحات في مجال الاستثمارات الأجنبية، وحداثة الاستقرار السياسي في الجزائر.

و منذ سنة 2004 شهدت تدفقات الاستثمار المباشر الوارد للجزائر تزايد مستمر حتى سنة 2006 لتصل إلى 1795.4 مليون دولار، لتشهد بعد ذلك انخفاض طفيف سنة 2007 مرتبط بانخفاض أسعار البترول في تلك السنة، و منذ السنة الموالية زادت التدفقات الواردة بشكل ملحوظ و مستمر، حيث وصل إلى أعلى قيمة سنة 2009 حيث قدر التدفق بـ 2746.4 مليون دولار. وخلال السنوات التي تلت وحتى سنة 2014 كان هناك انخفاض ثم زيادة قليلة مقارنة بالزيادات السابقة وهذا راجع إلى بعض الاضطرابات السياسية و الاقتصادية في المنطقة و انخفاض أسعار البترول.

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر حسب القطاعات و الأقاليم.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية.

لا يــزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة، الخدمات، السياحة، الصناعة وغيرها.[1] ويوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة 2003-2013:

جــدول رقــم(19): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب القطاعات للفترة (2000-2014).

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ /مليون دج	النسبة %
الزراعــة	9	1.60	5495	0.23
البنـــاء	95	16.84	59713	2.54
الصنــاعة	324	57.45	1 613 708	68.55
الصحــة	6	1.06	13 573	0.58
النقــل	19	3.37	12 405	0.53
السيــاحة	10	1.77	462 619	19.65
الخدمــات	100	17.73	97 145	4.13
الاتصــالات	1	0.18	89 441	3.80
المجمــوع	564	100	2 354 099	100

المصــدر: الوكالــة الوطنيــة لتطويـر الاستثمار، بيانـــات الاستثمار (2002 -2014).

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement 2015/04/12، 05:30.

من خلال ملاحظتنا للجدول الذي يبين توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر حسب القطاعات الاقتصادية نستنتج أن النسبة الأكبر من لتدفقات المشاريع الاستثمارية تذهب نحو قطاع الصناعة بنسبة 57.45% من إجمالي المشاريع الاستثمارية أي ما قيمته 708 613 1 مليون دينار جزائري وهذا راجع إلى فتح الجزائر المجال للمستثمرين الأجانب للاستثمار و الشراكة في قطاع الصناعة مجالات حيوية ومهمة ومربحة كصناعة الأدوية التي استقطبت عددا من الشركات الأجنبية مثل: شركة غلاكسو سميث كلاين Glaxo Smith Klin البريطانية و التي تتطلع أن تكون رائدة في سوق الأدوية الجزائري و ذلك من خلال العديد من التخصصات.

[1] بلال لوعيل: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، العدد الرابع ،ديسمبر ،2008، ص138.

أما بالنسبة للقطاع السياحة فقد شهد خلال القترة الأخيرة زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي إذ وصلت إلى 16.65% من إجمالي المشاريع أي ما قيمته 619 462 مليون دينار جزائري، وهذا ما يوضح هدف وسياسة الجزائر الجديدة للنهوض و تطوير قطاع السياحة. أما بالنسبة لقطاعات الخدمات و الاتصالات والبناء فنسبة تدفق الاستثمارات والمشاريع لهذه القطاعات تبقى منخفضة مقارنة بأهميتها فيما يخص المساهمة في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني حيث لم تتجاوز 5 % من إجمالي التدفقات الواردة للجزائر .

وتأتي قطاعات الزراعة و النقل و الصحة في ادني الترتيب بالنسبة لتدفقات الاستثمارات الواردة حيث لم تتجاوز مجتمعة ما مقداره 21000 مليون دينار جزائري، وهذا ما يبين ضعف هذه القطاعات ونقص المشاريع فيها رغم أهميتها خاصة قطاع الزراعة . و نذكر على سبيل المثال المشروع المتعلق بإنشاء الطريق السريع شرق غرب الذي يمثل جزءا من مشروع الطريق السريع المغربي يمثل طوله 1216 كلم، وهو يربط بين أهم ولايات الوطن.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة.

يتميز المناخ الاستثماري في الجزائر بتعدد الدول و الشركات الأجنبية المستثمرة و الناشطة فيها في مجموعة من المجالات و الصناعات التي تلعب دورا كبيرا في تطوير الاقتصاد الوطني، و الجدول التالي يوضح لنا مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

جدول رقـم(20): يوضـح مصـادر تدفقـات الاستثمار الأجنبـي المباشـر الجزائر حسب الأقاليم لجغرافية المستثمــرة خـــلال الفتـــرة الممتـــدة مـــن (2002 -2011): (الوحدة مليون دج)

المنطقة	عدد المشاريع	القيمة
أوروبـــا	316	839 295
من بينها الإتحاد الأوروبي	238	519 485
آســـيا	53	115 219
أمريكـــا	10	63 171
الدول العربيـــة	171	1 243 455
استراليـــا	1	2974
متعدد الجنسيات	13	89 985
المجموع	564	2 354 099

المصـــــــــدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement، 2015/04/26، 16:00.

تكشف بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالفترة الممتدة بين 2002 و 2011، عن تنوع مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة، حيث تشارك دول كثيرة في توجيه استثماراتها نحو الجزائر و تأتي الدول العربية في المرتبة الأولى من حيث قيمة المشاريع، حيث قدرت عدد المشاريع العربية بـ 171 مشروع من اصل 564 و بقيمة تساوي 455 243 1 مليون دج، أي ما يمثل نسبة 58.12 %من قيمة المشاريع الأجنبية ،في حين تحتل الدول الأوروبية المرتبة الثانية من حيث قيمة المشاريع المنجزة حيث قدر عددها بـ 316 مشروع و بقيمة إجمالية تساوي 295 839 مليون دج، أي ما يمثل نسبة 23.66%، وتعد فرنسا أهم الدول الأوروبية المستثمرة في الجزائر، و تحتل الدول الأسيوية المرتبة الثالثة بعدد من المشاريع يساوي 63 مشروع و بقيمة 219 115 مليون دج أي ما يساوي 14.74%، أما باقي المشاريع فهي تتوزع على عدد مختلف من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية.

ويلاحظ أن شركات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية أكثر استعدادا للعمل في الجزائر نظرا لتقارب مناخ الاستثمار في الجزائر وفي بلدانها الأصل ، فبالرغم من وجود نقائض فهي لا تصل إلى حد التنفير.

أما بالنسبة لمؤسسات الدول الأكثر تقدما ، فلا تزال استثماراتها بالجزائر ضعيفة من حيث العدد والقيمة، وهو ما يؤكد بأن مناخ الاستثمار لا يزال يقيم بأنه غير مهيأ تماما بالنسبة لهذه الشركات ، الأمر الذي يتطلب

مضاعفة الجهود من أجل مشاركتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال توفير رؤوس الأموال و التكنولوجيا لاستغلال الإمكانيات المتاحة بأكثر فعالية وأحسن مردودية وتوفير مناصب شغل مناسبة، وعلى ذكر مناصب الشغل، فإنه يلاحظ أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2002 –2011 اثر على العمالة و التشغيل، حيث توضح أرقام وكالة ANDI أن الاستثمارات الأجنبية توفر حوالي 81530 منصب شغل منها 26106 منصب شغل في مشاريع الشراكة و 55424 منصب متاح في المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تحقق نسبة تشغيل تصل إلى 10.81% من إجمالي مناصب الشغل المحققة من إجمالي الاستثمارات المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2002–2011، كما أن هذه النسبة مرجحة للارتفاع كلما زاد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا.

الفرع الثالث: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

تسعى الجزائر إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لتلبية متطلبات التنمية خلال الفترة القادمة خاصة في ظل البرامج المعلن عنها والخاصة بدعم النمو الاقتصادي وقد سجلت الجزائر معدلات نمو ايجابية خلال السنوات الأخيرة فترة من الانكماش الاقتصادي والنمو المتدني خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي والتي يمكن إرجاعها بشكل أساسي إلى الطفرة المسجلة في أسعار النفط في الأسواق الدولية الذي انعكس إيجابا على أداء الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وكذا تحسن مؤشرات القطاع الزراعي الذي سجل معدلات نمو ايجابية بلغت 19%عام 2003،وذلك راجع لعدة عوامل ، ومن بين هذه العوامل نذكر مثلا غزارة الأمطار الاستثنائية التي عرفتها الجزائر في تلك السنة و التي كان لها أثار إيجابية على الزراعة وقطاع الأغذية الفلاحية، ووضع الاقتصاد العالمي الذي كان جد إيجابي للجزائر من خلال أسعار البترول المرتفعة حيث بلغ 28.89دولار للبرميل سنة 2003، و38.63 دولار سنة 2004، و 54.54 دولار سنة2005.

وقد عرفت الجزائر فائضا ماليا لا سابق له في هذه السنوات، وهذا ما سمح ببعث مخططين للإنعاش الاقتصادي الأول عام2001 بمبلغ7 مليار دولار، والثاني عام 2005 بمبلغ 55مليار دولار، لذا فإن تسريع النمو الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر حاليا لا يستطيع أن يكون نمو دائم لأنه لا يركز على الشركات المحلية، وهذا ما اتضح خلال سنة 2008 إذ تراجع نمو الناتج المحلي تراجعا ملحوظا بسبب تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة المالية العالمية.

ولإنجاح الحصول على نمو اقتصادي مرضي ودائم لابد من التأثير على الطلب وعلى شكل عرض الاقتصاد الوطني خاصة بتشجيع الإنتاج الوطني[1]

[1] اسيا حجار، مليالي برحو ، **حول دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر**، ملتقى وطني ، جامعة عبد الحميد إبن باديس، 2012، ص10.

المبحث الثالث: الآثار المرتقب انعكاسها على الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الجديد:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني انضمامها لكل اتفاقيات الجات، وهذا قد يعود عليها بعدة أثار سلبية، في ظل عدم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة مع نظيراتها الأجنبية، إلا أن هذا الانضمام قد يفيد الاقتصاد الوطني من خلال إتاحة الفرصة للمؤسسات الوطنية للاحتكاك بنظيرتها الأجنبية والاستفادة من ذلك في عدة جوانب.[1]

المطلب الأول: الآثــار الإيجابية المرتقبـة:

اتفق المشاركون في ندوة حول انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة و الاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى – من 13 إلى 15-10-1997 – على حتمية انضمام الجزائر للمنظمة قبل فتح باب مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حتى تستفيد من الجوانب الإيجابية من حيث الاستثناءات الخاصة بالدول النامية و الدولة الأكثر رعاية المنصوص عليها في بنود الاتفاقيات المتعددة الأطراف من جهة، و تتفادى ضغوط المفاوضات الثنائية مع الدول الأوروبية من جهة أخرى، و بالتالي تستفيد من تسوية المنازعات المعمول بها في المنظمة من جهة ثالثة.

بالرغم من أن الجزائر لا تزال كعضو منتسب و لم تنضم بعض رسميا للمنظمة العالمية للتجارة إلا أن هذه الآثار استقيناها من خلال الدراسات و التحاليل المقدمة في هذا المجال.

أولا: القدرة على النفاذ إلى الأسواق:

إن عملية تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة تزيد بصفة عامة في الفرص التجارية المتاحة للدول الأعضاء و ذلك من خلال الاستفادة من:

- مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية في النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء، و نقصد هنا أسواق الدول المتقدمة في المنظمة،
- التخلص من العوائق التقييدية و الجمركية الأخرى التي تفرضها هذه الدول على الدول غير الأعضاء بها.

ثانيا: التشجيع على توفير المنتجات الزراعية:

تنص اتفاقية الزراعة على تحويل جميع الإجراءات المعيقة لتجارة السلع الزراعية إلى تعريفة جمركية و كذا إجراء تخفيض الدعم الحكومي المقدم للمنتجين و المصدرين، و هذا الإجراء سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية في الأسواق الدولية الذي سيكون حافزا للمنتجين الجزائريين إلى زيادة الإنتاج الزراعي و منه الحصول على اكتفاء ذاتي غذائي داخلي إن صح التعبير، و لكن بالمواصفات المطلوبة في الأسواق الدولية

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص150.

للاستفادة من ارتفاع أسعار السلع الزراعية العالمية و بالتالي النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة بهذه المنتجات التي قد تجد لها مكان في الأسواق العالمية كإنتاج الزيوت النباتية (زيت الزيتون) الذي اعتبر منتوج استراتيجي في قانون المالية لسنة 1999.

ثالثا. تطوير الصناعة الوطنية:

ينص البند الثالث من فصل الاستثناءات من تطبيق قواعد الجات على إمكانية الدولة العضوة حماية صناعاتها الوطنية الناشئة باتخاذ جملة من الإجراءات الحمائية ضد أي سلعة دون تمييز بين البلدان المنشأ إذا كانت تشكل ضرار بالغا أو تنبأ بحدوث الضرر للصناعة الوطنية كما لا يمكن لأي دولة صناعية فرض إجراءات وقائية ضد أي سلعة جزائرية إذا كانت نسبة تصديرها لا تتجاوز 3 % من مجموع الواردات في الدول المستوردة شريطة أن لا تبلغ نسبة الواردات من مجموع الدول النامية الأعضاء أكثر من 9% من جملة الواردات من السلعة ذاتها.

و من الصناعات الجزائرية التي تستطيع بها النفاذ إلى الأسواق العالمية هي: الصناعات البلاستكية، الصناعات البتروكيماوية و بعض الصناعات الغذائية إذا عرفت كيف تطور هذه الصناعات عن طريق الاستثمارات الخارجية و الشراكة الأجنبية على سبيل المثال مؤسسة (رياض سطيف) التي ممكن أن تؤدي إلى التصدير إلى الخارج و مواجهة المنافسة الأجنبية في هذا المجال و لما لا المنافسة المحلية عبر تطوير هذه المنتوجات إلى الخارج في إطار قانون السوق الحر و ذلك بتدعيم الهيكل الصناعي في المدى القصير بتجربة الدول الأعضاء.

رابعا. المساعدات الفنية:

إن العضوية في المنظمة تمنح وسيلة لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي و التجاري عبر مشاركة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. كما تمنح للعضو الحق في المطالبة بالمساعدات الفنية من الأمانة العامة في مجال اختصاصاتها حول التقييم الجمركي و التعريفة و كذا السياسات التجارية و الإعفاءات الجمركية المقدمة من قبل كافة الدول الاعضاء بالإضافة للاحتكاك بالموظفين المسئولين في المنظمة من خلال الاجتماعات الدورية[1].

[1] سامية بوطمين، **مرجع سبق ذكره**، ص287.

المطلب الثاني: الآثار السلبية المرتقبة على الاقتصاد الجزائري

باعتبار أن الجزائر لم تحصل بعد على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنه يمكن استقراء سلبيات الانضمام لهذه المنظمة من خلال تجارب بعض البلدان العربية ذات الخصوصية المتشابهة مع الجزائر والتي هي عضو في المنظمة، وعليه يمكن إيجاز هذه السلبيات فيما يلي:[1]

– تزايد حدة المنافسة الأجنبية في السوق الجزائرية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق، وهو ما سيؤثر سلبا على بعض الصناعات الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة، سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها.

– بفعل هذه المنافسة سوف تضطر بعض المؤسسات إلى غلق أبوابها وهو ما يؤدي إلى تزايد معدل البطالة خاصة في المدى القصير.

– إن تطبيق اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة سوف يؤدي إلى دخول الشركات الدولية (F.M.N) للاقتصاد الوطني ومزاحمة الاستثمار الوطني، وهنا ما يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ وانتشار الكيانات الكبرى المسيطرة على حركة الاستثمارات.

– سوف يؤدي تحرير قطاع الزراعة إلى ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الزراعية والغذائية في الجزائر، وذلك باعتبارها مستورد صافي للغذاء حيث أن أكثر من 24.41% من وارداتنا مواد غذائية، الأمر الذي سيؤثر سلبا على أداء الميزان التجاري الجزائري.

– تنطوي جميع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على شرط المعاملة الوطنية، وهو ما سيترتب عليه إلغاء أي معاملة تفضيلية تمنحها الجزائر إلى المنتجات الوطنية، وهو ما يعني تركها دون حماية حكومية أو تفضيل وهو ما سينعكس سلبا على استمرارها.

– تحرير قطاع الخدمات وفقا لجداول الالتزامات سوف يترتب عليه اختفاء بعض الأنشطة الخدماتية في المجالات التي لا تقوى على المنافسة، خاصة ونحن نعلم أن هذا القطاع في الجزائر ضعيف من ناحية التكنولوجية المستخدمة ونقص اليد العاملة المؤهلة (كقطاع الاتصالات)، كذلك مجالات النقل البحري والجوي لعدم وجود وسائل نقل حديثة وقدم الأسطول الجزائري.

– أن تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) سيترتب عنه ارتفاع النفقات التي تتحملها الجزائر، خاصة الحقوق المتعلقة برخص الإنتاج في قطاعات كالأدوية والكيماويات وبرامج الحاسوب...إلخ.

[1] الصادق بوشنافة، **مرجع سبق ذكره**، ص217.

– ارتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة الفنية من الدول المتقدمة، وهو ما سينعكس على نفقات الإنتاج والمزايا النسبية للصناعات التي تعتمد على هذه المعرفة.

– سوف يترتب على استمرار التخفيضات الجمركية على الواردات وفقا لجداول الالتزامات المقدم من طرف الجزائر، انخفاض في حصيلة الموارد الجبائية نظرا لأنها تمثل نسبة أكثر من 25% من مجموع المداخيل الجبائية في الجزائر، والتي أصبحت سنة 2003 تمثل فقط نسبة 8.15%.

من خلال ما سبق ذكره من إيجابيات وسلبيات نستطيع القول بأن عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة أصبحت ضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، وأن السلبيات موجودة سواء كان البلد عضو في المنظمة أو خارجها، لكن يبقى فقط على الجزائر أن تحدد بدقة في جدول التزاماتها مع المنظمة ربط دقيق للتعريفة الجمركية حتى تخفف من حدة الآثار السلبية، وأن تمهد الطريق لمختلف القطاعات الاقتصادية بصفة تدريجية لتحريرها وأن تغتنم فرصة المفاوضات لتأهيل هذه القطاعات وتحسين آدائها حتى لا تتأثر مستقبلا بسلبيات الانضمام.

المطلب الثالث: موقف الجزائر من الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية

كما بينا سابقا بأن الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية الناتجة عن جولة الاوروجواي أثار إيجابية كما لها آثار سلبية بالنسبة للدول النامية عامة والجزائر خاصة و هذا راجع للوضع الاقتصادي الجزائري الذي هو في مرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، و بالتالي يجب الحماية من كل الآثار السلبية.

و في تقديرنا الخاص و لتجاوز هذه الآثار السلبية في ظل الإمكانات المتاحة القيام ببعض المعالجات والمتمثلة في:

أولا: إقامة البنية التحتية الأساسية.

إن ازدهار النشاط الاقتصادي في أي دولة من الدول مرهون بوجود منظومة متكاملة من الخدمات الأساسية التي توفر مناخا مناسبا للنشاط الاقتصادي و الاستثماري. و تمنحه القدرة على المنافسة؛ و في ظل مناخ ملائم لاجتذاب رؤوس الأموال و الاستثمارات الوطنية و الأجنبية؛ فالمطلوب من الدولة اليوم توفير ظروف و مناخ مشجع للنشاط الاقتصادي مثل توفير شبكة مواصلات مناسبة داخل البلاد و منظومة اتصالات حديثة و متطورة.

ثانيا: التركيز على الأنشطة الاقتصادية ذات الجدوى

في ظل المنافسة الاقتصادية القومية و مع الصعوبات التي تواجهها الجزائر في أن يكون لها وجود فاعل في الاقتصاد العالمي، إلا أن كل هذه الظروف سوف لن تحدها عن البحث عن حلول ومخارج للتحديات

التي تواجهها. و بإمكانها أن تبحث عن مزايا نسبية تتفوق بها على غيرها و من بين الأنشطة التي ينبغي التركيز عليها نذكر: النشاط الزراعي، المنشآت الصناعية، جذب الاستشارات الأجنبية، صناعة البرمجيات، السياحة و غيرها.

ثالثا: الاهتمام بالبحث و التطويـر

إن التطورات التقنية و نمو الإنتاجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة هو بلا شك ثمرة جهود حثيثة في البحث و التطوير في كل تلك النشاطات؛ و قد زادت أهمية البحث و التطوير في العصور الحديثة نتيجة للمنافسة الشديدة بين المنتجين و المصنعين و التطور المتسارع في التقنيات على نحو لم يسبق له مثيل؛ وبالذات في تقنية المعلومات.

إن واقع البحث العلمي في بلداننا شديد البؤس و يعكس بوضوح واقع التخلف الذي نعيشه في حياتنا هذا من جهة و من جهة أخرى عدم القدرة على الاستفادة من نتائج هذه البحوث العلمية بصورة مناسبة.

و يمكن القول مما سبق أن الدول النامية عامة و الجزائر خاصة أمامها معركة طويلة تحتاج فيها على المزيد من التنسيق و التقارب فيما بينها لتدخل المفاوضات القادمة و هي أكثر تناسق و اتحاد لتعظيم المصالح واستغلال التناقضات في مواقف الدول المتقدمة لتعزيز مكاسبها، حيث لازال البحث قائما و مستمرا لإقامة نظاما تجاريا عالميا أكثر عدالة ووضوحا في آلياته و قواعده من خلال منظمة التجارة العالمية.

خلاصة الفصل

بعد التطرق إلى واقع التجارة الخارجية في الجزائر وما قامت به من جهود و إجراءات للنهوض بالقطاع مثل إنشاء المؤسسات المعنية بترقية التجارة و التحرير الكلي للتجارة الخارجية و إجراء مفاوضات مستمرة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و السعي جاهدة لتوفير المناخ الاستثماري المناسب، وهذا ما تجلى من خلال قيامها باتخاذ عدة إجراءات من شكل الانفتاح السياسي، تنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق وإقامة بعض هياكل البنية التحتية، وبعد تحليل حجم التجارة الخارجية و اللإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2014 يمكننا القول بأن الجزائر مازالت تعاني ضعف كبير في كلا المجالين، حيث أنها ما زالت تعتمد على منتوج واحد للتصدير وهو النفط مع ضعف أو انعدام المنتوجات الأخرى، حيث أنه من المعروف أن زيادة القدرة على التصدير مرهونة على قدرة الإنتاج المحلي في توفير السلع اللازمة ذات الجودة و النوعية الطلوبة للتصدير ومنافسة المنتجات الأجنبية للزيادة في حصيلة الصادرات ، وهذا ما ينقص المنتجات الجزائرية

أما فيما يخص الاستثمار في الجزائر فنلاحظ أن الإجراءات لم تنجح لحد الساعة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المناسبة للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني و ليس فقط الاستثمار في مجال المحروقات.

خاتمة عامة

بعد أن تمت دراسة عناصر موضوعنا الذي هو بعنوان الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية وأثرها على الدول النامية ودراسة واقع التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تطرقنا بالتفصيل بداية إلى مراحل تطور النظام الإقتصادي العالمي الجديد وخصائصه منذ نهاية الحرب العالمية إلى غاية القرن الواحد والعشرين، وماصاحب هذه التطورات من تغير للإتجاهات وللسياسات الإقتصادية العالمية وإنشاء المؤسسات المالية الدولية التي عملت على نشر وترسيخ مبادي هذا النظام، كما تم تسليط الضوء على العولمة الإقتصادية باعتبارها متولدة من تطور النظام الجديد ومكملة لأهدافه المتمثلة بصفة خاصة في عولمة التجارة و المبادلات، والتركيز على ابعادها التي تتضح أكثر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على تنشيط هذه الأخيرة ، ومن ثم قمنا إتجهنا للنظام التجاري الجديد أو ما يعرف ب الجات ومبادئها العامة وأهم الجولات التي مرت بها وخاصة الجولة الأخيرة (أوروغواي) التي توجت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، والتي أضحت أكبر المنظمات التي تعنى يشؤون وإتجاهات التجارة الدولية، والتي قمنا بذكر أسباب قيامها وأهميتها بالنسبة للدول وأهم إتجاهاتها والمتمثلة في تحريرها وتحرير الإستثمارات من خلال مجموعة من الإجراءات وما يترتب عنها من فوائد وأثار وبالتركيز خاصة على الدول النامية، ثم قمنا بعرض إتجاهات وحركة التجارة الدولية والأستثمارت الأجنبية الواردة والصادرة بين الدول وذلك منذ فترة التسعينات إلى غاية سنة 2012.

اما في الفصل الأخير فقد تم التطرق إلى واقع وإتجاهات التجارة في الجزائر وذلك بذكر والتركيز على المرحلة التي تلت مرحلة الإحتكار وهي مرحلة تحرير التجارة والمؤسسات المعنية بترقيتها والأهداف المرجوة من هذا التحري، ثم تمت دراسة حجم التجارة الخارجية في الجزائر من وضعية الميزان التجاري وحجم الصادرات والواردات، و حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها .

النتائج:

يمكن عد مجموعة من النتائج المتوصل إليها من خلال هذ الدراسة كما يلي:

- مر النظام الإقتصادي العالمي بعدة مراحل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية القرن الواحد والعشرين تميزت بإنشاء المؤسسات المالية العالمية والمنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت المتحكم الأساسي إتجاهات الجارة الدولية.

خاتمة عامة

- العولمة الإقتصادية أكبر الظواهر الإقتصادية الحديثة التي عرفها العالم والتي ساهمت في على تعميق الاعتماد المتبادل وتحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة إعادة النظر في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي.
- تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أذرع العولمة التي ساهمت بشكل كبير في نشر أبعادها عبر العالم من خلال تجاوز الحدود من خلال الإستفادة من تحرير التجارة.
- جولة أوروغواي من بين المنعرجات الكبرى في تاريخ التجارة الدولية التي اسفرت عن إنشاء أكبر منظمة تجارية وهي المنظمة العالمية للتجارة .
- قامت التجارة الدولية من خلال مجموعة المبادئ التي تدعو إلى تحسين التبادل من خلال التخصيص والتقسيم الأمثل للعمل وهذا ما ساهم في زيادة تدفقات الصادرات والواردات بين الدول .
- اثار تحرير التجارة الدولية إيجابية أكثر بالنسبة للدول المتقدمة بينما ممكن أن تؤثر على إقتصاديات الدول النامية من ناحيتين الإيجابية والسلبية حسب وضع إقتصاد كل دولة.
- إستحواذ الدول المتقدمة(دول الإتحاد الأوروبي والدول الأسيوية ودول امريكا الشمالية) على النصيب الاكبر من التجارة الدولية والإستثمارات من الصادرات والواردات العالمية في حين ان الدول النامية قيمة التبادل فيها ضعيفة رغم التطور الملحوظ في السنوات الأخيرة.
- تخلي الجزائر عن النظام الإشتراكي وإحتكار الدولة للتجارة الدولية منذ 1986 و إنتهاجها للنظام الرأسمالي وعملها على التحرير الكلي للتجارة.
- الهدف الأسمى من تحرير الجزائر للتجارة الخارجية هو جذب الإستثمارات والسعي للإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- في حالة إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في المستقبل فإن هناك نتائج إيجابية وأخرى سلبية يمكن أن تنجر وتؤثر على إقتصاد الدولة وكل الجوانب الاخرى .
- حالة الميزان التجاري الجزائري في حالة فائض منذ سنة الدراسة(2000) وهذا بسبب إعتماد صادراتها على المحروقات (البترول) بنسبة عظمى ، ورغم زيادة وارداتها باستمرار والتي تدل على ضعف قطاع الصناعة المحلي.
- الإستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للجزائر ضعيفة ولكنها في زيادة ملحوظة وهذا بسبب سياسات التحرير المتبعة و العمل المستمر على تهيئة المناخ الإستثماري .

خاتمة عامة

- يمكن القول بأن الإقتصاد الوطني مازال يتميز بالهشاشة و الضعف رغم سياسات تحرير التجارة و اللإستثمار وهذا بسبب الإعتماد على المحروقات (مصدر واحد من الصادرات) و الزيادة المتواصلة لفاتورة الواردات(ضعف المنتوج المحلي).

اختبار الفرضيات:

- نتائج الدراسة النظرية تثبت بأن الفرضية الأولى صحيحة حيث تأكدنا من ان النظام الإقتصادي العالمي يتميز بالديناميكية والتطور إذ شهد تطورات مستمرة إلى يومنا هذا مرورا بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وظهور ما يسمى بالعولمة الإقتصادية .
- إلا أن نتائج الدراسة اثبتت خطأ الفرضية الثانية التي تجزم على أن النظام العالمي الجديد وتحرير التجارة الدولية لهما أثار إيجابية على إقتصاديات الدول. حيث إستطعنا ان نسلط الضوء على هذه الأثار لنجد أن هناك أثار أخرى سلبية تؤثر على إقتصاديات الدول عند تحريرها للتجارة و خاصة الدول النامية .
- اما الفرضية الثالثة و التي تقول بأن ترك الإحتكار والإتجاه نحو التحرير في الجزائر ساهم في ترقية التجارة الخارجية. فقد أثبتت الدراسة صحتها حيث ان الجزائر و بعد دخولها للإقتصاد السوق بدأت تطورت عقود شراكتها مع دول أجنبية حيث زادت الإستثمارت الأجنبية الواردة نحوها ، وتطور حجم صادراتها و وارداتها وهي الأن في مفاوضات متقدمة بشأن إنظمامها للمنظمة العالمية للتجارة .

التوصيات:

بما أن الجزائر في صدد الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة وهي بصدد الزيادة في تحرير تجارتها الخارجية من خلال زيادة إبرام عقود التجارة مع الدول الأخرى، يمكن إقتراح أن لا تبقى الجزائر مركزة على مصدر واحد لإيراداتها وهو المحروقات باعتباره ثروة زائلة مع الزمن، والإلتفات نحو باقي القطاعات المهملة مثل قطاع الزراعة و قطاع السياحة وباقي القطاعات الأخرى والتي بإمكانها المساهمة في الرفع والزيادة من النمو الإقتصادي والإتجاه نحو التصدير ومنافسة المنتوجات الاجنبية ، او على الأقل تغطية السوق المحلية وبالتالي تحقيق الإكتفاء الذاتي.

الآفاق البحثية:

– من أجل تعميق الدراسة أكثر يتم إقتراح بعض المواضيع:

خاتمة عامة

- أفاق التجارة الخارجية في الجزائر في ظل السعي للإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- العولمة الإقتصادية واثارها على الدول النامية.

المراجع باللغة العربية

أولا. الكتـــب

- إبراهيم الأخرس، دور الشركات عابرة القارات في الصين، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة الطبعة الأولى 2012.
- جيلالي بوبكر ،العولمة مظاهرها و تداعياتها نقد و تقييم، عالم الكتب الحديث الأردن،2011.
- حبابة عبد الله، الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- خبابة عبد الله، السياسة السعرية في ظل العولمة الاقتصادية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- رامز زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985.
- سمير محمد عبد العزيز، عالمية تجارة القرن الواحد و العشرين، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- عبد المطب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها وتداعياتها، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
- عبد الناصر نزال العبادي ،منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر، عمان، 1999.
- عبد الناصر نزال العبادي ،منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر، عمان، 1999.
- محمود حسين الواديو أخرون، العولمة و أبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010.
- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
- نبيل حشاد، العولمة و مستقبل الاقتصاد العربي، دار إيجي مصر للطباعة و النشر، 2006.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

ثانيا. المذكـــرات

أ. مذكـــرات الماجستير

- بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير،العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001.
- حـراق مصباح، التجارة الخارجية و سياستها الجبائية في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
- سامية فلياشي، الانتقال من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.
- شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- غواطي حمزة، تأثير إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولنوجيا في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013.
- محمد حداد، العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستيـر، جامعة الجزائر 2005.
- ولد محمد عيسى محمد محمود، الشركات المتعددة الجنسيات اقتصاديات البلدان النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

ب. مذكـــرات الدكتـوراه

- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006.
- سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتـوري، قسنطينة 2006.
- شامي رشيدة، المنظمة العالمية لتجـارة و الآثـار المرتقبة على الدول النامية، أطروحة دكتـوراة في العـلوم الاقتصـادية، جامعة الجزائـر، 2007.
- الصادق بوشناقة، الأثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003.

ثالثا. المجـلات

- بلال لوعيل: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد الرابع ،ديسمبر، 2008.
- سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2003.
- غربي محمد، تحديات العولمة و أثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2011.
- مجلة الفكر السياسي، النظام الدولي الجديد، 2006.
- محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة الأغوات، 2002.

رابعا. الملتقيـات

- أسيا حجار، ملياني برحو، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، ملتقى وطني، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2012.
- براهمية أمال، سلايمية ظريفة، سيايات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، مداخلة، ملتقى دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006.
- عبد المجيد اونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر.
- عبد الوهاب الشمام، عبد الحليم الحمزة، واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، ملتقى وطني حول الاستثمار في الجزائر، 2008.

خامسا.التقـــارير

أ. التقارير باللغة العربية

- تقريـر الأمم المتحدة للتجـارة و التنمية، أمانة المؤتمـر 2013.
- تقريـر وزارة الاقتصاد الإماراتية، التطورات الاقتصادية العالميـة و العربيـة و الخليجيـة، 2012.

المراجع باللغة الفرنسية

ب. التقارير باللغة الفرنسية

- 2005 OMC Rapport annule sur le commerce.

- CNUCED: Rapport annuel dans le commerce et développement, 2013.
- UNCTAD, World Inversement Report, 2012.

سادسا. المواقع الإلكترونية

- http://www.imf.org/external/np/exr/facts/imfwb.htm
- http://www.libyanwritersclub.com/arab/?p=1600
- http://www.onefd.edu.dz
- www.web2ahram.org.eg
- www.worldbank.org